

714A



King Saud

University

1957

١٣٧٩

جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

٢١٦٤

ش ك

شرح فرائض السراجيه للسجاوندي تاليف ابن

كمال باشا، أحمد بن سليمان - ٩٤٠ هـ - كتب في

القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

١٥١ ق ٢٣ س ٢١x٥٥ ر ١٥ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

٦١٣٨

الاعلام (١٣٠٠) فهرس كتب خانته اسعد افندي : ٦٧

١- الفرائض، الفقه الاسلامي و اصوله - المؤلف

ب تاريخ النسخ ج - تحرير الواجب - شرح السراجية .

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تقني

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمهور على ان الرسول اخض من النبي ويدل عليه ظاهر قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ونص الحديث وهو انه عليه السلام نزل عن الانبياء فقال مائة الف واربعه وعشرون الفا قبل فكم الرسول منهم قال ثلثايم وثلاث عشرا عبقرا وذميب صاحب الكشاف الى ان الرسول الذي يوحى اليه كتابا مخصوصا به ورده عليه بان اكثر الرسل لم يكونوا اصحاب كتاب مستقل ومنهم من قال الرسول نبي معه كتاب فانقلب عليه النقص فان انبياء بني اسرائيل معهم كتاب وهو التوراة فلا بد من زيادة قيد آخر هو ان يكون صاحب دعوة سواء كانت الى شريعة جديدة كموسي وعيسي عليهم السلام او الى شريعة غيره مستقلا كان في الدعوة كداود وموسى او ضمنا الى غيره كما دون عم واذا كان المقام مقام بيان الاحكام وتبليغ الاوامر والنواهي حقه ان يذكر بوصف الرسالة فلهذا قال المصنف قال رسول الله وانما اطلقة تفخيما لشانه **تعلموا الفرائض وعلوها الناس فانها نصف العلم** الفرائض جمع فريضة وهي اسم ما يفرض على المكلف وقد سميها مقدمة وقيل لانها الموارث فرائض لانها مقدمة لاصحابها ثم قيل لان العلم بمسائل الميراث علم الفرائض والعالم به فرضي وقوله عم افرضكم ريد اي اعلمكم بهذا النوع وتاينث الضمير في علوها وفي فوائدها كما في السنة العوام هو الظاهر والتذكير كما في الفردوس على اعتبار حكم المضاي وانما سماه نصف العلم اما توسعا للكلام واستكثارا للبعض كما في سطر عمر او اعتبارا كما في اكيوه والمات كذا قال الامام المطرزي في المغرب قوله اما توسعا الخ اراد انه متلوب الدلالة عن معناه الاصيل الى المبالغة في الكثرة وذلك بتتميزه ببعض المغلوب منزلة النصف استعظاما لشانه وترغيبا في تحصيله وهذا كما اشار اليه صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى واني فضلتكم على العالمين بقوله علي اجم العيفر من الناس وبينه صاحب الكشاف على الوجه الذي قرناه وقوله لانها الموارث ظاهر في رد ما قيل لو

الحق المستقيم هو الذي لا يخطئ في العلم



قال ما قدر من التهام في الميراث صريحا كان اولى لانه لو قدر ضمنا كسهم الاب في قوله تعالى فلامه الثلث لا يستفي فريضة فان قلت لما كانت الفرائض جمعا فما وجه قوله فرائض قلت الجمع لا ينسب اليه الا اذا لم يكن له واحد اصلا كالعراني او لا يكون واحدا لفظه كالركابي او يكون علما كالانماري او جاريا كجراهه كالانماري والفرائض من قبيل النكاح على تقدير النقل الاصطلاحي كما هو الظاهر من كلام المطرزي والمقصود عليه في الصحاح ومن قبيل الرابع على تقدير عدمه وما قيل ولا يبعد ان يجعل لفظ الفرائض في الاصطلاح جاريا مجري الاعلام بعيد عن سنن الصواب كما لا يخفى على ذوي الالباب **قال علماءنا** بعد ما اخبر عن فضل هذا العلم بالنقل الصحيح عن خبر صادق اظهر شرف كتابه هذا باسناد ما فيه الى ارباب العلم واصحاب الفن وفيه اخراج لنفسه من البين مضامها وتنبيهه على انه في مقام النقل والرواية لاني مقام النقد والرد وليس له فيه الاحتياط والجمع ولطف الترتيب بافصح العبارات عن المراد وادخل التركيب **تعلق** اشار بصيغة الفعل الى حدوث تعلق الحق لمال الميت بعد ما صار مال الميت وقايدته تحريم تلك الحقوق عما هو متعلق لمال الحي وباق الى زمان صيرورة مال الميت كالدين المتعلق بالمرهون وكفه وانما جرد ما عنه لان البحث عنه ليس من وظيفة هذا العلم لعدم اختصاصه بمال الميت بخلاف فضا الدين فان له اختصاصا به على ما استشف عليه **قال الميت** عدل عن عبارة الزكاة الى عبارة المال واصاب اذا اختصاصا لتعلق تلك الحقوق بالزكاة فانها تتعلق بالدية الواجبة بعد موته وفي من جملة احواله دون تركته اذ لم يتركها حيث حصل له بعد موته **حقوق** الحق هو النكاح الذي لا يسوغ انكاره ومنه حق كل ربك اي ثبتت كذا في الكشاف وكون تلك الحقوق **اربعة مرتبة** ظاهر من التفضيل الآتي فلا حاجة الى التضييع ها ولا الى التصرح بترتيبها بل نقول لادوجه لذكر قيد الترتيب لان الظاهر منه ثبوت كل حق في مرتبة عينت له ويلزم ان لا يصح قبض الغريم مال الميت المستغرق في الدين قبل التجهيز والتكفين منه مع انه صحيح فانه صريح في موضعه بانه لو قبض لا يستر

هذا على اختياره الفقيه ابو جعفر وهو الصحيح فيه بما ذكره الخفاف من المديون اذا كان له ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء بها دونها تعام القاضى بالفاضل بينه ومن قال وقضى الدين واشترى بالباقي ثوبا بغيره لم يصح كما لا يخفى على ذوي الاختصاص

Copyrighted material

هذا هو المتن الصحيح
والذي هو المشهور
في جميع النسخ
والطبعات
والتي هي
منها
التي هي
منها
التي هي
منها

منه شيء للمكفّن **في التخيير** هو اتخاذ جهاز الميت من حين موته الى دفنه فيدخل فيه
التكفين وانما افرده بقوله **والتكفين** لكان قوله **بكفن السنة** فانه لا يحسن استظامه بدونه
وهو للرجل ثلثة اوثاب وللراة ثمانية وتفضيل تلك الثياب موضوعه باب الجنائز من كتاب
الصلوة **ان لم يتفرغ منه الغريم** لعدم وقا مال الميت بقضا الدين بعد التكفين بكفن
السنة **وان تضر بكفن الكفاية** اي وان تضر الغريم بكفن السنة يكفن بكفن الكفاية
وهو للرجل ثوبان جديدان كانا او عثلين وللراة ثلثة اوثاب كذلك وانما قدم كفن
الكفاية والتخيير بقدر الحاجة على قضا الديون لانها حق الحاقصة وتستر عورته وقبر
سوءته حق العامة ولذلك يجب على بيت المال في اخر الاحوال وحق العامة ان
يقدم على حق الحاقصة عند التقادير **بلا اسراف** لم يقل بلا تبذير مع ما فيه من حسن
الامر ودواعي التخيير لان التبذير تجاوز في الكمية في موقع الحق فهو جمل لمواقع الطوق
والاسراف تجاوز في الكمية فهو جمل بمقادير الحقوق ذكر صاحب الكشف في سورة
الاستسار شرح الكشف والمناسب للمقام هو المعنى الثاني دون الاول
يكشف عن الفرق المذكور بتشديد تعالى في التكبير على الاول بقوله ان المبذرين
كانوا اخوان الشياطين دون الثاني حيث قال في الاستسار عليه والله لا يحب
المسرفين ويفصح ان مقابل التقدير الاسراف دون التبذير قوله تعالى والذين
اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقروا وكان يبرز ذلك قواما **والاقتير** لانه عدم التخيير
الاكفان بقوله عم حسنوا اكفان الموتى فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتفقا
بحسن اكفانهم ومطلق الامر للجواب وكان الشيخ حميد الدين البخاري الضرير
يقول نافلا عن المناجج الاستسراف ان يكون ثابته حالة الحيق من الكفاية
فيكفون بعد موته من الكفان او لا يرتسم والتقدير على عكس هذا
في كفن الكفاية واما في كفن السنة فيعتبر الاسراف والتقدير بالقياس
على كفن المثل واختلاف **المقدمون** من شائجناني كفن المثل قال بعضهم
معتبر بشيابه التي يلبسها في الجمع والاعیاد وفي المرأة معتبر بلباسها التي يلبسها

هذا هو المتن الصحيح
والذي هو المشهور
في جميع النسخ
والطبعات
والتي هي
منها
التي هي
منها
التي هي
منها

هذا هو المتن الصحيح
والذي هو المشهور
في جميع النسخ
والطبعات
والتي هي
منها
التي هي
منها
التي هي
منها

لزيارة ابويها وهو قول نصير وكان الحسن البصري يقول معتبر بشيابه التي يلبسها في جميع اوقا
وهو اختيار الفقيه ابو جعفر رحمه الله هذا اي الذي ذكر في نوعي الكفن من التخيير والتفضل
عند العثرة والاختيار واما عند المعجز والاضطرار فيكفن باي شيء وجد وهو كفن الضرورة
وانما لم يتعرض المصنف لهذا النوع من الكفن لعدم تعلق غرض الفرائض له واعلم ان الذين
المراد من قولهم بلا اسراف ولا تقتير بيان كونها منهيين في التخيير والتكفين لانه ليس
من وظائف الفرائض كما ان بيان من عليه ذلك اذا لم يكن للميت مال ليس من باب اللزوم
بيان شرط تقدم ما تقدم منها على الدين وهذا مما خفي على عامة الناظرين في هذا المقام
والمنتهى لمن خصنا من بينهم بزيادة الانعام ومزية التوفيق في استخراج خبايا المرام من
مزاي الكلام **وقضا الديون** لما كان الحق المخرج عن وقته يقضي ولا يؤدي اي بعبارة العضا
اشارة الى ان وقت اداء الدين حال سلامة الذمة فمن اخره الى زمان خربها فقد ضيع
ثبوته الا اذا وسمه الا اعتبار ظهور اختصاص هذا الحق ايضا بمالك الميت والدين فيعرف
اهل الشرع وجوب مال في الذمة بدلا عن شيء اخر فاجزاج حين لانه بدل من منافع الحفظ
بخلاف الزكوة لان الواجب فيها عليك حال من غير ان يكون بدلا عن شيء اخر كما قال
صاحب النهاية في كتاب الكفالة فلا وجه لما قيل من ان اي ديونه المطالبة من جهة
العبادة لادين الزكوة ودين الكفارة والفدية وغيرها من الحقوق الواجبة لله تعالى
ولو سلم انها من الديون لكن ما يقضي لا يكون الا الدين الثابت والحقوق المذكورة
تتعلق بالموت عندنا خلا فالتخيير فلا تنص متعلقا للقضا فما في عبادة العضا من
الاشارة مغنيتها عن بيان التخصيص ولما كان الدين متوقفا بحسب انقسامه الى دين
الصحة ودين المرض وانقسام الثاني الى ما في حكم الاول والي ما ليس في حكمه التي
بصيغة الجمع فبشبهها على ان الحكم المذكور لا يفتقر لبعض تلك الانواع بل يعم كلها وانما
قدم قضا الديون على تنفيذ الوصايا بالسنة التي رواها على رضى حيث قال انكم تقرؤن
الوصية مقدمة على الدين وقد شتمت النبي عم قدم الدين على الوصية والتمسك
في تقديمها عليه نظما ان الآية مسوقة لبيان ان كلامها مسفر دكان او منضما الى

مطلب

الآخر مقدم علي الميراث وكان مظنة الاشتباه تقديمها فكان هو اخرج الي البيان فقدم
في الذكر صرفا للعناية الي بيان ما الحاجة فيه الي البيان اشد وهذا اسد مما قيل انها
تشبه الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض فيسحق اخرجها على الورثة فكانت لذلك مظنة
للتفريط فيها بخلاف الذين فان نفوسهم مطمينة الي اداية مقدم ذكرها حشا علي
ادايها معه لعدم ظهور ما ذكر من وجه الشبه بالميراث في بعض الوصايا كالوصية للمرج فان
لا يؤخذ ما يؤخذ فيها مجانا واما التبيين علي ان الوصية مثل الدين في وجوب الاداء فان
اداءة التوبة مستقلة في افا دية بلا حاجة الي معاونة التقديم واعلم ان وظيفة
الفرايض هو البحث عن وجوب تقديم قضا ديون العباد من مال الميت الباقي عن
التجيز علي تنفيذ الوصايا منه وتقسيمه بين الورثة واما البحث عن كيفية قضائها
فمنها من يتقدم دين الصحة حقيقة وهو ما وجب قبل مرض الموت وثبت ذلك
بالبيعة او بالاقرار في زمان قبله او حكما وهو ما وجب في مرض موته ولكن ثبت
وجوبه بمشاهدة القاضي او الشهود سببه علي دين المرض وهو ما كان ثابتا باقرار
في مرض موته لا لان في اقراره نوع ضعف لانه خلاف مانص عليه في المبسوط
والمحيط بل لما ذكر في البداية من ان الاقرار لا يعتبر دليلا اذا كان فيه ابطال حق الغير
وفي اقرار المريض ذلك لان حق غرما الصحة تعلق بهذا المال استيفاء لهذا منع من التبرع
والمحاباة الا بقدر الثلث فليس من وظائف بل هو من سائل كتاب الاقرار ولذلك
سكت عنه المصنف **وتنفيد وصايا** الوصية ايضا متنوعة الي وصية بالواجبات
والي وصية بالتبرعات والثانية منقسمة الي الوصية المطلقة الي الوصية المقيدة
فلذلك اتى مسنها ايضا بصيغة الجمع تنبيهها علي شمول الحكم المذكور للاقسام كلها
فان الدين الذي يجب حقان حقوق الله تعالى ثم يسقط بالموت يجب تنفيذه من
مخرج الوصايا اذا اوصي به الميت وعند ان في يجب قضاءه مما يقضي منه سائر الديون
اوصي به الميت اذ لم يوص له امرانه لا يسقط عنه بالموت وهذا القدر من البيان وظيفة
الفرايض وما واز ذلك من بيان كيفية تنفيذ كل نوع منها وتقديم بعضها علي بعض

وهذا هو الوجه في وجوب تقديم دين الصحة قبل ديون العباد من مال الميت الباقي عن التجيز علي تنفيذ الوصايا منه وتقسيمه بين الورثة واما البحث عن كيفية قضائها

فليس من وظائفه وانما هو من سائل كتاب الوصايا فتمه موضع بيانه وماخذ
عنا من **ثلاث الباقي منها** اي من الحقين المذكورين سابقا **او من احدهما** ان لم يوجد
احد الحقين لان الثلث المذكور حقه باروي عن النبي عم انه قال ان الله تعالى
بصدة ق عليكم بثلاث اموالكم في آخر اعماركم زيادة لكم في اعماركم وانما لا تنفذ من ثلث
الكل عند وجود واحد الحقين اذ ح بعضه مصروف الي ذلك الحى ضرورة الحكم الشرع
والمصروف الي امر ضروري في حكم العدم **او من ثلث الكل ان لم يوجد واحده** كما اذا
مات غريبا او جريقا او مأكولا غير مدبرون **هذا** اي تنفيذه من الثلث علي احد الوجوه
المذكورة لاسن الكل **اذا وجد وارث واي** اي عن تنفيذه من الكل فان الزايد علي الثلث
حق الوارث فلا يجوز التصرف فيه عند عدم رضائه **والا فمن الكل** اي وان لم يوجد وارث
او وجد ولم يأت عن التنفيذ من الكل ينفذ الوصايا من الكل لعدم المانع ومن قال
ثم ينفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين فقد اجهل في مقام التفصيل واهمل ما
حقه ان يذكر وذلك انه قد دل بمفهومة وهو حجة في الروايات اتفاقا علي انه لا ينفذ
من جميع المال ولا صحة لهذا المهورم الا بمعية القيد الذي اشار اليه المصنف وعلي انه لا ينفذ
من جميع ما بقي وفي صحة ايضا لا بد من قيد وفي كلام المصنف اشارة اليه ايضا وعلي انه لا
ينفذ من ثلث جميع المال ولا بد في صحة ايضا من اعتبار قيد اشارة اليه واعلم
ان معنى تنفيذ الوصايا من الثلث اسقاط قدر ما يقع بها منه عن حيز القسمة بين الورثة
لا افراز ذلك القدر عن المال الباقي وتسلمه للموصي له ولا خلاف لشيخ الاسلام
خواجه زاده في تقديم تنفيذ الوصية المطلقة علي المعني المذكور للتنفيذ علي التقييم
انما خلافة في تقديمها عليها علي تقدير ان يكون المراد من التنفيذ الافراز والتسلم
ثم ان مقابل الوصية المطلقة الوصية المقيدة وهي ان يوصي بثلاث مال بعينه بان يوصي
مثلا بثلاث دراهم او دنانيره او بثلاث الدين او بثلاث الغنم صرح بذلك في كتاب
العين والدين من المحيط لا الوصية المعينة والفرق واضح وان خفي علي بعض الناظرين
في هذا المقام **والقسمة** اي بين الورثة هذا آخر الحقوق المذكورة يؤخر عما يقدم ذكره

سها ان وجد والا يندأ به كما هو مقتضى حق التقدم والتأخير بينهما **ان تعدد**
الوارث والآي وان لم يتعدد **فالكلي** اي كل ما حقه ان يقسم له اي لذلك
 الشخص الذي انحصر فيه الوراثه هذا مفهوم من سياق الكلام وان لم يكن مذكور
ان كان غير الزوجين لما استتف انما لا يستوعبان حق الورثه **بالكتاب** اي القران
 العزيز **والسنة** اي المروي عن النبي عم قولاً كان او فعلاً فان لفظ السنة
 ينظمها بخلاف الحديث فانه مخصوص بالاول **واجماع الامة** اي واتفاق
 المجتهدين من ائمة محمد عم في عصر علي حكم شرعي اراد القسمة بكل من هذه
 الثلثة مفردا كان او مجتمعاً لا بالجمع البته لان حكم الواو التثنية في الحكم
 لا المعية ولم يذكر القياس لان الجاري في الموارث التقدير ولا تاع للقياس
 فيه لعدم الحاجة الي التقدير في بيان وراثته لبعض الورثه كالعصبة بل لان
 القياس على ما تقرر في موضعه مظهر لا مثبت والكلام فيما يتسند اليه القسمة
 ثبوتاً لا ظهوراً ومن صرف الاجماع عن المصطلح المتبادر الي الفهم الي ما يتناو
 اجتهاد مجتهد ليشمل الكلام من اختلف في وراثته كذوي الارحام ونحوهم فقد
 تغف في الصرف المذكور وسعي سعي غير مذكور لان في اطلاق عبارتي الحكم
 والسنة غني عنه فانما يعان ما فيه متاع للاجتهاد وما لا متاع له فيه وما
 اختلف في وراثته ثابت بالقسم الاول منها وقد عرفت ان القياس بمعمل
 عما نحن فيه ومن لم يفرق بين القياس والاجتهاد مع ظهور الفرق بينهما بالعموم
 والخصوص على ما يتبين في موضعه فقد خطب خطبوا **فيبدأ** تعضيل للقسمة
 المذكورة ببيان الترتيب بين اجناس الورثه **باصحاب الفرائض وهم الذين لم يها**
مقدرة في الكتاب تقدمهم على العصبة ضروري لان العصبة من ياخذ ما ابقت
 الفرائض لقوله عم الحقوا الفرائض باهلها ما ابقت الفرائض فلاولي رجل ذكر
 فلا يمكن تقدمها على اصحاب الفرائض والا لا يكون عصبة ومن وهم ان ذلك
 لما في تقديم العصبة من حرمان اصحاب الفرائض فقد وهم لما عرفت انه لا امكان

نوعه ان الوارث هو ما يقسم له

الاجماع على ان الفرائض هي من لم يها
 من اهل البيت من لم يها
 من اهل البيت من لم يها
 من اهل البيت من لم يها

للتقديم واجاب الحرمان فرع الوقوع والتوجيه بان يقال انه اراد تقديم تلك الطائفة
 مجردة عن الحكم المذكور لا تجزي لان حكم الاستيعاب انما يثبت للعصبة عند انفراده
 عن اصحاب الفرائض لا مطلقاً حتى يتحقق عند اجتماعهم معهم ايضا فيلزم المحذور المذكور
 وقوله في الكتاب متعلق بقوله بقدره لا بقوله يثبت المقدر لان المختص بالكتاب هو النظر
 لتقدر تلك السهام واما ثبوتها لاصحابها فلا احتصاص له بواحد من الادلة المذكورة **ثم**
يبدأ بالعصبة وهو من ياخذ اي من شأنه ذلك فلا ينتقض بما اذا تعدد للعصبة
ما ابقت في هذه العبارة اشارة الي انها تحرم عند استيعاب اصحاب الفرائض جميع المال
 ولا يعال المسئلة لاجلها **الفرائض** اي جنسها ولا بد من الحمل على الجنس لان العصبة قد
 ياخذ ما ابقاه فرض واحد والابقا المذكور حكم الفرد وانما استند الى الجنس اسقاطاً
 لخصوصية الفرد عن خبر الاعتبار فكانه يقول من ياخذ ما ابقاه اي فرض كان فلا
 يصدق على ذي رحم ياخذ ما ابقاه فرض احد الزوجين لانه لا ياخذ ما ابقاه فرض
 اخرو قد عرفت فيما سبق ان ما ذكر عبارة الحديث وفيه اطناب من جهة العدول من الفرد
 الى الجمع وفايدته التنبيه على ان الحكم المذكور انما يثبت للجنس المزبور في ضمن الافراد
 لان حيث هو مواعي ان حكم الفرد لا يعينه لاحكم الطبيعة وفيه فائدة اخرى وهي لا
 الي نوعها على ما تقرر عليه في موضعه وتوزج حيث استند فيه الابقا الى الفرائض وهو
 حال اهلها وفايدته التنبيه على سببية الفرائض لذلك الابقا فلها لو لم يكن سها ما
 مقدرة لما يقع منها شي **وعند الانفراد** اي انفراده عن الجنس المذكور لانه عن جنس الورثه
 لان الانفراد عن ذوي الارحام ليس بشرط في الاحراز الآتي ذكره وانما اطلق اعتماداً
 على انهما المرام بدلالة سياق الكلام **يجوز الكل** اي كلما يقسم وهذا القيد وان كان صا
 وقا على صاحب الفرض الخالي عن العصوبة لكن القيد الاول لا يصدق عليه لان ما اخذ
 من جنس الفرائض لا الباقي من ذلك الجنس فان المتبادر من جنس ان لا يكون هو
 من افراد فلا حاجة الى تقييد الاحراز للاحتراز عنه بقوله لجملة واحدة بل لا وجه له اذ يلزم
 ان يراد بالعصبة ههنا احد انواعه الثلاثة وهو العصبة بنفسه لا مطلق العصبة لان

الاحراز من جهة واحدة لا يوجد في العصبه بغيره والعصبه مع غيره ولا يساعد المقام
ويقدم عطف على يبدأ المقدري في قوله ثم بالعصبه **العصبات** التي بصيغة الجمع مما هنا
 وبصيغة الافراد في قيمها الآتي ذكره تبينها على تنوع هذا القسم من العصبه الى انواع
 واشتراك الحكم المذكور بينهما بخلاف القسم الآخر من جهة **النسب على العصبه من جهة**
النسب وانما يقدم لفقها فان سببها القرابة الحقيقية بخلاف السببية فان سببها
 القرابة الحكيمة **ومولي العتاقه** معروفان او مقراله وانما يقبل وهو المعتقد مع انه لا
 واظهر لعدم شموله من عطف عليه قرينة بالارث اذ لا يوجد الاعتاق ولكن يوجد الاعتاق
 فيصدق عليه مولي العتاقه دون المعتقد وقد افصح عن هذا صاحب الهداية بقوله
 سبب الولا العتق دون الاعتاق فن قال في تفسير مولي العتاقه اي المعتقد فقد
 افصح عن قلته بضاعته في هذه القناعة **يقدم المعروف على المقرله** اعلم ان المولي الرابع
 ما يجوز الاقرار له ويشترط في صحته ان لا يكون للمقر مولي عتاقه معروف والا يكون
 مكذبا شرعا ثم **بعصبته** اي ثم يبدأ عند عدم عصبه الميت بعصبته مولي العتاقه
 وبني ليست من جنس عصبته الميت دل على ذلك قولم في كتاب النكاح مولي
 العتاقه آخر العصبات ولذلك عطف قوله هذا على قوله بالعصبه **الذكر** لا بد من
 هذا الفيد اذ لا تراث النساء بالولا الا من معتقن على ما سباني بيانه **ثم الرد**
 يعني عند عدم ما تقدم ذكره من العصبات يرد الباقي من اصحاب الفرائض **على**
ذوي الفروض النسبية انما قيد بالنسبيه احترازا عن ذوي الفروض السببيه
 اذ لاحظ لهم من الرد لا انقطاع قرابتهم باخذهم بضبيتهم والي هذا اشار ابن الاغزا
 في قوله فاني لست منك ولست مني اذا ما طار من مالي الثمن هذا عند عمده
 وعلي ربه وعند عثمان رضي يرد على الزوجين ايضا **على حسب حقوقهم** اي يعطي
 لصاحب الثلث ثلث ما يقيم بالرد ولصاحب الربع ربع وهكذا وانما يقبل على قدر
 حقوقهم لان المتبادر منه المتأواه بين المعطي او لا والمعطي ثانيا وليس كذلك فان
 ما يعطي ثانيا اقل مما يعطي اولاد هذا مذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما وبما اخذ

اصحاب

اصحابنا ومذهب زيد بن ثابت انه يجعل الفاضل لميت المال ولا يرد على ذوي الهام
 وبه اخذ مالك والثاني في **ذوي الارحام** يعني ان درجاتهم بعد درجة الرد فيقومون
 مقامه بالشرط المذكور فيه وهو فقد ما تقدم ذكره من العصبات عند عدم من يتولى
 الرد فذا لم ينعمهم عن الارث وجود من لا يحقه من اصحاب الفرائض كما لا يمنع الرد فيلحق
 ون ما يقع من احد الزوجين عنده والكل عند عدمها وانما اخروا عن الرد لقوة قرابة
 اصحاب الرد وقرتهم من الميت وكان القياس ان يؤخر العصبه السببيه ايضا
 عن الرد الا انه ثبت تقدمها عليه بالنسب **وبما** اي ذوالرحم **قريب ليس بذوي سهم**
ولا عصبه سواء كان قرابته من جهة الام او من جهة الاب او من جهة ما وفي اللغة
 هو قريب من جهة الام وعند مالك والثاني في الميراث له **ثم مولي الموالاة** يعني ان ذوات
 بعد درجة ذوي الارحام فيقوم مقامهم بالشرط المذكور فيهم عند عدمهم وبما اخذ حكمهم
 المذكور انفا **ومن قال لا اراث مولاي ترثني اذا مت وتعتل عني اذا جئت وقال**
الاخر قبلك هذا العقد يصح عندنا ان صادف شرائطه وهي ان يكون حرا ولا يكون من العتاقه
 ولا من مواليم وان لا يكون له عند العقد وارث نبي وانما قيدناه بالنسب لانه اذا كان
 له الزوج او الزوجه يصح العقد ويعطي لضيبته او بضبيتها والباقي للموتى وان لا يكون
 ممن عقل عنه بيت المال او مولي موالاة آخر وما كونه محمول للنسب فليس بشرط وكذا
 ان يسل في يد او في يد غيره ويرث القابل ان مات ولم يدع وارثا نسبيا ويعقل عن جبا
 من غير عتق الا اذا شرط ذلك من الجانبين وتحققا لشرائطه فيماوله ان يرجع مالم
 يعقل عنه موالاه كذا في البدايع وعند مالك والثاني في الاولاد في واجبي لاصحة هذا
 العقد ومذهبهم مذهب زيد بن ثابت ومذهبنا مذهب عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس
 وابن عمر والحنن وارهيم النخعي رضي ولانما اخروا عن ذوي الارحام لانه اجنبي **ثم عصبته**
 عصبته مولي الموالاة على الترتيب المذكور في عصبته مولي العتاقه مقدم على المقرله بالنسب
 على الغير صرح بذلك في المحيط **ثم المقرله بالنسب على الغير** انما قال على الغير تقضيها
 لمعني الحمل على ما افصح عنه صاحب الهداية حيث قال ومن اقرب نسب من غير الوالد
 والولد نحو الاخ والعلم لا يقبل اقرا في النسب لانه فيه حمل النسب على الغير فان كان له
 وارث معروف قريب او بعيد فهو اولى بالميراث من المقرله لانه لما لم يثبت نسبته منه لا
 يزاحم الوارث المعروف وان لم يكن له وارث استحق المقرله ميراثه لانه ولاية التصرف في

اراد بانكره انما الموقوفه له وادرك
 انه لم يهاون في حق عامه العتاقه ايضا

لم يذكر سراج الدرر العتيق منه

في مال نفسه عند عدم الوارث الايري ان له ان يوصي بجميعه فيمتحن جميع المال وان لم يثبت ثبته منه لما فيه من حمل النسب على الغير واعلم ان الاقرار بالنسب المتضمن حمل النسب على الغير علي كونه من احدكما ما يكون بحيث يثبت به النسب من ذلك الغير كاقترار زيد بان بكر ابنه فانه يتضمن حمل نسب بكر علي الي زيد ويثبت ذلك النسب في ضمن ثبوت نسب من زيد والاخر ما يكون بحيث لا يثبت به النسب من ذلك الغير كاقترار زيد بان بكر اخوه فانه يتضمن حمل نسب بكر علي ابيه ولا يثبت ذلك النسب وهذا مادفع فيه المصنف بقوله **حيث لم يثبت باقراره نسب من ذلك الغير** للاحتراز عن النسخ الاول ولما في هذا الاعتبار من الدقة ذهب علي الناظرين في هذا المقام حتي ذهب بعضهم الي ان القيد المذكور للاحتراز عما اذا صدق ذلك الغير المقدر في اقراره ولم يدس انه ح يكون ثبوت النسب باقرار ذلك الغير المفروض في صورة التصديق لا باقراره وكلام المصنف في النسب الثابت باقراره **اذا مات للمقر على اقراره** لا بد من هذا الشرط لانه اذا رجع المقر عن اقراره بطل فلا يثبت عليه شي اصلا وحقه على ما دل عليه كآلة شران يقوم مقام موالي الموالاة بالشرط المعبر فيما تقدم عند عدمه في اخذ ما بقي من احد الزوجين عند وجوده والكل عند عدمهما من شرط عدم الوارث المعروف مطلقا لم يصب وفيه ايضا خلاف للشافعي رج اما الموجه له ما زاد على ذلك فحقه ان يذكر فيما تقدم كما ذكره المصنف رج لان يذكر ههنا كما فعله من قال ثم الموجه له جميع المال اذا لا انتظام له مع ما تقدم في طريقه التراضي المتفاد من عبارة شر اذا لا وجه لان يراد تراخيه عن جميع ما تقدم ولادالة لاراق التراضي عن البعض بخصوصه شر ان في عبارته قصورا علي ما نهت عليه **انفا وما لا يمتنع له** اي ومال ميت لا يمتنع له بالارث ولا بالوصية ولا بغيرهما من استباحة الاستحقاق **يوضع في بيت المال** لا علي طريق الارث بل علي انه مال صانع علي ما اشار اليه بشرط عدم المتحن وذلك قال يوضع في بيت المال ولم يقل ثم بيت المال لان المتبادر منه ان يكون ذلك بطريق الارث كما هو الظاهر مما اشترط فيما بينهم من قولهم من مات ولا وارث له فوارث جماعة المسلمين وانما قلنا ان ليس بطريق الارث لانه لا يسوي بين الذكر والانثى في العطية من ذلك المال ولا استوية بينهما في الموارث لانه مستقضى باولاد الامه فانه يسوي بينهم فيها ولان الذي اذا لم يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال ولا

هذا هو الوجه في قوله لا يمتنع له اي ومال ميت لا يمتنع له بالارث ولا بالوصية ولا بغيرهما من استباحة الاستحقاق

هذا هو الوجه في قوله لا يمتنع له اي ومال ميت لا يمتنع له بالارث ولا بالوصية ولا بغيرهما من استباحة الاستحقاق

ميراث للمسلم من الكافر لان الاموال الموصوعة فيه لا توضع كلها من جهة واحدة فيجوز ان يوضع مال المسلم ومال الكافر بجملة اخري بل لانه يعطى من ذلك المال لمن ولد بعد موت صاحبه ولا ينتقل بنصيب من كان موجودا عند موت من يوضع ماله في بيت المال ثمرات الي ورثته ولو كان الوضع فيه بطريق الارث للمالك الامو كذا لك والشافعي يقدم بيت المال عند الانتظام على الرد وعلي ذوي الارث على ما تروى في سياق الكلام **فصل في موانع الارث** المانع عن الارث في عرفهم ما يفوت به اهلية الارث فما يفوت به الارث دون اهلية ليس من الموانع ولذلك لم يعدد المعتبر في الموت منها وعلي هذا مدار الفرق بين المحرم والمجوب حجب حرمان فان وجد فيه ما يفوت به اهلية الارث محروم ومن وجد فيه ما يفوت به الارث دون اهليته محجوب حجب حرمان علي ما استقف علي تفصيله في موضعه واذا وقفت علي هذا فقد عرفت ان من زعم ان استبهاام التاريخ ايضا من الموانع شر اعتذر عن ذكره المصنف ههنا بانه يذكر في آخر الكتاب مفضلا فقد رسا علي كذا الخطا في كل من القام اما في زعمه انه منها فقد ظهر مما قرناه انفا واما في اعتذاره فانه لم يقتصر علي عدم ذكره في فضل الموانع بل زاد عليه اخراجه منها حيث حصرها في الاربعة فلا تجدي ما ذكره نفعيا في دفع المذكور علي تقدير كونه محذورا العلم ان المانع عن الارث علي كونه مانع عن المورثية وهو البتة فان الابنبا عليهم السلام لا يورثون قال عليه السلام نحن معارذ الابنبا لا نورث ومانع عن الوارثية وهو المواد ههنا ولذلك قال المصنف **وبقي فقه** من زعم انها اربعة لم يصب علي ما استقف علي ان شاء الله تعالى **الرق** هو عبارة عن ضعف حكمي ما خوذ من رق الثوب اذا ضعف والمراد به حالة للحمل اثره في عجزه عن دفع تلك الغير عن نفقها ولاجلها يقع الاستيلاء عليه **وافرا** اي كاملا **فان** كاي في القن والمكاتب فان الرق فيه كامل انما النقصان في ملكه وهذا غير خفي علي اهل هذه الصناعة **او ناقصا** كاي المدبر وام الولد وذلك ان الرق ينال اهلية الارث لانها باهلية الملك رتبة اذ الوارثه خلا الملك والرق ينال الملك رتبة وان لم ينال الملك بيدا كاي في المكاتب هذا الوجه شامل للصوم

هذا هو الوجه في قوله لا يمتنع له اي ومال ميت لا يمتنع له بالارث ولا بالوصية ولا بغيرهما من استباحة الاستحقاق

هذا هو الوجه في قوله لا يمتنع له اي ومال ميت لا يمتنع له بالارث ولا بالوصية ولا بغيرهما من استباحة الاستحقاق

هذا هو الوجه في قوله لا يمتنع له اي ومال ميت لا يمتنع له بالارث ولا بالوصية ولا بغيرهما من استباحة الاستحقاق

كلها وانما قيل ان جميع ما في يد من المال لمولاه فلو ورثناه من اقربائه لوقع المالك
 السيد فيكون ثورنا للاجنبي بلا سبب وهو بطلان اجماعا فلا يتشبه في المكاتب فان
 ما في يد ليس للمولى ولهذا يغرم اذا اتلفه ومعتق البععي عبد عند فلا يرث ولا يحجب
 احد عن الارث وحرر يورث عند مما يرث وتجب ومبني الخلاف علي ان الاعتاق يتجزي
 عنه ولا يتجزي عنه **وما القتل** هو فعل يجرى في قتل النفس في الزمان الروح يجري العان
 والتسبب ليس بفعل في الجي لان لم يوصل به بل فعل في غير كنه تعدي اثر فعله اليه التسبب
 ليس بقتل حقيقة كذا في فرايض المحيط **الذي يتعلق به حكم القصاص** حكم الوجوب
 وقاية العدل عنه الي الحكم تظهر في قسمة وانما لم يقل الذي يوجب القصاص
 لان في تناوله ما يتعلق به الوجوب ثم سقط كقتل الاصل فرعه عند نوع خفا اذ المتنا
 منه ان يتقرر وجوب القصاص الثابت **او الكفارة** حكمها اعم من الوجوب والاحتياط
 ولا بد من هذا التعميم فاد صاحب الهداية واعلم ان القتل على اوجه عمد وشبه عمد وخطا
 وما يجري مجري وموجب الاول القود وموجب الباقي المال وتجب الكفارة في غير
 الاول هذا اذا كان القاتل عاقلا بالغ ولا يكون القتل بحق او تاريل فاذا فقد احد
 هذه الشروط لا يتعلق بالقتل وجوب القصاص ولا الكفارة فلا يكون سببا للمهرمان
 عن الارث فان قلت ليس موجب اطلاق قوله عدم القاتل لا يرث الحرمان في هذه الصور
 المذكورة كلها كما هو مذهب ان في قلت بلي الا ان اصحابنا سلكوا طريق تخصيص
 النص بالمعني المستبطن منه وقالوا الحرمان عن الارث جوا القتل المخطور فقتل البصير
 والمجنون والذي بحق ليس بمخطور وما هو بتاريل يلحق بالذي بحق عند ابي حنيفة ومحمد
 فخص هذه الصور عن النص المذكور واما ما يتبع بالتسبب فليس بقتل حقيقة على
 ما عرفت فلا يمتطيه اطلاق النص حتي يحتاج الي اخرجته ثم ان دية المغتول خطا على
 ما ثبتت عليه فيما سبق كسائر اموال المتعلق بها الحقوق الاربعة المذكورة وقال مالك
 ولنا انه عم امرتورث امرأة اشيم الضبابي من عقل زوجها قال الزهري كان قتل
 اشيم خطا اما قوله الزوجية تنقطع بالموت فنقول استحقاق الميراث باعتبار زوجية

لان من ضرب بطن حامل
 فالقتل جنينا ميتا بحكم
 ميراثه ان كان من ورثته ولا
 يتعلق به حكم القصاص ولا حكم
 الكفارة وجوبا وانما يتعلق به
 حكم الاحتياط ما ذكره

في القتل المخطور
 في القتل المخطور
 في القتل المخطور
 في القتل المخطور
 في القتل المخطور
 في القتل المخطور
 في القتل المخطور
 في القتل المخطور
 في القتل المخطور
 في القتل المخطور

باعتبار الزوجية
 باعتبار الزوجية
 باعتبار الزوجية

قايه الي وقت الموت لا باعتبار وجهه قايمة في اكال بل نقول انه باعتبار قرابة
 حكمة لا تزول الا بعد اخذ احد ما فرضه من مال الآخر وقد مر الاشارة الي هذا
 فيما سبق وكذا ثبت عندنا حق الزوج والزوجية في القصاص قال في المحيط ان اوث
 تستحق الدية والعصاص مثل ما تستحق ماله علي فرايض استغالي يدخل في ذلك الزوج
 والزوجية لانها وجبايد لا عن النفس والوارث يقوم مقام المورث في استحقاق كل مكان
 له من الاملاك والحقوق الا ان الدية تجب حق الميت ابتداء حتي يقضي منه يورث
 وينفذ وصاياه ثم تثبت للورث بطريق الخلاف والوراثه عنه والعصاص يجب
 للوراثه ابتداء لا بطريق الخلاف والوراثه وبهذا ظهر ما في قول من قال لا شك ان
 القصاص حق الميت وما في الاستدلال بقوله عدم من ترك مالا او حقا فلورثته
 فان حق القصاص لما كان بثبوته بعد موته لم يكن مما تركه وقال ابن ابي ليلى لاحق
 للزوجين في القصاص لان سبب استحقاقهما العقد والعصاص لا يمتحن بالعقد الا
 توي ان حق الموصي له لا يثبت فيه ونحن نقول استحقاق الارث بالزوجية كاستحقاقه
 بالقرابة لا يري ان استحقاقهما لا يتوقف علي القبول كاستحقاق سائر الاقارب
 بخلاف الوصية فان حق الموصي له يتوقف علي القبول وبهذا يتبين ان استحقاقهما
 ليس بالعقد كذا ذكر الشرحي في شرح كتاب الديات **واختلاف ما سبق** لم يقل
 واختلاف دينين لان ذلك غير مانع اذا جمع مائة واحدة كاليهودي والنصراني ولم
 يقل واختلاف مائة لان المسلم يرث من المرتد مع اختلاف مائة اذ لامة للمرتد فاما منع
 لاختلاف ملتين لاختلاف مائة والمسلم يورث من المرتد مع اختلاف مائة اذ لامة للمرتد فاما منع
 وفي العكس خلاف قال علي وزيد بن ثابت وعامة الصحابة رضي الله عنهم لا يرث المسلم
 من الكافر ايضا وبه اخذ علما ونا والشافعي وهذا الاستحسان والقياس ان يرث المسلم
 من الكافر وهو قول معاوية بن جبل ومعاوية بن ابي سفيان وأحد قولي ابي بن كعب
 وبه اخذ مسروق والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين رحمهم الله وجهه
 القياس ان مبني الميراث على الولاية والمسلم من اهل الولاية على الكافر حتي يقبل شهادته

عليه خلاف الكافر فانه ليس من اهل الولاية على المسلم فلا يرث منه وايضا يرث المسلم
 من المرتد وهو كافر فيعتبر به غيره من الكفار واما قوله عم الاسلام يعلموا ولا يعلمي
 فلا يصلح وجهها للقياس بل هو وجه آخر لذلك القول على وفق القياس وهذا عند
 من لدن ربنا في الاصول ووجه الاستحسان قوله عم لا يتوارث اهل الملتين شي
 لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وهذا نفي بخلاف ما عتد له الخالف فانه
 يحتمل العلو في نفي الاسلام بان يثبت الاسلام اذ اثبت على وجه ولا يثبت على
 آخر كما في المولود بين مسلم وكافر فانه يحكم باسلامه ويحتمل العلو بحسب المحجة
 او بحسب النسخة في العاقبة فانها للمسلمين والاصل حل المحتمل على النسخة عند
 التعارض واما المرتد فالارث للمسلم منه يستند الى حال اسلامه فيرث المسلم
 من المسلم لاسن الكافر واما انه لا يرث كسب ردة فتياقي وجه هذا عند
 واما عند ما عدا ذكر في فرايض المحيط فهو ان بعض احكام الاسلام قائم
 في حق المرتد حتى لا يملك ماله ولا يترق نفسه مادام في دار الاسلام ولا
 يوظف عليه الجزية ولا يجوز نصرته في الحجر والحجر رجزا لا يبق على حكمه
 الاسلام في حق الارث عنه والقرابة علة صالحة لاستحقاق الارث فعملت
 فيه ثم ان الجواب المذكور لا يفي حقيقته في المرتد واما جوابه في المرتدة فكلواهما
 فاحتاج الى الفرق وهو على ما ذكر في المحيط ان املاكها باقية مستقرة غير
 موقوفة لانها ليست بجزية فاستقلت الي ورثتها فاما كسب المرتد في الميراث
 لان نصرته موقوفة فلا يملك الكتاب الردة فلا ينقل الى الورثة ومن ههنا
 ظهر ان ما قيل ان الارث للمسلم منه يستند الى حال اسلامه ولهذا يرث عنه كتب
 اسلامه لا كسب ردة ليس بذلك اذ موجه عدم الفرق بين المرتد والمرتدة بيقين
 الاشكال في المرتدة من حيث انها كافرة فتدخل تحت قوله عم لا يرث المسلم الكافر ووطد
 ان المراد كافر لملة عيا ما اشير اليه في اول الحديث والمرتد لاملته ثم اهل الكفر
 يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت حكمهم اذا كانوا من اهل دار واحدة لان الكفر

ملة واحدة

ملة واحدة وهكذا ذكره المذني في مختصره عن الشافعي وروي بعض اصحابه
 عنه انهم لا يتوارثون الا عند اتفاق الاعتقاد وهكذا ذكره ابو القاسم عن مالك
 وقال ابن ابي ليلى اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا يرثها المجوس
 ولا يبرئان المجوس شيئا واستدل بانما قد انقلبت التوحيد والافرار بنوة
 موسي عم ونزول التوراة فهما على ملة واحدة بخلاف المجوسي فانهم ينكرون
 التوحيد ويثبتون الهين يزدان واهرسن ولا يقرون بنوة بني ولا كتاب
 منزل ونحن نقول ان الكفار في حق المسلمين واهل ملة واحدة وان اختلفت
 حكمهم فيما بينهم وكانوا في هذا كاهل الاموات من المسلمين وفي قوله عم لا يتوارث
 اهل ملتين شتي اشارة الى هذا حيث فسر الملتين بقوله لا يرث المسلم من
 الكافر ولا الكافر من المسلم وفي تنضيضه على الوصف العام في موضع التفسير
 بيان انهم في حكم التورث اهل ملة واحدة كذا في شرح الترمذي **واختلاف**
الدارين حكما فالمتان والذمي والمتامين من دارين مختلفين لم يقل
واختلاف الدارين حقيقة او حكما لان اختلافا حقيقة لا يمنع الارث ما لم يوجب
اختلافا حكما يمنع وان لم يوجد اختلافا حقيقة فالمانع عنه من جهة الدار
انما هو اختلاف الدارين حكما ولا دخل لاختلافهما حقيقة اما الاول فقد مر
به في باب المتان من سيرة المحيط حيث قال مات متان في دار الاسلام
عن مال وورثته في دار الحرب فلا يتركها المتلون لان من اهل دار الحرب حكما
وورثته من اهل الحرب فلم يوجد تباين الدارين حكما وتباين الدارين حقيقة
لاحكاما لا يمنع التوارث كالومات المسلم في دار الاسلام وله ورثته متلون في دار
الحرب الى هنا كلامه واما الثاني فلان المتان والذمي لا يرث احدهما من الآخر
فانه في دار واحدة حقيقة وفي دار الاسلام لكنهما في دارين مختلفين حكما لان
المتان من اهل دار الحرب حكما لا يري انه يتمكن من الرجوع اليها ولا يتمكن من استئجار
الاقامة في دارنا بخلاف الذمي وكذا المتامين من دارين مختلفتين في تفصيل

واختلافها حكم

المقام ان لاختلاف الدارين اقساماً الأول الاختلاف حقيقة وحكما كالحربي
 في دار الحرب مع الذي في دارنا والثاني الاختلاف حكما فقط كالمتناسن الذي على
 شرف القود مع الذي في دارنا وكالمتناسن الحربيين من دارنا مختلفتين في
 دار الاسلام وكالمتناسن المسلم مع احربي في دار الحرب والثالث الاختلاف
 حقيقة فقط كالمتناسن في دارنا مع احربي في دارهم وهما من دار واحدة فالذي
 يمنع الارث عندنا هو العثمان الاولان دون الثالث فالمنع هو الاختلاف
 حكما سواء كان معه الاختلاف حقيقة او لم يكن وعند الشافعي على عكس ذلك
 فبين الذي والمتناسن توارث ولا توارث في القسم الثالث عندنا فاذن
 هذا من قال باختلاف الدارين حقيقة او حكما ان اراد الاختلاف الحقيقي
 منفردا عن الاختلاف الحكمي او ما يعمه كما هو الظن من المقابلة فلا ينطبق قوله
 على واحد من المذهبيين وان اراد به الاختلاف الحقيقي مقتيدا بالاختلاف
 الحكمي ففيه مع بعده عن الفهم جعل اصل السبب شرطا وما لا دخل فيه
 اصلا اصلا ولما ثبت في المثال الثاني اختلاف الدارين في حق الكفار فيما
 بينهم احتاج الى بيان ما به الاختلاف في حقهم فقال **والداران مختلفان**
بانقطاع العصمة فيما بينهما اي بين اهلي الدارين وذلك بان يستحل كل منهما
 قتال الآخر ويقتله اذا اظفر به وفيه اشارة الى انه اذا كان بين المكين
 عهد وتناصر لا يكون الداران مختلفين **لاختلاف المنفعة** اي العكر وانما
 قدمها لاصالتها فان ملك الملك يمتني عليها **واختلاف الملك** كان يكون مثلا
 احد المكين في الهند وله منعة والاخر في الترك وله منعة اخري وانما لم يقتل
 والداران مختلف باختلاف المنفعة والملك لانقطاع العصمة فيما بينهما
 لان اختلاف المنفعة والملك لا يتلزم انقطاع العصمة فيما بينهما **والتعليل**
 بوجلة خاصة توجد المعاول بدونها فتبطل بوجلة عامة توجد بدو
 المعاول فافهم واعلم ان اختلاف الدارين باختلاف المنفعة والملك انما يتحقق في

حق الخار

حق الكفار دون المتسلمين فان اصل البغي واهل العدل يتوارثون فيما بينهم
 وان اختلفت المنفعة والملك لان دار الاسلام دار احكام فحكم الاسلام بجمعهم فلا
 يتباين الدارين فيما بينهم باختلاف المنفعة والملك واما دار الحرب فليست بدار
 احكام بل دار قهر فيها اختلاف المنفعة والملك يتباين الدارين فيما بينهما قل في منعة
 الفتاوي ان اختلاف الدارين انما يظهر حكمه في حق اهل الكفار لا في حق المسلمين
 فان حكم الاسلام بجمعهم فلا يتباين الدارين فيما بينهم قيل ليس الدارين مانع من الارث
 عند الشافعي اصلا وفيه لامر ان الثاني قائل بان الدارين اذا اختلفا حقيقة
 ينقطع التوارث بين اهلهما وانما ينكر ان يكون التباين الحكمي فقط مانعا عن الارث
والارتداد هذا من جعل المانع وقد غفل عنه من قال انها اربعة دل على ذلك
 دلالة قاطعة ان المرتد لا يرث احدا وليس ذلك لاختلاف مليتي لما عرفت انه لا
 مله له ولا يمكن ان يقال انه ليس لوجود مانع بل لعدم شروط حيث كان المرتد
 في حكم الميت من ارتداده يرث ذلك الي هذا قول ابي حنيفة يارث المسلم منه
 مستند الى حال اسلامه وشروط الارث حياة الوارث عند موت المورث
 لانه لا يتم شي في المرتدة فانه لا يقتل وان امرت على الارتداد فلا يكون في حكم
 الميت ومع ذلك لا يرث فثبت ان ذلك ليس لعدم شروط الارث بل لوجود
 المانع عنه وهو الارتداد ليس **باب معرفة الفروض ومتحققها** الفروض
 والفرايض والسهم في باب الميراث تستعمل لمعني واحد وهي اما مقدرة كسرها
 اصحاب الفروض او غير مقدرة كسهم العصباء وذوي الارحام والمقدرة اما
 مقدرة في كتاب الله تعالى وهي الفروض الستة المذكورة في فئ ايات او مقدرة
 بالاجماع كالسبع والتسع وما اشبهها مما يذكر في باب العول وللأحرار من هذا
 النوع من الفروض المقدرة **قال الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة** ولم
 يقل الفروض المقدرة ستة **النصف** المذكور في ثلثه مواضع **والربع** المذكور في ثلثه مواضع
والثلث المذكور في موضعين ايضا **والسدس** المذكور في ثلثه مواضع بدأ بالنصف لان

المذكور في موضعين
 المذكور في موضعين
 المذكور في موضعين

خرج من هذا الخارج ثم اعقبه بما هو من نوعه على ترتيب التصنيف ثم بدأ بالثاني
من النوع الثاني ثم بالثالث ثم بالسدس كذلك **واصحاب هذه التهام**
كان المعهود بيان مستحقها فبينا انه بعبارة الاصحاب في مقام التحقيق
نبتة علي ان المراد من الصاحب في قولهم صاحب فرض معنى المستحق **اشنا**
عشر نقلاً لم يقل بقول لان النفر على ما ذكر في كتب اللغة لا يستعمل الا في
الثلاثة الى عشرة **اربعة من الذكور** لم يقل من الرجال لان الرجل لا يطلق
على الصبي **ومم الاب والجدة الصحيح** وهو الذي لا يدخل في نسبته اليه اي الي
من موجد صحيح له **ام والام** راعى في ذكر هذه الثلاثة ترتيب الحجب والبر
لما كانت قرابته سببية اخرى عن قرابته منسبة لقوتها **وامان من الاناث**
وهي الزوجة والبنت وبنت الابن قدم الزوج على البنت لانهما فرعها
ومتولد منها لان البنت لا يلزم ان تكون بذاتها ولا لانها اصل الولد لان موجب
ان يقدم الزوج في الذكور بل يكون ذكراً مقارناً لذكر قرينها والبنت على
بنت الابن تقدماً لمنسوب علي التاي فانهما تقوم مقام البنت عند عدلها
وبنت الابن على الاخت تقدماً للقرب ولا نهما جزوه وهي جزاويه **وان**
سفلت بفتح الفاء من السفل ضد العلو من باب نصر لا يضم من السفلالة
بمعني الدناه من باب شرف **والاخت لاب وام والاخت لاب والاخت لام** قد
ذا الجنتين ثم ذ الجدة الاقوي **والام وابنة** اخر الام عن الاخت لام لانها حجة
بالاثنتين من جنسها من الثلث الى السدس وجنس احجب يقدم على المحبوب
وقدمها على الجدة تقدماً للقرب ولا يذهب عليك انه بعد التامل في وجهي
ترتيب الاب والام وفي عدم جريان وجه الاول في الثاني لا ينبغي ان يخطر
بالبال ان يقال تقدم الاب في الرجال تقضي تقدم الام في النساء الصحيحة
فيدها به احتراز عن اكمة الفاسدة فانها من ذوي الارحام وقد شرعنا بقوله
وهي التي لا تدخل في نسبته اليه جده فاسد ولم يفسر اكمة الفاسد التفتت

الجد الصحيح فانه يعلم منه بالمقايضة انه الذي يدخل في نسبة الي من موجه
الفاسد امر ولما كان معنى صحة الجدة خلوت نسبتها عن اكمة الفاسد استظنت
اكمة الصحيحة الاصناف الثلاثة وهي ما كان من ليا محض الا نوتة كام الام وام
امر الام وما كان مدالياً محض الذكوة كام الاب وامر اب الاب وما كان مدالياً
يخلط منهما كام ام الاب هذا على قول علي وزيد بن ثابت وبه اخذ علماء وفالمة
عزنا ان كل جهة تدلي اليه بعصبته او صاحب فرض في صحته وصاحبة الفرض
في الجذات كاجدة الصحيح في الاجداد وكل جهة تدلي اليه من ليس بعصبته ولا
صاحبة فرض في فائدة ومن جنس ذوي الارحام كاجدة الفاسدة في الاجداد
وفيه يقول القائل كل من يدخل في نسبته بين اثنين اب فهو هذا **اشنا**
الاب فله احوال ثلث ووجه المحصر انه لا يخ من ان يوجد معه ولد الميبت
او ولد ابنة او لا يوجد وعلي الثاني يتحقق الحالة الثالثة وعلي الاول لا يخ
من ان يكون الموجود ذكراً او انثى وعلي الاول يتحقق الحالة الاولى في علي
الثاني الحالة الثانية ولا عبرة لوجود ولد ابنته اذ لا نسبته له الي الميت
فان النسب الي الابا لا الي الامهات **الفرض المطلق** اي الكافي عن العضوة
ومعالت سدس وذلك مع الابن او ابن الابن وان سفل اي حصول الفرض
المطلق له وانحصار حصته في السدس عند مقارنته الابن او ابن الابن
وهذا لا ينافي استحقاقه السدس عند مقارنته البنت وبنت الابن بحكم
اطلاق الولد في النص الدال على استحقاقه السدس لان المشروط منه ان يكون
الولد ذكراً انما هو انحصار ما استحقه في السدس لا استحقاقه اياه مطلقاً
فليس فيما ذكر تخصيص حكم النص كما توهمه **الفرض والتعصيب معا وذلك**
مع الابنة او ابنة الابن وان سفلت وذلك لقوله تعالى ولا يورث كل واحد
منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فهو تخصيص علي انه صاحب فرض مع
الولد وفرضه السدس الا ان اسم الولد يقع على الابن والبنت فان كان الولد

ابن فلاب فرضه والباية للابن لان اولى رجل ذكر من العصبات الابن وان
 كان الولد بنتا فلاب فرضه ولبنيت المصنف والباية للاب بالعصبة
 لانه اولى رجل ذكر من العصبات حال عدم الابن فخرج من ذلك حاله
 فان قلت اسم الولد حقيقة لولد الصلب وقدر يد من لفظ الولد المذكور
 في النص فلو اريد ولد الولد ايضا يلزم ادا دته الحقيقة والمجاز من لفظ ولد
 عند اطلاق واحد ولا يجوز ذلك عندنا قلت المراد بالولد من هنا من تفرع
 عنه بالاجماع وهو بعمومه يتناول المعنى الحقيقة والمجازي فلا يلزم اجماع المحدث
 ويجوز ان يقال تعميم الحكم لولد الابن بالاجماع لا بالنسبة فلا يجمع اصلا والتعقيب
 المحض اي التعقيب الذي لا يخاطبه الفرض يقال عمنه محض اي خالص النسب
 كان الكلام في ذكر الفروض واصحابها وانما ذكر هذه الحالة من هنا استطراداً
 للاستحسان على الطلبة بالوقوف على جميع الاحوال دفعة واحدة ثم لما كان ما
 استحقه في الاوليين معيناً وهو السادس وفي الثالث غير معين وهو التعقيب
 والاصل في المشار اليه ان يكون معيناً ذكر فيهما اسم الاشارة دون الثالث ومن
 لم يتنبه لذلك زاد ههنا من عند نفسه عبارة ذلك **عند عدم الولد وولد الابن**
 اي عند عدمهما معا ولذلك عطف ههنا بالواو بخلاف ما سبق فان الاعتبار هناك
 وجود احدهما ولذلك عطف ثمه باو وان **سئل** لقوله تعالى فان لم يكن له ولد
 وورثه ابواه فلامه الثلث معناه وللأب ما يلقى لان الاصل ان المال يترك
 بين اثنين ثم بين نصيب احدهما منه كان ذلك بياناً ان الاخر ما يلقى منه كما في
 المضاربة والمزارعة فذلك تخصيص على انه عصبة حال عدم الولد فان قلت جعل
 الاب عصبة مع الام فلماذا يكون عصبة عند عدمها قلت لما علم ان الابن لا
 يعصب الذكور اذ نادى لك انه عصبة مطلقاً **واجد الصحيح كالاب** بالاجماع في جميع
 احكام الميراث انما قيدنا الاحكام بالميراث لان الجد يفارق الاب في اربع احوال سوى
 ما ذكره على ظاهر الرواية لكنها ليست من احكام الميراث الاولى ان الصغير يصير ولداً

نسخ

بسلام ابنة دون جده والثانية ان اذ اصبدة الفطر عن الاولاد الصغار يجب
 على الاب دون الجد والثالثة ان من اوصى لا قربة فلا دخل فيه الجد دون الاب
 والرابعة ان الاب يجر ولا ولد له في ماله دون الجد والواستب الميراث لا حكم فلا
 ينقض به المحصر ومن ههنا بين ان من ذكره ليجمع احكام الميراث في مسائل الارث
 او ما يتعلق بالارث لم يعصب **الاية اربع مسائل وستذكرها ان شاء الله تعالى** الاولى
 ان بينه الاعيان والعلات يستقون بالاب بالاتفاق ولا يستقون بالجد عند
 الامامين والثانية ان الام مع الاب ياخذ ثلث الباقي بعد فرض اصد الزوجين ومع
 الجد ثلث الجميع عند ابي حنيفة ومحمد والثالثة ان ام الاب تحجب بالاب عندنا وللحجب
 بالجد بالاجماع والرابعة ان المعتق اذا ترك اباً المعتق وابنه كان سداً ما يستحق الا
 للاب عند ابي يوسف والباية للابن ولو كان مكان الاب جد فكل ما يستحق بالولادة
 للابن عنده ايضا وسيأتي تمت لهذا الكلام ليصح به بعض الاوامم **ويستحق الجد**
بالاب لانه اصل في قرابة الجد وانما قلت انه اصل ولم نقل انه واسطة كيلا يقتض
 التعليل المذكور بعدم سقوط اولاد الام بالام لانها وان كانت واسطة في قرابتهم كبرتها
 ليست اصلاً فيها فان الاصل فيها هو الاب ومن لم يتنبه لهذه الحقيقة قال ما قال
 وماذا بعد الحق الا الضلال **واما الاولاد الام** كان مقتضى المقام ذكر الذكور منهم خالصاً
 الا انه لما كان انما هم مع ذكورهم سواء في القيمة والاستحقاق ذكرهم معاً ومما لا يخفى
 والضبط وقدر من نظير هذا في الاب **فاحوال ثلث السدس للواحد** لقوله تعالى وان
 كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخوات فلكل واحد منهما السدس والمراد
 الاخ والاخوات لام اجماعاً وقد دل على ذلك قراءة ابي بن كعب وسعد بن ابي وقاص
 فانما قرأوا له اخ واخوات لام وقراءة الصحابي لا يتقاعده عن خبره لانه لا يقرأ الاسماء
والثلاث لاثنين وما زاد لم يقل فصاعداً لان معنى الفاء لا يناسب المقام فان المراد
 شريك ما فوق الاثنين في الحكم المذكور واداند حرف الواو **ذكرهم وانما هم في التمة**
والاستحقاق سواء هو اسم يعني الاستواء وصف به كما يوصف بالمساواة ومنه قوله تعالى

ذكر الاول النسخ
والثاني من الكلام

في أربعة أيام سواء كان يئلين يعني مستوية وارتفاعه على أنه خبر والمناواة في
 القصة بقوله تعالى فم شركا في الثلث والشركة المطلقة عبارة عن المناواة لا ترى أن
 رجلا لو قال لآخرات شريكي في هذا المال كان بينهما نصيبان كذا في الأسوار وأما
 المناواة في الاستحقاق فبقوله تعالى وله أخ وأخت فكل واحد منهما النذر سواء هما
 في استحقاق النذر ولم يفضل الأخ على الأخت فإن قلت الاستواء في القصة حكم
 الاستواء في الاستحقاق وثبوت الحكم يتلزم بثبوت العلة وبالعكس فذكر أحدهما يغني
 عن الآخر قلت المداراة غير مسلمة فانه يجوز تخلف الحكم عن العلة لما في تخلف العلة
 عن الحكم لوجود علة أخرى فإن التقدير في علل الأحكام الشرعية جائزه وأعلم
 أن الاستواء في القصة مخصوص بحالة التقدر وحكم الشركة في الثلث خاصة والاتفاق
 في الاستحقاق بعم حالة الأفراد أيضا وحكم الاسوان الشركة في الثلث وذلك في حالة
 التقدير وأحرز أن النذر مستقل وذلك في حالة الأفراد لا الاسوان في فقط **و**
ويستقون بالولد ولد الابن وان سفل وبالأب والجد والاتفاق أراد اتفاق
 أصحابنا بخلاف سقوط اولاد الأب بأكده فإن فيه خلافا سقطت عليه ان شاء الله تعالى
 وأما السقوط فهو لا فلان ميراثهم مشروط بكون الميت ممن يورث كلاله بكسر الراء
 يورث حال كونه كلاله بفتح الراء وكل منهما قرارة والكلاله شيئا الاول صفة للورش
 كما روي أبو سلمة بن عبد الرحمن روى الله عنهم عن النبي أنه سئل عن الكلاله فقال
 من مات وليس له ولد ولا والد فورثته كلاله وعلى الثاني صفة للميت كما روي عن
 أبي عباس رضي الله عنه سئل عنها فقال من لا ولد له ولا والد وإياها كان فارت
 الكلاله تنقضي لوجود الولد والوالد ههنا على أحد الروايتين عن أبي عباس وفيه
 أظهر الروايتين عنمان الكلاله ما خلا الولد وان كان له مناك واليد على هذا
 في المسئلة خلاف بين الصحابة كما هو المذكور في الكتب ثم إن الولد يشمل الذكر والإنيث
 صليبا وغيره والوالد أجد على ما تقدم والاستدلال على الاول بقوله تعالى يا أيها آدم و
 الثاني بقوله تعالى كما أخرج أبو بكر من الجنة منظوره فيه لأن الكلام في شمول الولد والوالد

لا ينفرد

لا في شمول الأب والابن والعرق واضح فإن قلت ميراثه اولاد الأب أيضا مشروط
 بالكلاله لقوله تعالى يستقونك قل الله يفتكم في الكلاله الآية مع أنها يرث مع البنت
 قلت المعلوم من الآية أن المشروط بالكلاله في اولاد الأب استحقاق الاناث منهم الوفا
 بضفا كان أو ثلثين وذلك ينتفي بوجود البنت فاما انتم حج بطريق العصبية
 فبديل آخر وهو قوله عليه السلام الحقوا الفرائض الحديث وقوله عم اجعلوا النوا
 الحديث ولم يقيم دليل على تورث اولاد الام عند وجود البنت بحجة ما فترقا واطلا
 الحديث الثاني لا يصح دليلا لما سيجي ان المراد منها اولاد الأب ثم إن لفظ الكلاله
 في الاصل مصدر بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من الاعياء فاستعيرت للقرابة
 من غير جهة الولد والوالد لانها بالاضافة الي قرابتهما كالة ضعيفة واذا جعل صفة
 للمورث او الوارث فبمعني ذي كلاله كما يقال فلان من قرابته اي من ذوي قرابته
واما الزوج فالحال ان النصف عند عدم الولد وولد الابن وان سفل والرابع
مع الولد او ولد الابن وان سفل وانما ذكر في الحالة الاولى كلمة الواو وفي الثانية
 كلمة اولان المشروط في الاولى كلا العدمين وفي الثانية احد الوجودين وكلاهما
 مخرج بهما في نفس الكتاب عند ذكرا التهام **فصول الاناث** أراد الثمانية
 الممهودة وصدر بيان احوالهن بالتفصيل دون المذكور اشارة الى ان اصل التام
 لهن وصيغة الجمع لا يفضل حال كل منهن عن الأخرى **للزوجة** لم يسل للزوجات
 لان حكم التقدر قد علم من قوله **عانتان الربع للواحدة وما زاد عند عدم الولد**
وولد الابن وان سفل والثلث مع الولد وولد الابن وان سفل سواء كان الولد
 ذكرا أو انثى من هذه الزوجة او غيرها فان كانت الزوجة واحدة احرزت الربع أو
 الثلث كمالا وان كانت أكثر من الواحدة يقسم ذلك بينهن على السوية عرف ذلك
 أيضا بما ورد في بيان التهام من نفس الكتاب وفي الحالين لهن نصف الزوج
 أعطى للذكر مثل حظ الانثيين **واما البنات الصليب** فان قلت اما التفصيل لمجل حفه
 ان يذكر عند الشرع في التفصيل لا في آياته قلت نعم الا انه قد يتضمن ازالة الزود

قوله اجعلوا النوا
بمعنى كلام انفسها فتنص

ومنفذ النذر
فالتام انظر من كلاله
والمنجوي حليل في محله

فبحسب تأخيره عند ذكر بعض الافتسام كاي في قول صاحب المفتاح واما علم البيان
فاحوال تلك النصف للواحد عرف ذلك ايضا بالنص الوارد في بيان الافتسام
والثلاث لما فوقها هذا قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبها أخذ علما وانا وابن عباس
 رضي الله عنه الحق الاثني بالواحدة تكا بظاهرها قوله تعالى وان كن نساف فوق اثني
 فلن ثلثا ما ترك علق استحقاق الثلثين بكونهن فوق اثنتين والمعلق بالشرط معد
 قبل وجوده ولما ان التعلق بالشرط لا يوجب في الحكم عدمه فيجوز ان يثبت
 الحكم بدليل آخر وهو مهننا اشارة الكتاب وعبرة السنة اما الكتاب قوله تعالى
 يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وادى الاختلاط ان يجتمع ابر
 ونبت وللان ح المثلان بالاتفاق مع عرف بهذه الاشارة انه البنتين لهما
 الثلثان في الماله وليس ذلك الا في حالة انفرا دهما عن الابن ولما كان حكم
 الاثني معلوما بهذه الاشارة كان لنا غنية عن التخصيص بحكم الاثني وكان
 بنا حاجة الى معرفة حكم ما فوق الاثني فنص على حكمه كيلا يتوهم متوهم
 اذا راي سوسا رايده اعلى النصف بزيادة بليت انه كلما ازدادت نبت يزداد سدس
 حية الى ان يستوي جميع المال واما السنة فاروي ان رسول الله لم يدع احدا
 الميت وامر ان يعطي لبنينه الثلثين ولهما الثمن ويكون ما يقيه له واما الاستدلال
 بان البنتين امس رحمان الاخيتين اللتين تحرران الثلثين منهما اولى بذلك
 الاحرار فيد عليه ان الابن مع كونه امس رحمان ابن الاخ قد لا يحجزه كما اذا
 كانت البنت فوق الاربع واذا جاز ذلك في العصبة مع ان المعبر فيه قوة
 القرابة فلا يكون في اصحاب الفرائض بطريق الاولى وكذا لا تستدل بالان
 الاخت اذا كانت مع اخيها وجب الثلث فبالاولى ان يجب لها اذا كانت
 سخا خا اخرى وكذا للاخري يجب مع اخيها مثل ما كان يجب لها لو انفردت
 مع اخيها فوجب لهما الثلثان غير تام لان مبناه ايضا ان من اخذ سهمها مع
 وارث ياخذ ذلك السهم مع وارث اخودونه بطريق الاولى وقد عرفت عدم

محمّد

صحة ذلك المبيته ثم ان مهننا شيئا آخر وهو انها اذا كانت مع الابن واخذت
 الثلث لا تضر من معها ولا تنقص حصته بخلاف ما اذا كانت مع الاخت فانه ح
 لواخذت كل منهما ملك لا ينقص حصته العصبة **ومع الابن للذكر مثل حظ الانثيين**
الانثيين لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فلو انفردوا
 بالوراثه يقسم الكل بينهم كذلك ولو اجتمعوا مع اصحاب الفرائض كان الهلية
 بينهم كذلك وانما قال مثل حظ الانثيين ولم يقل مثل حظ الالائه لانه اذا علم ان
 للذكر اذا اجتمع مع الانثيين ضعف نصيب كل منهما يعلم اليه اذا اجتمع مع الالائه
 الواحدة ضعف نصيبها بطريق الاولى بخلاف العكس فانه لا يعلم من كمال
 حال الذكر مع الالائه الواحدة بحال حاله مع الانثيين لان المتعدد ما ليس
 للواحد من الفضل والقوة في القسمة والاستحقاق فيجوز ان يكون له ابي للمتعدد
 سعي الذكر عن كمال حاله دون الواحدة **وما وليعتبين** الوالدين والجد بغير
 لما قبلها من حيث المعنى كانه قال انما يكون المال مقسوما بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
 لانه يعصمهم وذلك انه لما لم يبين نصيب البنات عند اجتماعهما لابن دل على انه
 يعصمهم ووجه ان الابن لو لم يعصب البنت كانت البنت معاد له لابن كما اذا
 ترك ابنا وبنتا او كان حصتها اكثر كما اذا ترك ابنتين وبنتا وهذا خارج عن النص
 والاجماع **وبنات الابن كبنات الصلب** يعني في ثبوت تلك الاحوال الثلث وهذا
 بالاجماع ولحق احوال تلك اخري **ولذلك قال ولبن احوال بنت النصف للواحد**
والثلاث لما فوقها عند عدم الصلبيه لم يقل عند عدم بنات الصلب لما فيه من زيادة
 في اللفظ ونقصان في المعنى اما الاول فظاهرا واما الثاني فلان الشرط عدم ذلك
 الجنس فلا يكفي عدم تعدد وانما اشترط في هاتين الحاليتين عدم الصلبيه لان
 النص ورد فيها فلا تقوم بنت الابن مقامها الا اذا عدت ولحق الصلبيه في لحن
 راجع الى بنات الابن باعتبار الجنس فيتناول الواحد وما فوقه لكنه روي في الصلبيه
 صورة الصيغة **فمع السدس مع الواحدة الصلبيه تكمل للثلاثين** هذه حاله اولا

من الثلث الاخرى وانما قدمها على الثالثة من الثلث الاولى لان ح ايضا من اصحاب
الفرايض بخلاف الحالة الثالثة والدليل عليها ما روي ابن مسعود **ع** ان قال
سمعت رسول الله يقول للبنات النصف ولبنات الابن السدس ثم للثلثين
والثمة للاخت فان قلت المين يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ اولادكم
قلت لا لان تورث الصلبية النصف بالكتاب وتورث بنات السدس بالسنن
ومن قال في مقام الاستدلال على ما ذكر ان حق البنات الثلثان وقد اخذت
الصلبية الواحدة النصف بقوة القرابة فينتج سدس من حق البنات وهو الثلثان
فياخذ بنت الابن واحدة كانت او متعددة **فازاد** في بيان اصل المظ و **يؤخذ**
بنت الابن السدس الباقية على اعادة المدعي بعبارة منفصلة فان الشأن في دخول
بنت الابن في حكم الصلبية وما ذكره خلوع عن اقامة الحجة على ذلك قوله تكملة
للثلاثين مضروب على انه منقول له اي ثبت له في السدس مع الواحدة الصلبية
لتكامل الثلثين لانه فرض ابتدائي ولذا لم يرثن اذا كمل فرض البنات بوجود
الصليتين فالقول المذكور كالتمهيد للحالة الآتية **ذكر** **باب** **البرش مع الصليتين**
عند عامة الصحابة رضي الله عنهم استيعابا لحق البنات خلافا لابن عباس رضي الله عنهما
عنده حكم الواحدة وهذه حالة ثابته من الثلث الاخرى لان **يكون محرابين**
اسفل من ذكركم يقل غلام لان الغلام الطار ان ذكركم في المغرب والمرد ابن
ابن سوا كان احاسن او لا يكن في درجتين او اسفل منهن **في عصبتين** بنصب الباء
عطف على قوله ان يكون وقوله **والباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين** جملة حاوية من
الفاعل والمفعول معا في فيعصبتين والواو المحال ومن قدر الكلام هكذا وح يكون
الباقي فقد غير تركيب المصم كما لا يخفى وتذكر كبير الضيق في بينهم بطريق التعليل وكذا
في ويستقون اعلم ان الذكر من اولاد الابن بعصب الاناث اليه في درجة في استحقاق
جميع المال اذا لم يكن للميت ولد صليته بالاتفاق وكذا بعصبتها في استحقاق الباقي من
الثلثين مع الصليتين عند عامة الصحابة وجمهور العلماء لان بنات الصلب لما اخذن **بهن**

خرج من الابن وصار فيها بقي كانه ليس هناك بنت ويكون الحكم فيما بقي هو الحكم
في الجميع اذا لم يكن هناك بنات الصلب وقال ابن مسعود رضي الله عنه لا يعصبن بل
الباقي كل لابن الابن واليت لبنات اذا لوجعل الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لانه
حق البنات على الثلثين وقد قال النبي **ع** لا يزد حق البنات على الثلثين وايضا
الانثي انما تصير عصبة بالذكرا اذا كانت صاحبة فرض عند الافراد عند كالبات
والاخوات واما اذا لم يكن كذلك فلا تصير به عصبة كبنات الاخوة والاعمام مع بنهم
والعمات مع الاعمام واجيب عن الاول بان استحقاق الصليتين بالفرض واستحقاق
بنات الابن بالتعصيب وهما سببان مختلفان فلا يضم احد الحقيقتين الى الاخر فلا
زيادة على الثلثين وفيه ان عبارة الحديث حق البنات لا فرض البنات وتأثير عدم
ضم احد الحقيقتين الى الاخر انما هو على الثاني دون الاول وحل الحجة على الفرض
لغيره المطابق بل قرينة وعن الثاني بان بنت الابن صاحبة فرض عند الافراد
عن ابن الابن كمنتهى محجوبة بالصليتين ههنا الا يري انها تأخذ النصف عند
عدمها بخلاف بنات العم والاخ اذا لا فرض لهما عند افرادهما عن ابناهما فلا
يصير ان عصبة به هذا كله اذا كان الذكر محجذا يمين اما اذا كان اسفل منهم فظاهر
المذهب عندنا ان الحكم كذلك وقال بعض المتأخرين ان الباقي للذكر خاصة
ههنا لان الآية انما تصير عصبة بذكر في درجتها لا بذكر هو دونها في الدرجة
لان ابن الابن لا يعصب البنات لانه مرد ود بان فيه مانعا وهو ان البنات
تلك الصورة من اصحاب الفرايض وصاحب الفرض لا يكون عصبة بخلاف ما نحن
فيه بل لانه لو عصب الذكر من هو اعلا منه لصار محرما لان الاصل في ميراث العصبة
تقديم الاقرب على الاعدد ذكر كان او انثى الا يري ان الاخت لما صارت عصبة مع البنت
كان الباقي لها دون ابن الاخ واذا صار محرما لا يعصب احد او حجة قولنا في ظاهر
المذهب ان هذه الآية لو كانت في درجة الذكر لصارت به عصبة فاذا كانت اقرب
منه كانت بذلك اولى وكيف لا ومن في درجة الذكر ههنا من الاناث شيئا والقول

للكر مثل حظ الانثيين ولديته للتغليات وهي ثمان وان كان مع الوسطي من
 العريق بر اول يكون الباقي بعدما اخذ عليا الاول النصف بينه وبين الوسطي
 من الاول والعليا من الثاني للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا وسقطت الباقيات
 وهي ست وان كان مع السفلي من العريق الاول اخذت العلويات
 النصف واخذت الوسطي مع العليا من الثاني السدس ويكون الثلث الباقي
 بينه وبين السفلي من الاول والوسطي من الثاني والعليا من الثالث للذكر
 مثل حظ الانثيين اجماعا وسقطت الباقيات وهي ثلث وان كان مع السفلي من
 العريق الثاني كان الثلث الباقي بينه وبين سفلي الاول ووسطي الثاني وسفلاه
 وعليا الثالث ووسطاه اسباعا للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت سفلي الثالث
 وان كان مع السفلي من العريق الثالث كان الثلث الباقي بينه وبين السفلي
 الست اثمانا هذا تفصيل ما في الكتاب واعلم ان بنات الابن متى استكمل الثلث
 نزل اختلاط الذكور بالاناث اي يكون الاختلاط بينهما في درجة لا يمنع الاستكمال
 المذكور بان يكون الذكور مع السفلي من الاول او مع من دونها فيقول عامة الفقهاء
 رضي يعصب الذكور الاناث علي المقضيل المذكور وفي قول ابن مسعود يكون الباقي
 من الثلثين للذكور خاصة بالعصوبة وان اخذت العلويات من النصف شعر
 اختلطت الذكور بالاناث علي الوجه المذكور انما فان كان عددهم اكثر من عدد
 او مساويا له كان الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بالاتفاق وان كان عددهم
 اقل من عددهم فعند العامة كذلك وعند ابن مسعود رضي للاناث ح السدس
 وهي هذه المسئلة مسئلة الاضرار لان ابن مسعود كان ينظر الي الاضرار بنات
 الابن من المقاسمة والسدس فيعطيهن ذلك الاضرار احترازا عن الزيادة علي الثلث
 في حق البنات ثم ان اصل المسئلة سميت مسئلة التستيب والتستيب اصطلاح
 علي هذا الفن ذكر البنات علي اختلاف الدرجات ما هو ذم قولم ثبت فلان
 بفلان اذا ذكر ما فيه لان في المسئلة المذكورة اكثر ذكر بنات الابن **واما للاخوة**

في شجرة

ذكر

لاب وام فاحوال خمس ذكر المص اربعاً منها مهمنا واخر الخامسة الي ان يذكر ما مع

سابقة احوال الاخوات لاب واما للاختصار كما هو داهر كذا قيل وفيه ان البنات
 لهذا الاعتبار ان يواخر الرابعة ايضا اي ان يذكر مع سادسة الاحوال للاخوات لاب
 فان تعصيب الاخوات مطلقا مع البنات كسقوطهن **النصف للواحدة** لقوله تعالى
 وله اخت فلها نصف ما ترك **والثلثان لما فوقها** لقوله تعالى فان كانتا اثنتين
 فلهما الثلثان واذا استحققت الاثنتان الثلثين كان استحقاق ما فوقهما اظهر
 والمراد من الاخوات في النصين المذكورين الاخوات لاب وام والاخوات لاب
 بالاجماع لان الاخوات لام قد علم حالها من آية اخري كما مر فدل صريح في الاخوات
 بالاثنتين وفي البنات بما فوقهما ليعلم من حال الاختين حال البنيتين ومن حال
 البنات حال الاخوات بطريق الاولوية وقد مر ما في مبني هذه الطريقة من النظر
 فتذكر **مع الاخ لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين** بيان للحالة الثالثة وقوله
يصرن عصبة استيناف في مقام التعليل كانه قال انما يكون الحكم كذلك لانهن
 يصرن عصبة **لاستوائهم في القرابة الي الميت** في هذا التعليل اشارة الي انهم اذا لم يستو
 بهم في القرابة اليه لم يصرن عصبة بهم وان استووا في القرب اليه درجة بل يكون هو
 عصبة ومن صواب فرض كالاخوات لاب وام او يكون هو عصبة ومن يقطن
 به كالاخوات لاب مع الاخ لاب وام والدليل علي ما ذكر قوله تعالى وان كانوا اخوة
 رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين فلم يقدر نصيب الاخوات في حالته
 الاختلاط كالم يقدر نصيب الاخوة فدل ذلك علي انهن قد صرن عصبات معهم
 وقد خالف بعض العلماء فيما اذا خلف الميت ابنة واخا واختا لاب وام فقال
 الباقي بعد نصيب البنت للاخ دون الاخت استدلالا بقوله عليه السلام فان بقية الفرائض
 فلاولي رجل ذكر وردها لهم اجمعوا في بنت وبنت ابن وابن ابن عليا ان الباقي من
 نصيبها بين ولدي الابن للذكر مثل حظ الانثيين واجمعوا ايضا في بنت وعمر
 وعمره ان الباقي للمع وحده واختلاف في الاخ واخت مع البنت فقوله

فان كانتا اثنتين
 فلهما الثلثان

اشير اليه هناك **وهي السادسة مع الاخت لاب وام تكمل للتثنية** لان حق الاخوات
 الثلثان وقد اخذت الاخت لاب وام النصف فيبقى من حق الاخوات ثلثين فيعطى
 الاخوات لاب ليكمل حق الاخوات **ولا يرث مع الاخوات لاب وام** لانها قد استوعبت
 حق الاخوات اعني الثلثين فلم يبق للاخوات لاب شي **لان يكون معن اخ لاب**
فيعصيهن بنصب الباء وقد مر نظير هذا في بنات الابن ووجه اعراجه واعراب
 قوله **والباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين** وهو قول عامة الصحابة سرح خلافا
 لابن مسعود رج لما روينا من النصوص في الجاهلين في بنات الابن مع بنات الصلب
 لان ميراث الاخوة والاخوات لاب وام اجري مجري ميراث اولاد الصلب في ميراث
 الاخوة والاخوات لاب اجري مجري ميراث اولاد الابن ذكورهم مقام ذكورهم وانما
 مقام اناتهم **ويصرون عصبة** لم يقلل والسادسة لان شهادة المعني يغني عنه كما يغني
 في الاحوال بنات الابن **مع البنات او بنات الابن** لما مر من قوله عمر اجعلوا الاخوة
 مع البنات عصبة وهو قول اكثر الصحابة رضي خلافا لابن عباس كما مر **وهنا**
الايمان اي الاخوة والاخوات لاب وام **وبنوا العلات** اي الاخوة والاخوات
 لاب **كلهم يقطعون بالابن وابن الابن وان سفل وبالا لاب بالاتفاق وباجد عيني**
حيفة خلافا لما ذكره ههنا من حكم السقوط مشتمل على الحالة الخامسة للاخوة
 لاب المتروكة فيما سبق واما السابعة للاخوات لاب اما سقوط الاخوة بالابن فتناول
 قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد لما مر ان المراد من الولد الابن فالله تعالى
 علق توريث الاخ بشرط عدم الابن فدل على انه يسقط بالابن واما الاخوات فتناول
 قوله تعالى ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك لما مر ايضا ان المراد من الولد
 الابن فعلق توريثها بشرط عدم الابن فدل على انها تسقط به وان من شرط توريثهم
 ان يكون الميت كما قال الله تعالى ان امرءكم هلك ومن له ابن فليس له مال قال
 الشيخي واما سقوطهم بابن الابن فدخل قوله بالا جماع تحت الابن وقيامه مقامه
 عند عدمه بطريق عموم المجاز فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما الجواب باللام

بنوع

فان علي انه يجوز ذلك اذا كان الحل مختلفا فليس بصواب لان ذلك المبني بخلاف
 فيه بين اصحابنا فلا يجوز بنا الجواب المتفق عليه واما سقوطهم بالاب
 فلا يملك كلاله وتوريثها بشرط عدم الولد والوالد كما مر واما سقوطهم بالجد عنه
 وهو قول ابي بكر رجع ومن تابعه فسيأتك بيانه في باب مقاسمة الجد انشا
 الله تعالى وهذه المسئلة اول المتأيل الرابع المستثناة في اول الباب من كون
 الجد الصحيح كالاب ووعده المصنف ذكرها فان ابا يوسف ومحمد لم يجعل الجد كالاب
 في هذه المسئلة **ويسقط بنو العلات ايضا بالاخ لاب وام** لقوله عمر ان اعيان بني
 الام يتوارثون دون بني العلات ولما ثبت ان ميراث الاخوة والاخوات لاب ام
 اجري مجري ميراث اولاد الصلب وميراث الاخوة والاخوات لاب اجري مجري
 ميراث اولاد الابن ذكورهم مقام ذكورهم وانما هم مقام اناتهم واولاد الابن تجوز
 بالابن الصلي فذلك بنو العلات ينبغي ان يصيروا المحجوزين بالاخ لاب وام لا يقال
 ينبغي ان لا يتقطر الاخت لاب مع الاخ لاب وام لانها صاحبة فرض وسوء عصبة
 والعصبة لا تجب صاحبة الفرض كالاخت لام لاننا نقول لانها صاحبة فرض
 مهنابل تصير عصبة بالاخ لاب وام كالاخت لاب وام ثم يحجب به لان له قوة
 القرابة بخلاف الاخت لام لانها لا تصير عصبة بحال ولا تسمى ان هذه حالة
 ثامنة لبني العلات بنا على انه ذكر ان للاخوات لاب سبع احوال ثم ذكر هذا لانها من
 تحت الحالة السابعة وتقدير الكلام وبنو العلات كلهم يسقطون بالابن وابن
 الابن وان سفل وبالا بالاتفاق والجد عنه والاخ لاب وام الا انه فضل ذكر
 بعض الحاجبين عن البعض الآخر لضروقة دعت الى ذلك وهي انه ادخل بني
 الايمان في جملة المحجوزين فلما دخل الاخ لاب وام في جملة الحاجبين وهو من بني
 الايمان يلزم ان يكون موجبا لقطعه وانه بط **واما اللام فاحوال تلك النساء**
الولد ذكرنا ان اوليته لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما الثلث من ما ترك
 ان كان له ولد والولد يتناول الذكر والانثى ولا يخص باحدهما **او ولدان**

وان سفل للاجماع على انه يقوم مقام الجيل عند عدمه في توريث ^{الاب} واما تناول
لفظ الولد ولد الابن فليس بطريق الحقيقة وليس للمصنف عنهما دليل سوى
الاجماع فيرجع الى الاول فتأمل **او ما فوق الواحد من الاخوة والاخوات**
من اي جهة كانا اي سواء كانا معاً من الاعيان او من ^{العلائق} ~~الاعيان~~ او من الاحياء
متفقين وذلك ثلث صور او مختلفين وذلك ايضا ثلث صور لا اثنين كما
توهم وهذا على قول جمهور العلماء وعلى قول الزيدية المحب لما ثبتت بالاخوة
لاب واما اولاب ولا يثبت بالاخوة لام لان هذا المحب لمعني معقول وهو عند
وجود الاخوة لاب وام يكن عيال الاب فيحتاج الى زيادة مال للانفاق عليهم
والام لا تحتاج الى ذلك اذ ليس عليها شيء من النفقة وهذا المعنى لا يوجد
في الاخوة لام لان نفقتهم ليست على الأب واما ذلك على الام فهي تحتاج الى
زيادة مال لاجلهم فلا يثبت المحب بهم وجوابنا عندنا ان هذا حكم ثابت بالنص
غير معقول المعنى فان الاخوة يحبون الام الى السكس بعد موت الاب ولا
نفقة مهننا على الأب ومحبون اذا كانوا كبارا وليس على الاب من نفقتهم
في شران محتاجا قوله تعافان كان له اخوة فلامه السكس ومبني الاستدلال
به على مقدمتين احدهما ان المراد بالاخوة ما يعم الاخوات على طريق عموم
المجاز لا على طريقة التغليب اذ لا يتناول الاخوات المنفردة وذلك التعميم
بالاجماع وثانيهما ان المراد من الجمع ما يتناول المثنى وفيه خلاف لابن عباس
لانه اقل الجمع ثلثه فعنده لا يحب الام من الثلث الى السكس الاثنان
من الاخوة والجمهور ان حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة وذلك انه ثبت
بالنص ان المثنى من الاخوات كالثلث في الاستحقاق قال الله تعافان كانا
اثنين فلما اثنان ماتوا فكذلك المثنى كالثلث في المحب وقديتاي البتة
ان المثنى حكم الجمع فكذلك في الاخوة والاخوات المثنى حكم الجمع في المحب والاستحقاق
جميعا كما في شرح الخنسي وقد اعطى النبي عم للام ان يورث مع الاثنين منهم ونقل

في سفل
والاخر
في سفل
والاخر

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ان العرب تسمي الاخوين اخوة واما ما قيل معنى الجمع المطلق
مشترك بين الاثنين وما فوقهما وهذا المقام يناسب الدلالة على الجمع المطلق
فذل بلفظ الاخوة عليه فبناء على عدم الفرق بين لفظ الجمع وصيغة الجمع والفرق
واضح والخلاف في الثاني دون الاول ثم السدس الذي يحجب الاخوة الام عنه
لاب ان لم يكن عصبته غيره والا فللعصبة مطلقا يقدم الاقرب على الابعد
وان لم يكن مع الام سوى الاخوة احد اقرب يعطى الباقية عن فرض الام اياها
فيكون ذلك السدس ايضا لهم هذا قول عامة الصحابة رضيهم ومذهبينا وفي
رواية شاذة عن ابن عباس ان ذلك للاخوة واستدل بحديث رواه طاووس مرسلا
ان النبي عليه السلام اعطى الاخوة السدس مع الابوين ولان من لا يرث لا يحجب الارث
ان الاخوة لو كانوا كافرا وارثا لا يحبون ولما جوبوا الام مع وجود الاب عرفنا
انهم ورثة مع الاب ولا يرثون شيئا من نصيبه لانهم يدعون به فلم يبق لهم
من الميراث الا مقدار ما تقصوا من نصيب الام وذلك سدس محتاج في ذلك
قوله تعافان كان له اخوة فلامه السدس معناه وللأب ما يبق له معطوف على
قوله تعافان ورثه ابواه فلامه الثلث ثم المراد من الابل ما يبق له وحكم المعطوف
حكم المعطوف عليه واما الخبر فمفرد روي عن طاووس انه قال لقيت ابن رجل
من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله عم السدس مع الابوين فسالته عن
ذلك فقال كان ذلك وصيته فعلى هذا لا يصح الحديث للاحتجاج لا يقال بل
يصير الحديث حجة لنا لان الوارث لا يستحق الوصية لان ذلك عند عدم اجتهاد
الباقية الورثة وذلك غير معلوم فيما نحن فيه واما ما قيل ان من لا يرث لا يحجب
كما قيل غير ان الشرط ان يكون وارثا في حق من يحجب والاغ وارث في حق الام واما
محجب الام بخلاف الرقيق والكافر ثم هو محجب بالاب لا في حال الاخوة مع وجود الام
لا يكون اقوي من حاله عند عدم الام ومن لا يرثون مع الاب شيئا عند عدم الام
لان الله تعالى شرط في توريث الاخوة ان يكون الميت كلالا والكلالة عا ماسر

من ليس له ولد ولا والد وهذا لا يتغير بوجود الام فليس هذا ليرث الا ان شيئا
 مع الاب والام ان هذه الرواية لا يثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما فان مذهبه في الحجة
 مع الاخوة كذهب الصديق رضي الله عنه لا يرثون شيئا فكيف يرثون مع الاب ذكره
 في شرح الرخشي وما روي عنه رضي الله عنه ان الكلاله يتحقق بعدم الولد فقط
 فغلط علي ما صرح به الامام النووي في شرح صحيح مسلم **وثلث ما يتبع بعد**
فرض احد الزوجين وذلك في متيلتين جعلهما مسئلتين في تورث الام
 نظرا الي ان ثلث ما يتبع ربع الكل في صورة وسدس في اخري ومنه واحد
 في تورثها مع الجد نظرا الي ان الواجب في الصورتين ثلث الكل فلا يلزم زيادة
 المتأيل المستثناة في الجد على الاربع **زوج وابوين او زوجة وابوين** اكثر
 على البدلية من متيلتين ويجوز الرفع على الخبرية لمبدأ المحذوف وفي الكلام اخرا
 وتفصيل بطريق التقسيم فكان الظ الواو وكن شاع في كلمة اوفي مثل ثقب
 ستان كستر عنيضة او كسر عظامه ويصح المسئلة الاولى من سنة الزوجها
 النصف والام ثلث ما يتبع وهو السدس والباقي للاب والمسئلة الثانية من اثني
 عشر للمرأة الربع والام ثلث ما يتبع وهو الربع والباقي للاب وهو قول **عروة**
 وابن مسعود رضي الله عنهما وبه اخذ جمهور الفقهاء وان في يوافقتا في جميع احوالها
 الثلاثة نص عليه المزني في مختصره وكان ابن يقول للام ثلث جميع المال
 في كلتا المسئلتين له انه تعالى جعل لها اولاد سدس المال مع الولد بقوله والاب
 لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد شر ذكر ان لها مع عدمه الثلث
 بقوله فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فيفهم منه ان المراد ثلث
 اصل المال ايضا ويؤيد ان السهام المقدرة كلها بالقياس الي اصل بعد الوصية
 والدين وكان ابو بكر الاصم يقولها ثلث ما يتبع مع الزوج وثلث يجمع المال مع الزوجة
 ويروي ذلك عن معاذ بن جبل انه لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال لزد نصيبها
 على نصيب الاب لان المسئلة ح من سنة لاجتماع النصف والثلث للزوج ثلث

وزيد

على الزوجين

وللام اثنان

وللام اثنان علي ذلك التقدير فيبقى للاب واحد وفي ذلك تفضيل الاثني على
 الذكر واذا جعل لها ثلث ما يتبع من فرض الزوج كان لها واحد وللأب اثنان
 ولو جعل لها مع الزوجة ثلث الأصل لم يلزم ذلك التفضيل لان المسئلة من اثني
 عشر لاجتماع الربع والثلث فاذا اخذت الام اربعة يلقى للاب خمسة فلا تفضل
 لها عليه ولان معنى قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث
 هو ان لها ثلث ما ورثته سواء كان جميع المال او بعضه وذلك لانه لو ارث ثلث
 الأصل يكفي في البيان فان لم يكن له ولد فلامه الثلث كما قال في حق البنات
 وان كانت واحدة فلها النصف بعد قوله تعالى فان كن منسا فوق اثنتين فلهن
 ثلثا ما ترك فيلزم ان يكون قوله تعالى وورثه ابواه خاليا عن الغايدة وعنده
 ان قوله فيلزم ان يكون قوله تعالى وورثه ابواه خاليا عن الغايدة منظورا فيه
 لان فيه فائدة جلية وهي معرفة كون الاب عصبة وقدر فيما سبق بيان
 عصوبته المحضة بذلك القول قيل ان الابوين في الاصول كالابن والبنات
 في الفروع لان السبب في ورثته الذكر والاثني واحد وكل منهما يتصل بالميت
 بلا واسطة فيجعل ما يتبع من فرض احد الزوجين بينهما اولا فالباقي في حق الابن
 والبنات وكذا في حق الابوين اذا انفردوا بالارث فلا يزيد نصيب الام على نصف
 نصيب الاب كما يقتضيه القياس فلا مجال لما ذهب اليه الاصم الذي لم يسمع ما ذكرنا
 من معني الآية ولما يكره الاصم ان يقول ذهب الي اصم فعاذ رضي الله عنه لم يكن اصم وقد
 سبقني الي هذا القول علي ما اعترف به ذلك القائل واعلم ان ثلث البالية
 الذي هو فرض الام مع احد الزوجين سدس الكل او ربعه الا انه تعالى لما جعل
 لها الثلث عند عدم الولد استحب لعلها لفظ الثلث واستكرهوا تعبيرا والتعبير
 عنه بسدس الكل او ربعه **ولو كان مكان الاب جد فاللام ثلث جميع المال**
 هو قول ابن عباس وعامة الصحابة واحدي الروايتين عن ابي بكر الصديق
 وهو المروي عن عمر رضي الله عنه **الا عندني يوسف فان لها عند ثلث**

الباقية في هذه الصورة ايضا وهو الرواية الاخرى عن ابي بكر رضي الله عنه كذا ذكر
اصحاب الاملاء عن ابي يوسف وهكذا روي اهل الكوفة عن ابن مسعود في مو
الزوج فعلي الرواية الثانية لا تحتاج الي الفرق فقد سوي بين الاب والجد فيها
فاما على الاولى فيحتاج الي الفرق وهو من وجهين ذكرهما الترمذي في فرائض
احدهما اننا تركنا ظاهر قوله تعالى فلامه الثلث في حق الاب ولاناه بامر
باجماع الصحابة ليلزم تفضيلها عليه مع تساويهما في القرب واما في حق
الجد فاجريناه على ظاهره لعدم التماوي في القرب ووقع الاختلاف فيما بين
الصحابة رضي ولا استحالة في تفضيل الابن على الذكر مع التفاوت في الدرجة
كما اذا ترك امرأة واختا لآب وام واختا لآب فان للمرأة الربع وللأخت النصف
وللأخ الباقية فقد فضلت مهننا الابن لزيادة قدرها على الذكر والثاني ان
للأم حقيقة الولاد كما للآب فيعصبها ويجعل له حكم الولاد لا حقيقة فلا يعصبها
اذا لا يعصب معها لاختلاف في السبب بل مع الاتفاق فيه وهذه المسئلة الثانية
المسائل الاربع المستثناة في اول الباب لان ابا حنيفة ومحمد لم يجعلوا لآب
كالآب في هذه المسئلة **وذلك الكل عند عدم مولا المذكورين** وبهم الولد
وولد الابن وان سفل والاشنان من الاخوة والاحوات والزوجان فان
عدمهما ايضا شرط مهننا لان اذا اوجد احدهما فالأم انما ياخذ ثلث
ما بقى منه ومن مهننا ظهر وجه تاختير هذه المسئلة عن المسئلة السابقة
درج للزوجين في المذكورين ومن قدمها عليه اجتهد على كلاهما الذين
اشترى اليهم معدومة فيما اذا كان مع الابوين احد الزوجين فقط مع ان
الأم لا ياخذ ثلث الكل بل ثلث الباقية من احدهما ومن رام الاصطلاح وقال
هذا اذا لم يكن مع الابوين احد الزوجين ما اذا كان معهما احدهما فلها ثلث
ما بقى الخ فقد غير تركيبه وعدل عن سنته وغفل عن المثل السابق استيع
الحرق على الراقع والدليل على ما ذكرنا قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه

ابواه

ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه الثلث **فان قلت** تورث الام
الثلث مشروط بوجود الاب لان قوله وورثه ابواه اما شرط لعطفه على الشرط
وهو عدم الولد او في معناه كونه حالاً فكان تورثها مشروطا بشرطين فكما لا
يحق الثلث عند عدم احد الشرطين وهو عدم الولد فكذلك لا يثبت عند عدم
الشرط الاخر وهو وجود الاب **قلت** وجود الاب لا يصلح ان يكون شرطاً
في تلك الحال عصبة والعصبة لا تاثير له في بيان فرض صاحب فرض اصلاً
بل ينقصه في بعض الصور فدلنا ذلك على ان اخذ الام الثلث شبه لم يكن
لقيام الاب بل كان لمعني في نفسها وبخصوصية قرابتها مشروطا بعدم الولد
والاخوة **والجدة الثانية السدس لام كانت كام الام واولاد كام الاب** وانما قدم
الامية في الذكر لان قرابة الام اصل في استحقاقها لانهما تورث بالأمومة واحترزنا
عن الفاسقة لانها من ذوي الارحام على ما سياتي وانما عبر بالثابتة عن الصبيحة
تبيينها ببيان ان المراد من الصحة في وصف الجدة والجدة معني الثبوت على ان
المراد من الفساد في مقابلها معني عدم الثبوت لا غير **واحدة كانت او اكثر اذا**
كن متخاويات في الدرجة لان القرابة تجب البعدي تجب حرمان عا ما يستحقه
خبراً وهذا القيد مخصوص بما فوق الواحدة بخلاف الاول فكان حق هذا ان
يذكر بصيغة الجمع وحق الاول ان يذكر بصيغة الافراد ولا يتنبه لمثل هذا الا لاف
واما اعطاء الجدة الواحدة السدس فلما رواه ابو سعيد اخذ يرضي ومغيرة بن
وقبيصة بن ذؤيب انه عم اعطاء السدس وهو قول عامة الصحابة وقال ابن
مسعود رحمه الله للجدّة ام الام الثلث كلالا كما للام اذا لم يكن لبيت ولد ولا اخوة لانها
تدعي بالام وترث بمثل سببها وبهي الامومة فنقوم مقامها عند عدمها كالجد اب الاب
فانه يقوم مقام الاب عند عدمه ونحن نقول ببيتين بالسنة انه لا يرد اد في فريضة الجد
على السدس وايضا الادلا بالابن ليس سببها لاستحقاق المدعي فريضة المولي به كسنة
البنات وبنات الاخوة لكننا تركنا هذا القياس في الجدة بالسنة ولم يرد فيه ما زاد

على السدس فاكفينا به واما التشريك بينهما في ذلك فلما روي ان ام
الام جاءت الى ابي بكر رضى وقالت اعطني ميراث ولد ابنتي فقال لا اجد لك
في كتاب الله نصا ولم اسمع فيك من رسول الله عم شيئا ولكني اشاور اصحابي
فجمعهم وسألهم عن ذلك فشهد محمد بن مسلم ان رسول الله اعطي الجدة السدس
ثم جاءت ام الاب فقالت اعطني ميراث ولد ابنتي فقال لا اجد لك في كتاب الله
نصا ولم اسمع من رسول الله عم فيك شيئا ولكني اري ان ذلك السدس بينكما
وهو لمن انفردت منكما وفي رواية اخرى لما جمع ابو بكر الصحابة وسألهم قام الميرة
ابن شعبة وقال استند ان رسول الله عم اطعم الجدة السدس فقال له ابو بكر
رضي ومن يشهد لك اي من يهدم معك فقام محمد بن مسلم وشهد معه بذلك
فاعطاه ابو بكر السدس فلما كان من عمر رضى في حجات اليه الجدة ام الاب
وطلبت ميراثها فقال لما عمر رضى لا اجد لك في كتاب الله تعالى شيئا ولا في سنة
رسول الله عم والتي اعطاه ابو بكر رضى غير ذلك يعني انها كانت ام الام وانت
ام الاب فحاجته وقالت يا امير المؤمنين انا اولي بالميراث منها لانهما لم ماتت
ما ورثها ولد ولدا ولومت انا ورثني ولد ولدي فاعطاه عمر السدس يعني
شركها مع ام الام في ذلك السدس وقال السدس لك ولجاعتك فصارتا معا
منها على ان الجدة اذا كانت من قبل الاب او من قبل الام واحدة كانت او اكثر اذا
كن ثابتات متحاذيات في الدرجة يشتركن في السدس ويقسمته بالسوية
ويقتطن اي الجدة كلتن سواء كانت ابويات او اميات او مختلطات
بالام اما الابويات فلا اتحاد السبب الذي هو الامومة واما الاميات فكلهن
فلوجود ادلايها بالام **والابويات ايضا بالاب** عطف على الضمير يقتطن وانما
جا ذلك من غير التأكيد لوجوه الفاصل خص الابويات به لان الاميات لا يقتطن
بالاب والاب انما يكون مسقطا اذا كان وارثا وكذا الام في المسئلة السابقة والمصرح
التي عن هذه القيد منها وفي سائر المواضع التي يذكر فيها احاجيه بالقاعدة الآتية

ذكر في هذا الباب

ذكرنا في باب الحجب وبني ان المحرم لا يحجب عندنا ان المذكور قول عمر رضى وعلي وزيد
ابن ثابت واي بن كعب وسعد بن ابي وقاص رضي الله عنهم وهو اختيار الشيخ وطائفة
ومذهب علمائنا وقال عمر وابن سعود وابو نويه الاشوي وعمر ابن الحارث
ترث ام الاب مع الاب وهو اختيار شرح والحن وابن سيرين وبه اخذ مالك والشافعي
واستندوا بحديث ابن سعود ان النبي عم اعطي الجدة السدس وابنها حي وروى ان
النبي عم ورث ام حنك من ابن حنك السدس وحسك حي والمعني فيه ان ارث
الجدة ليس باعتبار الادلاء لان الاولاد بالايته ولا يورث في استحقاق شي من
ورثتها ولا في القيام مقامه في التوريث بمثل سببها كالبنات والاخوات
ولكن الاستحقاق باسم الجدة وفي هذا الاسم ام الام وام الاب سواء اذا كان الاب
لا يحجب ام الام فكذا لا يحجب امه اذ لا فرق بينهما الا في معنى الادلاء والاستحقاق
ليس به ولو كان الاب ممن يحجب شيئا من الجدة لا يستوي فيه من يكون في
جانبه كام الام وممن نقول ان استحقاق الميراث لا بد فيه من اعتبار الادلاء
لان مجرد الاسم بدون القرابة لا يوجب الاستحقاق والقرابة لا تثبت بدون
اعتبار الادلاء لانفسهما معينا احدهما اتحاد السبب والاخر الادلاء لكل واحد
واحد منهما ما يثري في الحجب ثم اتحاد السبب وان انفرد من الادلاء تعلق به حكم الحجب
الابري ان بنات الابن تحجب بالبنات لاتحاد السبب لا بالادلاء بينهما
واذا ثبت الحجب باتحاد السبب وان انفرد عن الادلاء فكذلك يثبت بالادلاء
وان انفرد عن اتحاد السبب واذا انقر هذا فقول الجدة اليه من قبل الاب يحجب
بالاب لوجود الادلاء وان الغدوم معني اتحاد السبب والحجب بالام لوجود اتحاد السبب
وان الغدوم الادلاء او الجدة اليه من قبل الام ترث مع الاب لان الغدوم الادلاء واتحاد
السبب جميعا والحجب بالام لوجود الادلاء واتحاد السبب جميعا وبه فارق الاخ لام مع
الام فمساك لا يوجد اتحاد السبب ولا المساكة بينهما في التخصيص وتأثير وجود الادلاء
عند المساكة بينهما في التخصيص فكان وارثا معها بهذا التفسير يثبت ان القاعدة

ومن الذين في هذا الباب

المذكورة كنية بلا مشيوية واما تاويل حديث ابن مسعود

المذكورة كنية بلا مشيوية واما تاويل حديث ابن مسعود
 ابو ذلك الميت سابقها او كما فريضا انه قاب اعطي اجدة الترس وابنها حتر
 ولم يبين ان ابنها كان ابا الميت واما حديث حتره فلا يثبت سرفو عليا رسول
 الله عدم فلا يكون حجة وان صح عن رسول الله عدم فتاويله انه يحتمل ان يكون الميت
 اوصي بذلك لها فاعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك تنفيذ للوصية وكذلك **ينقطع**
 الابويات كل من **باب جد** الاب لابن يدين به **الام الاب وان علت** كام ام الاب
 وهكذا وليس ام اب الاب من امثلة لان الضمير في قوله وان علت يرجع الي ام الاب
 وهي اغاقلو الي ام ام الاب لا الي ام اب الاب وهذا ظهر ان المراد من الجد المذكور
 الجد القريب اذ على تقدير تعميمه لجد الاب وما فوقه لا يبع حصر المستثنى فيها ذكر
 كما لا يخفى فانها ترث مع **اجدة** لانها لا تدلي به وهذا ما اشار اليه بقوله **لانها**
ليست من قبل قيل اي من قبل الجد فانها امارة وكان هذا القائل غافلا
 عن عدم اختصاص التعليل والمعدل بام الاب بحكم قوله وان علت والاصل
 في ذلك ان اجد يحجب من اجدات من هي من امهاته او امهات ابايه ولا يحجب من هي
 من اوجانته اذا كان بعد اجد عن الميت بدرجة واحدة كما هو المذكور في
 عبارة الكتاب على ما نهت عليه انفا واما اذا كان بعده عنه بدرجتين كاب
 اب الاب فانه يرث معه ابوتيان اخرين احدهما ام اب الاب ومن فوقها
 كام ام اب الاب والاخرى ام ام الاب ومن فوقها على هذه الصورة
 ميت **ومن قاب** في الاولى الي هي زوجة الجد المذكور وفي الثانية
 التي هي ام زوجة اب الاب فقد اخطا كما لا يخفى واذا بعد ذلك
 درجات ترث معه تلك ابويات اخريات على هذه الصورة
 اب ام **وهكذا** كما اظا ازداد درجات بعد اجد
 ازداد بحسبها عدد الابويات الي ترث
 معه وانما قلنا في الاول ابوتيان

اخرين وفي الثاني ابويات اخريات لان اجد البعيد لا يمنع ام الاب ايضا عن
 عن الميراث واعد لا بعد لا يمنع ام اب الاب ايضا اعلم ان المصداق ان حض
 عبارة ببيان حكم اجد اذا كان بعده عن الميت بدرجة واحدة لكن عم اشار
 ببيان احكام سائر اجدات وذلك ان في قوله لانها ليست من قبله اشار
 الي قاعدة وهي انه كلما ازداد بعد اجد من الميت بدرجة تورث الابوية معه
 على ما بينت آنفا ويندرج تحت تلك القاعدة احكام سائر اجدات على ما بينت
 ثم ان المسئلة المذكورة ثالثة المتأهل المستشاه اليه مخالف اجدتها فيها الاب
واجدة القرية من اي جهة كانت اي سواء كانت من جهة الام او من جهة الاب
تحجب اجدة البعدي من اي جهة كانت وهو مذهب علي رضى وواحد الروايات
 عن زيد بن ثابت رضى وبه اخذ علماء ونا فثبتت الحجب ههنا في اقسام اربعة
 وفي رواية اخرى عنه ان القرية ان كانت من قبل الام والبعدي من قبل الاب
 فكذلك الجواب وان كانت القرية من قبل الاب والبعدي من قبل الام فهما
 سواء به اخذ مالك والشافعي رضي عنهما في قوله ان في محتمل في يكون
 حجب القرية في اقسام ثلثة فقط من تلك الاربعة ووجه هذه الرواية ان
 اجدة انما تسحق الميراث بالامومة ومعني الامومة في التي من قبل الام اظهر
 لانها ام تدلي بالام والاخرى ام تدلي بالاب فاذا كانت القرية من جهة
 الام فقد ظهر الترجيح في جانبها من وجهين زيادة القرب وزيادة ظهور
 صفة الامومة في جانبها هو اولي وان كانت القرية من قبل الاب فلا ترجح
 من وجه وهو زيادة القرب والتي من قبل الام ترجح من وجه وهو زيادة ظهور
 صفة الامومة فاستنوتا فيكون الميراث بينهما كما هو مذهب زيد بن ثابت رضي
 اجد مع الاخ ان للاخ زيادة قرب وللمجد زيادة قوة من حيث الابوة فيستويان في
 الميراث ووجه الرواية التي اخذنا بها ان اجدة ترث باعتبار الامومة وهي الاصل
 ومعني الاصلية في القرية اظهر منه في البعدي من اي جانب كانت القرية لانها

اصل اصل الميت والاخري اصل اصل الميت فاذا كانت الاصلية في القرني
 اظهر تقدم علي البعدي كالو كانت القرني من قبل الام الايري ان ام الام
 وام الاب لو اجتمعتا كان الميراث بينهما ولو كان كما قال يزيد في الرواية
 الاولى عند من زيادة قوة الامومة لوجب ان يكون الميراث لام الام دون ام الاب
 كذا في شرح النسخة **وارثه كانت القرني** كام الاب عند عدمه مع ام ام الام
 وكام الام مع ام ام الاب **او محجوبة** كام الاب عند وجوده وام ام الام وفي هذه
 الصورة علي قول ابن مسعود رضي الله عنه السدس بينهما نصفان لان اصله ان الاب
 لا يحجب امه وان القرني والبعدي سواء علي قول جمهور الصحابة فاختلف
 فيه فعند اكثر من ان الابوية القرني تحجب الامية البعدي ثم يحجب بالاب كالحجب
 الاخوة ام الام من السدس الي السدس وان كانوا الايرثون مع الاب وعند
 البعض وهو ايضا رواية عن ابي حنيفة ان السدس كله لام ام الام والباقي
 للاب لان الاب لما حجب امه فكاهلها لم تكن **واذا كانت جدة ذات قرابة واحدة**
كام ام الاب والاخري ذات قرابتين او اكثر كام ام الام وهي ايضا ام اب الاب

وتوضيح امراتان لاحدهما ابن وبنت ولبناتها بنت
 وللتانية بنت فقط فزوجت الثانية بنتها من ابن الاول
 فولد لها ابن هو ابن ابن الاول وابن بنت الثانية فزوج
 هذا الابن بنت بنت الاول فولد لها ولد فهاهنا
 الولد وخلقت المرأتين اللتين بما جلدته فان الثانية منهما ام ام الاب لهذه الولد
 والاوية ام ام الام لمن قبل بنتها وام اب الاب من قبل ابنها واما بيان اجتماع
 ذات ثلث قرابات مع ذات قرابة واحدة فهو ان تلك المرأة التي زوجت ابنا
 بنت بنتها فولد منها ذكر اذا تزوجت هذه المولود بنت بنت بنت اخري لها
 فولد منها ولد كانت تلك المرأة للمولود الثاني ام ام الام وام ام ام الاب
 وام اب اب الاب وكانت صاحبها ابنة ام زوجة ابنتها ام اب الام وصورة

يقسم السدس بينهما عند ابي يوسف انصافا
باعتبار الابدان وهو قول سفيان الثوري **وعنده**
الاشباه باعتبار المحرمات وهو قول زفر والحنبل بن زياد
 وقال سفيان لم يثبت السدس في رواية في هذه
 حيفه وذكر في فرائض الحسن الشاذلي من اصحاب الشاذلي مع ان قول ابي حنيفة
 وما لك والشافعي لقول ابي يوسف وجه قول محمد ان الاستحقاق باعتبار الاب
 لا باعتبار الاشياء الايري ان المحرم لا يخرج من ان يكون شخصاً لكن لما انفرد
 في حقه سبب الاستحقاق جعل كالمعذور من اجتمع في حقه سببان فهو شخص
 واحد صورة ولكنه في الحكم متعدد باعتبار تعدد السبب كما اذا ترك ابنته
 عمر احدهما اخ لام فان لابن العم الذي مواخ لام السدس بالفرضية والباقي
 بينهما نصفان وكذا لو تركت ابنتها ^{احدهما} فللمزوج النصف بالفرضية والباقي
 بينهما نصفان بالعصوبة وكذلك الجوس لو ترك امه وبنتها لابيها فانها
 تراث بالسببين لان السبب هناك وام فانه لا يرث بالسببين لان السبب
 هناك واحد وهو الاخوة ثم الاخوة لام اعتبرنا في الترجيح وتقوي السبب
 بها حتي يتقدم الاخ لاب وام علي الاخ لاب فلم يكن معتبر في الاستحقاق بخلاف
 ما نحن فيه وجه قول ابي يوسف ان الاستحقاق للمرات ليس باعتبار
 الادلاء لما قرنا ان الادلاء بالاناث لا يؤثر في استحقاق الفرضية بمثل سبب المدعي
 به ولكن الاستحقاق باسم اجددة ويتعدد اجددة لا يتعدد الاسم فان ذلك لها قرابة
 او ثلث قرابات يقال لها جدة والتي لها قرابة واحدة يقال لها ايضا جدة
 بخلاف الامثلة المذكورة فان هناك يتعدد الاسم بتعدد اجددة فتعدد الاستحقاق
 بحسب تعدد ما فاذا كانت جدة ذات قرابات ثلث مع جدة ذات قرابة واحدة يقسم
 السدس بينهما انصافا ايضا عند ابي يوسف وارباعا عند محمد **باب**

العصبات عصبة الرجل في اللغة بنوه وقرابته لابيها وانما سموا عصبة لانهم عصبوا له

جميعا بخلاف الاخ لاب وام
 فانه لا يرث بالسببين محرم

اي احاطوا به فالاب طرف والابن طرف والعم جانب والاخ جانب والجمع العصبات
 كناية في القحاج وفي المغرب كلها جمع غاصب وان لم يسمع به ثم سمي بها الواحد
 والجمع والمذكر والمؤنث وقالوا في مصدرها العصبية والذكر يعصب الا في اي
 يجعلها عصبية **العصب النسبية** قد مر عليها التبيين لما مر انها اقوي منها
ملت عصبه بنفته وعصبته بغيره وعصبته مع غيره لانه ان لم يحتج في عصبية
 الي الغير فهي عصبته بنفته وان احتاج فان شاركه ذلك الغير فهي عصبته
 بغيره والافعصبة مع غيره فالخصر عفا ولا يصير ابتناؤه على الاصطلاح **انما**
العصب بنفته فكل ذكر احترس بقيد المذكورة عن الاني لانها لا تكون عصبته
 بنفته **لا يدخل في نسبته الي صاحبه** لم يقل الي الميت لعدم اختصاصه له **اي**
 سواء دخل في نسبته اليه ذكر او لا كالابن البصيلة وانما اعتبر القيد المذكور
 احترازا عن دخلت الاني في نسبته اليه فانها لا تكون عصبته كابن الام فانها
 من ذوات الفروض واب الام وابن البنت فانها من ذوي الارحام وانما قال
 في نسبته ولم يقل في قرابته كيلا يخرج بعض العصبات بنفته كالاخ والاب
 وام فان الاني داخل في قرابته لانه ذلك ظاهر لاني في نسبته اليه لان
 النسب للاب فلا يثبت بواسطة غيره ومن لم يثبت له هذا ورد النقص
 بما ذكر ومن قال ان العصبية عند الفقهاء الذكر الذي يربط الي الميت
 بذكر فكما لم يصيب في اطلاق العصبية لما عرفت انه حد احد انفسا فكل ذكر
 لم يصيب في اثباته المدي به بصيغة الجمع لانه قد يكون ذكرا واحدا **ومما روي**
اصناف لانه ان كان اصلا فالصنف الثاني وان كان فرعاً فان كان فرع بنفته
 فهو الصنف الاول وان كان فرع غيره ففرع الاقرب الصنف الثالث وفرع
 الابعد الصنف الرابع **جزوه** اي جزو من نسب اليه لم يقل جزو الميت لما مر انها
واصله وجزو ابيه وجزو جده يدل على قوله اصناف اربعة ومن قدر لكل
 منها مبتدا فقد رتب ترتيبا غير ما ذكر المصنف **الاقرب والاقرب** اي يرجح الاقرب

فالاقرب **يرجحون بقرب الدرجة** الفعل الذي قدرناه يفتر والفعل الظاهر
 بكونه كما في قوله تعالى وان احدم من المشركين استجاراك وشرط التجانس المعبر
 بين المفتر والمفتر لا يثبت بافراد احدهما وجمع الآخر **ايضا اولهم بالميراث**
 يعني الميراث بالعصوبة فالعريف للعنف **جزء الميت** انما في هذا التفسير دفعا
 لما استشهد به الامر بين ابنه وابيه فان كل واحدة منهما ذكر يتصل بالميت بلا
 واسطة وبين ابن ابنة واب ابنة فان كلا منهما يتصل به بواسطة واحدة وايضا
 لولا ذلك التفسير لم يحتمل اياه على ابن ابنة لان للاب قرب الدرجة حقيقة فانه
 يتصل بالميت بغير واسطة وابن الابن يتصل به بواسطة فانما هذا الابهام من
 وذلك الاشتباه ببيان انه اراد بقرب الدرجة القرب الحكمي لا الحقيقي والمراد
 من جزو الميت ابنه وهذا ظاهر بدلالة ما تقدم من قيد الذكور المعبر في حد
 العصبية بنفته فلا حاجة الي تفسيره بالبين ومن ومن ان المهوم ما سبق
 اعتبارا لقيد المذكور في ما عدا الصبي فقد وهم على ما بينت عليه فيما سبق
ثم جرحه وان سفل ثم ابوه ثم جد الصريح وان علا انما قدم الفرع على الاصل
 مع عدم التفاوت بينهما في الاتصال بلا واسطة لما قيل ان اتصال الاول
 اظهر من اتصال الثاني الا يري ان الفرع يتبع اصله ويصير مذكورا بذكره دون
 العكس فان الباء والاشجار يدخل في بيع الارض ولا يدخل في بيعهما وظهور
 اتصاله بدلي على انهم اقرب الي الميت في الدرجة حكما وان لم يكن ذلك حقيقة
 لان دلالة على القوق في جانب الاصل حيث يتبعه الفرع بدون العكس فكونه
 وجها لقربه الي الميت حكما اولى من كونه وجها لقرب الفرع اليه حكما بل لدلالة قوله
 تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما الا من ترك ان كان له ولد فانه قد فهم منه
 ان الاب صاحب فرض مع الولد والولد عصبته فدل على تقدمه في العصبية وقد
 تقدم ان الابن كالابن في تناول اللفظ اياه ثم انه لم يتعرض لبيان تقدم الاقرب
 على الابعد في فرع الفرع واصل الاصل اذا تعدد لظهور بالمقايضة **ثم جرحه** قد

اي وان استجارك احد
 من المشركين استجارك

علم ما تقدم عدم الحاجة الى التفسير **ثم جزوه وان سفل** تاخير الاخ عن الجدوا
 علي قول ابي حنيفة خلافا لما علي ما سوي الباب التاني واستقف علي وجهه
 في باب المقاسمة وانما اطلقت منها اعتمادا علي ما سلفه من تقييده بالنسبة
 الي ابي حنيفة ثم انما جاز ابن الاخ عن الاخ كما جاز ابن الابن عن الابن **ثم جزوه**
ثم جزوه وان سفل وجه هذين التأخيرين ايضا ظاهر من القاعدة المذكورة
ثم يزوجون بقوة القرابة اشار بعبارة ثم اما المصير لهذا الترجيح بعد الاول
 فعند وجوده لا عبرة لهذا الترجيح فان ابن الاخ لاب اولي بالميراث من ابن ابن الاخ
 لاب وام وعند عدمه كما اذا كانت اياها في الدرجة يعتبر هذا الا انه يختص بالنصف
 الثالث والرابع بخلاف الترجيح الاول فانه يعم الاصناف كلها علي ما عرفت
ايضا اي بما ذكر من انهم يزوجون بقوة القرابة **ان ذا القرابتين منهم اولي من ذ**
قرابة واحدة اذا كانتا دعيين في الدرجة **ذو كان اولي** اما اذا كان ذكرا فلا
 خلاف فيه واما اذا كان ايتي ففيه خلاف لابن عباس **فان قلت** ليس الكلام
 في العصبة بنفثه وهو لا يكون **ايته قلت** نعم الا ان القاعدة لما كانت عاقلة للعقب
 مع غيره ذكرنا علي وجه العموم رومالاختصار وذلك لقوله عم ان اعيان بيني
 الام يتوارثون دون بيني العلات اي بنوا اعيان اولي بالميراث من بين العلات
 والمقصود من ذكر الام ههنا اظهار ما يترجح به بنوا اعيان علي بين العلات
 ثم ان عبارة احدث وان لم يتناول ترجيح الاناث لكن دلالة تناوالتين **كالاخ**
لاب وام فانه مقدم علي الاخ لاب اجماعا وهذا مثال من ذوي القرابتين **والا**
لاب وام اذا صار عصبة مع البنت اي حبسها واحدة كانت او مقعدة **اولي من**
الاخ لاب كان الظاهر ان يقول فانها اولي الا انه انظر اليه الاستيناف رومالاختصار
 وفيه خلاف لابن عباس كما مر وهذا مثال للآيتي من ذوي القرابتين وانما ذكر ههنا
 مع عدم كونها عصبة بنفثها بموجب تعميم القاعدة المذكورة سابقا لقوله ذكرنا
 اولي وانما قال اذا صار عصبة لانها اذا كانت صاحبة فرض لا يكون اولي من الاخ

لاب بل ياخذ الاخ لاب ما يقع بالعضوية لانها ح ذات فرض لا يقال الاخ لاب
 عصبة بنفثه فيكون اقوي فنقارض اجمعتان لاننا نقول لا عبرة لقوة القرب
 في نفثه انما العبرة لقوة قرابته فالترجيح علي وفق القياس **وان الاخ لاب وام**
اولي من ابن الاخ لاب استيناف منها ايضا **وكذلك** اي كالحكم المذكور في النصف
 الثالث **الحكم في اعوام الميت** فانهم ايضا يرجحون بقوة القرابة عند عدم الترجيح
 بقرب الدرجة واما اعتبار رقب الدرجة بينهم في الترجيح ابتداء فليس يدخل
 في الحكم المذكور ههنا **وفي اعوام ابيه وفي اعوام جده** فميت لاب وام اولي من
 عمه لاب وكذا الحال في عم ابيه وعم جده وانما اتي في الموصغر بالواو دون شمر لما
 عرفت ان الكلام ههنا في بيان اعتبار الترجيح بينهم بقوة القرابة فقط فانما
 اعتبار الترجيح بينهم بقرب الدرجة مفروغ عنه فلا حاجة للاشارة اليه ههنا
 وهكذا الحكم في فروع هذه الاصناف **واما العصبة بغيره فاربعة من النسق**
ومن اللواتي فرضهن النصف حالة الوحدة **والثلثان** وقت الكثرة وهي البنت
 الصليبية وبنات الابن والاحوات الاعيان والاعلان **بصرن** عصبة باخواتهن استيناف
 كانه قيل بمن بصرن عصبة فقال بصرن عصبة باخواتهن وهذا اولي من كونه
 حالا واما كونه خبرا المستبداء محذوف علي ان يكون المعني فهو لا بصرن عصبة فلا
 وجه له لان صيرورتهم عصبة قد علم فلا جادعنه لغويا ان حذف اداة التوقيف
 مع المبتدأ لم يعمد **او ما يقوم مقامهم** لا بد من هذا التعميم لان بنات الابن كما بصرن
 عصبة باخواتهن بصرن عصبة بذكر اخويها ذيين في الدرجة من بين عمتهن ويذكر
 اسفل منهن في الدرجة من بين اخواتهن اويت عمتهن كما مر في التشيب **كاذكرنا في حال**
 اما الاوليين فقد دل علي صيرورتها عصبة قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر
 مثل حظ الانثيين واما الاخيرين فقد دل علي صيرورتها عصبة قوله تعالى وان كانوا
 اخوة رجالا ولا نساء فللذكر مثل حظ الانثيين وكان الحكم المذكور لقوله فاربعة من النسق
 كافيا في البيان الا ان وصفتهم بقوله اللاتي فرضهن النصف والثلثان لما كان بظنة

فيما لا ينفك من العلم

ان يتوهم ان من مخصوصات بذلك الحكم من النساء الثمانية من صاحبات فرض
لا من جميع النساء تداركه بزيادة قوله **ومن لا فرض لما يقع من لا فرض** لانه من بحال ان
يكون من ذوي الارحام على ما بينه عليه بالتمثيل بالغة بخلاف المجوبات فان من فرضنا في
حال عدم الحجاب ولما احتمل ان يكون ثابت الضمير في لها باعتبار من ما في من من
الحجة زاد قوله **من الانيات** تنصيصا على المراد **واحوما عصبة** ليس حال من العا
المذكور لاسيما قوله لا فرض لها ولا من قوله **لا يصير عصبة به** لفاد المعنى بل من العا
المفترق قد سبره واختلطت مع احبها والحال ان اخا لعصبة لا يصير عصبة باجها
وذلك لما سبق من ان النقص الوارد في تعصيب الانيات بالذكر لما ورد في البين والني
والاخوة والاحوات فلا يلحق بهن الا من كانت في معناهن وليس العلم والعلم مثلا
في معني الابن والبنت ولا في الاخ والاخت لان الابن والاخ اقوي في العصبية من
العم وهذا ليقدمان عليه والبنت والاخت اقوي من العم ولهذا يستحقان الفرض
دونها واما التقليل بان الاخ يعصب اخته بنقلها من فرضها حالة الافراد الى العصب
ليلا يلزم تفضيل الانيات على الذكر او المساواة بينهما فاذا لم يكن الانيات بافرادها
صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى عن عدم تعصيبها باجها فغير تام لانه قد لا يلزم
المحذور المذكور ومع عدم ذلك يتحقق التعصيب كما في المجوبات نحو بنت الابن فيما
اذا ترك بنتين وابن ابن وبنت ابن وكذا الاخت لاب فيما اذا ترك اختين لاب
وام واختا واخا لاب فان كل واحدة منهما نصير عصبة باجها مع انه لا يلزم تفضيل
الانيات على الذكر ولا المساواة بينهما على تقدير عدم التعصيب لعدم كونها صاحبة
فرض لكونها محجوبة **كالعم والعمة** اذا كانا لاب وام او لاب **كان للملك كله للم دون العمة**
وكذا الحال في ابن العم مع بنت العم لابن وفي ابن الاخ مع بنت الاخ لاب **واما العمة**
مع عمه هذا كما ختبه من جملة مصطلحات القوم فمن قال في شرحه **واما العصبية** كما
عصبيتها مع مقارنته غيره فقد اخطا كما لا يخفى **فكل اية نصير عصبة مع اية اخرى**
كالاخت الاعيان او العالين **مع البنت** صليته كانت او بنت ابن واحدة كانت او

لا

مع غيره ما خولق من قول الله
اجعلوا البنات مع البنات عصبة
الصحيح ليس كذلك
بل من كلام الفقهاء

اكثر **ذكرنا في احوال الاحوات** من انهن يصرن عصبة بالبنات وتسميتهن بالعصبة مع غيره ما خولق من قول الله
وفيها اشارة الى ان وجود البنت شرط لصيرورة الاخت عصبة لاسباب لان البنت
ليست عصبة في نفسها فكيف تعصب غير المجان البنت مع الابن والابن مع الاخ لان
الذكر فيها عصبة بنفسه فيعصب الانيات فكان الغيرة سببا للعصوبة فسميت
بالعصوبة بغيره تنصيصا على السببية **واخر العصبات** اي اخر هذا الجنس من
الورثة وصيغة الجمع للمقدري في انواعه ومن قيد بالنسبة لم يصب لان اخر كل شيء
يكون منه والسببية ليست من النسبية وكان المناسب لبقا الكلام ان يقال
والعصبة السببية مولي العتاقة الا انه لما كان مصرحاً به فيما سبق عدل عند
الي ما فيه فآية زيادة **مولى العتاقة** وهو ما يقوم مقامه عند عدمه من عصبة
مقدمان عندنا في السرد على ذوي الفروض المقدم على ذوي الارحام وهو قولنا
وربهم ثابت وقال ابن مسعود هو موزع عن ذوي الارحام ايضا وبه اخذ ابراهيم
النجفي له قوله تعالى **واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله** اي بعضهم
اقرب الي بعض من ليس لرحم والميراث يثبتني على القرب وقوله **من اعق عبا**
اخوك ومولاك فان شكره فهو جبرله وشركه وان كفره فشره وخير لك وان
مات ولم يترك وارثا كنت عصبة فقد اشترط في توريث مولي العتاقة ان لا
يبدع المعتق وارثا وذو الارحام من جملة الورثة وحجة الجمهور ما روي ان بنت
حرة اعقت عبلا ثم مات العبد وترك بنته ومولاه فجعل النبي عليه السلام نصف
ماله لبنته والباقي لمولاه وهذا يضي في ان مولي العتاقة مقدم على الرد ومنه
تقدم عليه ان يكون مقدما على ذوي الارحام وبهذا بينت انه عدم اراد بالوارث
في الحديث الذي تمسك به ابن مسعود من العصبة لا مطلق الوارث فاندفع الاحتجاج
به واما ما قيل في الجواب عن الآية من ان سبب نزولها ما روي من انه عدم لما قدم
المدنية التي بين المهاجرين وكانوا يتوارثون بذلك فنسخ الله تعالى هذا الحكم بهذه
الآية وبين ان الرحم مقدم على المواطاة والمولاة ولا نزاع لنا في تقديم ذوي الرحم

على مولي الموالاه ففيه نظر لان سببه على تخصيص الحكم بسبب النزول وهو خلا
ما تقرر في الاصول من ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب على ان الآية المذكورة
قد تكرر نزولها على ما دل عليه ذكرها مرة في سورة الانفال واخرى في سورة الاحزاب
والتفيد المستفاد من خصوصية سبب النزول على تقدير تمامه انما يكون في احدهما
دون الاخرى قيل واذا كان مولي العتاقة عصية هو آخر العصابات كما دل عليه
الحديث كان مقدما على ذوي الارحام والرد لتقديم العصابات عليهما وفيه انه لا
دلالة في الحديث المذكور على كون مولي العتاقة اخر العصابات ولا حاجة الى ذلك في تمام
التوقيف وبيان الترتيب كما لا يخفى ثم المعتق يرث من معتقه سواء اعتقه لوجه
الله تعالى او لوجه الشيطان او اعتقه سببية او بشرط ان لا ولا عليه او اعتقه بجعل
او بطريق الكتابة الى غير ذلك وقال مالك ان اعتقه لوجه غير الله تعالى او بشرط ان لا
ولا عليه لم يكن له عليه ولا لان هذه صلة شرعية فانما يستحقها من معتق لوجه
تقاي فاما المعتق لوجه غير الله تعالى ان في قصده فيجزم هذه الصلة ومن صرح
ببغى الولا فقد ردت ما فلا يستحقها وهو محجوج عليه بعموم قوله عم الولا لمن اعتق
وبان سبب الولا هو العتق على ملكه على ما بين في كتب الفقه وقد حققنا صحة
فلا معنى لرد الحكم عند تحقق السبب الموجب له ومن قال ان السبب هو الاعتاق
لقوله عم الولا لمن اعتق فقد اخطأ في تعيين السبب لما عرفت فيما سبق
ان السبب هو العتق لا الاعتاق ولم يصب في الاستدلال عليه اذ لا دلالة في
الحديث المذكور الا على ان لمن اعتق ولا واما ان سبب الولا الاعتاق او العتق
فالحدس ساكت عنه **ثم عصبة** اي عصبة مولي العتاقة وقد نهت فيما سبق على
فايد ثم فنذكر **على الترتيب الذي ذكرناه** يعني في العصابة فيكون عصابة النسبة
بنفسها مقدما على عصابة السببية اعني معتق المعتق ومعتق معتق المعتق
وان علا وانما قيدنا عصابة النسبة بنفسها لما سبق ان لا يرث بالولا للصنفين
الاخرين من العصبة النسبية والترتيب بين مولا العصابة على ما مر فيكون ابن

المعتق

المعتق اولى عصابة ثم ابن ابنه وان سفل ثم ابوه ثم جده وان علا الى اخر ما فصل
منه ثم معتق المعتق ثم عصبة على الترتيب المذكور ثم معتق معتق المعتق ثم
عصبة وهكذا على ما مر وذلك لقوله عم الولا لجهة كل واحد النسب اي وصلة
كوصلة فيكون سببا لاستحقاق الارث مثله اما بيان ان النسب هو ان النسب
كما انه نسبه تحصلت من سبب الارب لاجل الولد فذلك الولا نسبه تحصلت
من سبب المعتق لاجل المعتق وهذا لان الرق موت حكمي بنا في المالكية التي بها
فضل الانسان على سائر الحيوانات ويصير الشخص به عاجزا عن التصرفات
ملحقا باجمادات **فان قلت** قضية التشبيه ان يكون الولا مشتركا بين الذكر
والانثى كالنسب وليس كذلك **قلت** لا ثم ان قضية ذلك فانه لا يقتضي ذلك
المشبه والمشب به في وجه التشبيه فضلا ان تقتضي مساواتهما في جميع الاحكام
والاوصاف **نعم لقائل ان يقول** لما كان الولا وصلة كوصلة النسب
ينبغي ان يرث به كل من يرث بالنسب من اقربا المعتق سواء كان عصية له
او صاحبه فرض **او يقول** لما لم يكن الولا موروثا ينبغي ان لا يرث العصبة ايضا
كما لا يرث صاحب الفرض في الفوق بينهما حجة يرث احدهما دون الاخر ليق لم يمتنا
شيء اخر وهو ان دلالة الحديث المذكور على ان الولا سبب الارث مطلقا كالنسب
والمدعي كونه سببا له بالعصوبة ولاد لالة فيه على تلك الخصوصية فلا يتم التوقيف
به بل لا بد في تمامه من التمسك بحديث اخر وهو قوله عم لمن اعتق عبده وان مات
ولم يدغ وارثا كانت عصبة **والاشي** من ميراث المعتق **لاننا** من اقربا المعتق
يعني من حيث انهم من اقربايه فاما من حيثية اخرى كما اذا كان يدين دين
قرابته نسبية او سببية فلن حق من الميراث ومن مناهتين انه لا عصبة بغيره ومنه
غيره في ميراثه المعتق لما عرفت انما لا يكونان الا من الاناث وهذا ما وعدناه فيما
سبق وذلك لقوله عم ليس للنساء من الولا الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن
او كابتن او كاب من كابتن او دبرن او دبرن او جردا لمعتقن او معتق معتقن

فأذا لم يكن له من الأول إلا في الصور المذكورة لا يكون لمن شيء من ميراث المعتق
 بسبب كونه من اقربا معتقه لأن سبب الأول هو مفقود في غير تلك الصور
 فان قلت هذا الحديث شاذ فكيف يستدل به قلت نعم انه كان شاذاً لكنه
 تأكيداً لما اشتهر باقاً وبيل الكبار من الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم قالوا
 مثل ذلك نصاً بمنزلة المشهور ومعناه ليس للعتق من الأول أو لا ما اعتقه
 أو لا ما اعتقه من اعتقته أو لا ما كان تبنته أو لا ما كانت تبنته أو لا ما دبره
 أو لا ما دبره من دبره أو الأول الذي هو محرور ومعتقه والوالد الذي هو محرور
 معتق معتقه فالمتشبه في الحديث محذوف وما الموصول مقدّر في جميع
 المعطوفات إلا في قوله أو حر فانه في تأويل المصدر الذي هو يعني اسم المفعول
 كحزب الأمير بمعنى مضروبه ولا حاجة في ذلك إلى أن يقدر معه أن كما توهم وكلمته
 ما المذكور والمقدّر عبارة عن مرفوق يتعلق به العتق فانه بمنزلة سائر ما يتكلم على
 عقل له كواقع في التزيل ووجه هذا التزميل أن الكافر لما عطل الله تعالى اعطاه الله
 تعالى للمعرفة وهي العقل ولم يستعملها في معرفة مبادئه ومعاده فقد احتج بنفسه بما
 لا يعقل فجاز الله تعالى بضرب الرق عيلاً فكان الرق امانة لذلك الكافر فادام فيه تذكراً
 الامارة عبر عنه بما يعبر به عن الملقى به والضمير يرجع إلى الموصول محذوف وكذا
 المضاف إلى المات اوقامة المضاف إليه مقامه وقوله أو حر على التأويل المذكور معطوف
 على المضاف **فان قلت** موجب حصر المشتبه فيما ذكر ان لا يكون للعتق ولا معتق
 مكاتبين ومدبرين وولا مكاتب ومدبر معتقين وولا مكاتب مدبرين وولا
 مدبر مكاتبين **قلت** قد علم بثبوت الأول لمن في هذه الصور بدلالة النص
 وذلك ان الأول لما ثبت لمن في مكاتب المكاتب فلان يثبت في مكاتب المعتق ومعتق
 المكاتب ومدبره بطريق الأولي وكذا لما ثبت في مدبر المدبر فلان يثبت في معتق
 المدبر ومدبر المعتق بطريق الأولي يقع مكاتب المدبر ويكن الحاقه ايضا بما ذكرنا
 على عدم الوقوف بين المدبر والمعتق في باب الأول **فان قلت** شرط العمل بدلالة النفي ان



لا يعارضه

لا يعارضه عبارة لان العبارة قاصية عليها عند قيام التقارض بينهما وقد عارضتها
 بهما عبارة النص **قلت** ذلك اذا لم يكن الدلالة مؤكدة بموافقة القياس وانما اذا
 تأكدت به تقوي ونسج على العبارة المخالفة للقياس كالذي نحن فيه ثم ان صورة
 ولا معتقين ومكاتبين ظاهرة واما صورة ولا معتق معتقين ان يعنى معتق امرأة
 رفيقاً له ثم يموت المعتق الاول ثم الثاني وبتتبع المعنى فوالا الثاني لها ولا حاجة
 الى فرض عدم العصبة النسبية لان الكلام في ثبوت الأول لها وهو غير موقوف عليه وانما
 الموقوف عليه اخذ الميراث بسبب ذلك الأول وذلك لمرأته ورأيتها غير لازم له كيف
 وقد تخلف عنه كما اذا ثبت ولا المثل للكافر وذلك انه من العصوة والعصوة لا تنزل
 اخذ الميراث عن موعدة شيئاً ان فرضه لا يجدي لبقا احتمال مانع آخر عن الارث وهو ان
 يكون له اصحاب فرايض يتوعدون الزكوة وصورة ولا المكاتب مكاتبين ان يكاتب
 مكاتب امرأة بعد اذ ابدل رفيقاً له فتودي المكاتب الثاني البدل ثم يموت المكاتب
 الاول وتبقى المكاتب الثاني فوالا له وصورة ولا مدبرين ان يدبر امرأة عبيداً
 ثم تتردد وتلقى بدار الحرب ويحكم القايض بلحاظها فخصير مينة حكماً فيعتق المدبر ثم
 نفوذ المراه الى دار الاسلام مسلم فوالا له طاهرته ان مات وصورة ولا مدبر مدبرين
 ان يشتري منها المدبر بعد ما اعتق حكم القايض بلحاظ مدبرته المرتبة الى دار الحرب
 فقيها فيدبره ثم يموت ونفوذ المرأة مسلمة قبل موت المدبر الاول او بعده ثم يموت المدبر
 الثاني فميراثه ما لولا ذلك المرأة ومن ومن لا يدبر في صورة مدبر مدبرين من فرض الارث
 مرتين فقد ومن ثم ما ذكرنا حاز عموماً ان ولا المدبر للمولى انما يثبت بعقده عليه بحكم
 ذلك التدبير وليس الامر كما زعموا انه قد ثبت الأول له بدونه فيصح عن ذلك قول
 صاحب التحفة ثم الاول كما يثبت بحقيقة العتق يثبت ايضا بحق العتق فان ولا المدبر
 يثبت بالمدبر يدبره ولا ينتقل عنه وان عتق من جهة غيره لان الاول قد يثبت بحق المدبر
 المدبر والاول لا يحتل الفسخ ولا يجوز له وصورة المسئلة ان مدبره بين شريكين جانت
 بولد فادعاه احد ما يثبت نسبته منه ويعتق عليه وعلم نصيب شريك منه والاول لا يملكها

وكذلك مدبر بين شريكين اعتقه احدهما وهو موصى بغيره عتق بالضم واللا يتغير الولا
 عن الشركة عند ابي حنيفة وعند ما اذا اعتق احدهما بغيره عتق جميعه ثم ان قوله فان
 ولا المدبر يثبت بالنسبة لمدبره ارجح فيما بيننا ان عليه من الولا امر غير الارش وغير
 مستلزم له وصورة جرد لا معتق ان امرأة زوجت معتقه غير ما من عبده لا قوله بها
 ولد فان الولد يثبت نسبته من الوالد وهو حر تبع للام لان الولد يتبع الام في الرق والحرية
 وولا الولد لمولي امه فلو ان المرأة اعتقت العبد جربا عتقها اياه واولاد من مولي الام
 اليها حتى لو مات المعتق ثم مات ولده وترك معتقه ابيه فميراثه لها قال صاحب
 الهداية وهذا لان الولا بمنزلة النسب ثم النسب الى الاب فكذا الولا والنسب الى
 مولي الام كانت لولد لولته الاب ضرورة فاذا اصار اهلا عاد الولا اليه بمنزلة ولد للملاعة ينسب
 الي قوم الام ضرورة فاذا الكذب الملاعن نفى ينسب اليه انتهى وبعبارة اخرى كفاية في انما
 يثبت لمولي الاب ليس ولا آخر بل هو الذي يثبت ادلا لمولي الام وبعبارة الانتقال انتقل
 هذا المعنى عن حيز الظهور الى حيز الخصوصية ولا بعد فيه فان الولا قرابة حكمية لا قرينة
 حقيقة لا يتصور انتقاله ولو لا ذلك الانتقال لكان اصلا امرين لا زما اما انفا
 الولا الثابت لمولي الام بعد انعقاده وذلك فاسد لان الولا كالنسب لا يقبل الفسخ
 واما كون مولي الام وارثا بذلك الولا عند موت مولي الاب قبل الولد وليس كذلك وهذا
 التفصيل انفتح فساد ما قيل ان الولا جعل في الشريعة بمنزلة النسب والنسب لا يفتح
 فكذلك الولا يجب ان لا يفتح بعد ثبوته واجيب عنه بان كذلك نقول لا يفتح
 ولكن حدث ولا اولى منه فقدم عليه كالقول في الاخ لا يعصب فان حدث للرجل ابن كان
 اولى من الاخ وان لم يطل تعصبيه وصورة جرد لا معتق معتق ان امرأة اعتقت عبدا
 ثم اشترى المعتق عبدا ومن وج معتقه غير من عبده فولد بينهما ولد فولا هذا الولد لمولي
 امه فلو ان المعتق اعتق عبدا جربا لا اتفاق ولا ولد معتقه الى مولاه وينسب ايضا جرد
 الولا بما روي ان الزبير بن العوام راى فتية اعجب ظفرهم وامهم مولاة لرافع بن جديج وابوهم عبد
 لغيرة فاشترى الزبير ابائهم واعتقه ثم قال للفتية انتبوا الي فان رافع رفع وقبضهم

فانما هو الذي يثبت ادلا لمولي الام وبعبارة اخرى كفاية في انما يثبت لمولي الاب ليس ولا آخر بل هو الذي يثبت ادلا لمولي الام وبعبارة الانتقال انتقل هذا المعنى عن حيز الظهور الى حيز الخصوصية ولا بعد فيه فان الولا قرابة حكمية لا قرينة حقيقة لا يتصور انتقاله ولو لا ذلك الانتقال لكان اصلا امرين لا زما اما انفا الولا الثابت لمولي الام بعد انعقاده وذلك فاسد لان الولا كالنسب لا يقبل الفسخ واما كون مولي الام وارثا بذلك الولا عند موت مولي الاب قبل الولد وليس كذلك وهذا التفصيل انفتح فساد ما قيل ان الولا جعل في الشريعة بمنزلة النسب والنسب لا يفتح فكذلك الولا يجب ان لا يفتح بعد ثبوته واجيب عنه بان كذلك نقول لا يفتح ولكن حدث ولا اولى منه فقدم عليه كالقول في الاخ لا يعصب فان حدث للرجل ابن كان اولى من الاخ وان لم يطل تعصبيه وصورة جرد لا معتق معتق ان امرأة اعتقت عبدا ثم اشترى المعتق عبدا ومن وج معتقه غير من عبده فولد بينهما ولد فولا هذا الولد لمولي امه فلو ان المعتق اعتق عبدا جربا لا اتفاق ولا ولد معتقه الى مولاه وينسب ايضا جرد الولا بما روي ان الزبير بن العوام راى فتية اعجب ظفرهم وامهم مولاة لرافع بن جديج وابوهم عبد لغيرة فاشترى الزبير ابائهم واعتقه ثم قال للفتية انتبوا الي فان رافع رفع وقبضهم

فانما هو الذي يثبت ادلا لمولي الام وبعبارة اخرى كفاية في انما يثبت لمولي الاب ليس ولا آخر بل هو الذي يثبت ادلا لمولي الام وبعبارة الانتقال انتقل هذا المعنى عن حيز الظهور الى حيز الخصوصية ولا بعد فيه فان الولا قرابة حكمية لا قرينة حقيقة لا يتصور انتقاله ولو لا ذلك الانتقال لكان اصلا امرين لا زما اما انفا الولا الثابت لمولي الام بعد انعقاده وذلك فاسد لان الولا كالنسب لا يقبل الفسخ واما كون مولي الام وارثا بذلك الولا عند موت مولي الاب قبل الولد وليس كذلك وهذا التفصيل انفتح فساد ما قيل ان الولا جعل في الشريعة بمنزلة النسب والنسب لا يفتح فكذلك الولا يجب ان لا يفتح بعد ثبوته واجيب عنه بان كذلك نقول لا يفتح ولكن حدث ولا اولى منه فقدم عليه كالقول في الاخ لا يعصب فان حدث للرجل ابن كان اولى من الاخ وان لم يطل تعصبيه وصورة جرد لا معتق معتق ان امرأة اعتقت عبدا ثم اشترى المعتق عبدا ومن وج معتقه غير من عبده فولد بينهما ولد فولا هذا الولد لمولي امه فلو ان المعتق اعتق عبدا جربا لا اتفاق ولا ولد معتقه الى مولاه وينسب ايضا جرد الولا بما روي ان الزبير بن العوام راى فتية اعجب ظفرهم وامهم مولاة لرافع بن جديج وابوهم عبد لغيرة فاشترى الزبير ابائهم واعتقه ثم قال للفتية انتبوا الي فان رافع رفع وقبضهم

الزبير بن العوام راى فتية اعجب ظفرهم وامهم مولاة لرافع بن جديج وابوهم عبد لغيرة فاشترى الزبير ابائهم واعتقه ثم قال للفتية انتبوا الي فان رافع رفع وقبضهم

فاختصا الى عثمان فحكم بالولا للزبير فذل ذلك على ان الولد مستوثب الى مولي امه
 ما لم يثبت له ولا من قبل ابيه فاذا ثبت ولا من قبله جرد الاب ولا الولد الى مولي امه وذلك
 لان النسبة الى الام ضرورية على ما نقلناه عن الهداية **ولو ترك اي المعتق ابا المعتق وابنه**
وكان عند ابي يوسف من الولا للاب والباية للابن وهو احد الروايتين عن ابن
 مسعود وهو قول شريح والحفي وعندهما كماله لابن وهو قول عطاء بن رباح ثابت
 والرواية الاجري عن ابن مسعود وهو اختيار ابن المسيب اخذت في واصل الخلاف
 ان الولا مما لا تورث عنه اي لا يجري فيه سهم الورثة ولكن يورث به عند الفريق الثاني
 وعند الفريق الاول مما يورث عنه كالمال يجري فيه سهم الورثة كما يجري في المال وهذا
 لان الولا اثر الملك فيعتبر حقيقة الملك لا يقال ان الولا اثر الملك الا انه ليس بمال حتى لا
 يضمن بالشهادة الباطلة والميراث لا يجري فيما ليس بمال لان هذا يشكل بالقصص
 فان القصص ليس بمال حتى لا يضمن بالثبوت الباطلة ولا يجري فيه سهم الورثة
 ولا يقال ان الولا لو كان مما يجري فيه سهم الورثة كالمال لكان ذلك من ذلك نصيب
 كما في سائر ما يجري فيه سهم الورثة لان القياس ان يكون للنساء من الولا نصيب
 كما للرجال الا اننا تركنا القياس فيه بالاشتر والاشتر لم يوجد في الرجال فزاد الى ما يفتي
 القياس هذا الذي ذكر وجهه القايين بالقول الاول غير اني يوسف واما وجهه
 هو ان استحقاق الولا بالعصوبة والاب في حكم العصوبة كالابن الا ان الاب مقدم
 عليه شرعا في تركته المعتق لانه الاب لا يصير محرما عن ميراثه حيث قدمنا الابن
 في العصوبة لان الاب يمتحن بالفرضية شيئا ولو قدمنا الاب في الفرضية لم يستحق الابن
 بالفرضية شيئا وهذا المعنى لا يوجد في الولا لانه لا يستحق بالفرضية شيئا فاو لي الوجوه
 ان يجعل ميراث المعتق كميراث المعتق ويجعل كان المعتق هو الذي استحق ذلك شتر
 بخلافه في ذلك ابو وابنه فيكون مقسوما بينهما استدا هذا الذي ذكرناه من ان
 له وجهها آخر غير الوجه الاول هو المصحح لا تقا مع صاحب في المسئلة الآتية ومن غفل
 عن هذا ذكر الوجه الاول على انه وجه مشترك بينه وبين غيره وجهتهما وهو انما ذكره

الزبير بن العوام راى فتية اعجب ظفرهم وامهم مولاة لرافع بن جديج وابوهم عبد لغيرة فاشترى الزبير ابائهم واعتقه ثم قال للفتية انتبوا الي فان رافع رفع وقبضهم

ابو يوسف قوله عم الولد محمد كذا النسب لا يباع ولا يوتب ولا يورث وهذا نص في البناء
ولو ترك المعتق وجده فالولاء كله للابن بالاتفاق وذلك لان الاب كالابن
في العصوبة بحسب الظاهر لان اتصال كل منهما بالمت بلا واسطة وكون الابن اقرب يحتاج
الي مامر من ان زيادة قرب امر حكيم فوقع الخلاف هناك بخلاف الجد فان اتصاله بواسطة
فالابن اقرب منه بلا شبهة فكان الولاء له بخلاف هذه من المتأهل الاربع المستثناة على
قول ابي يوسف حيث لم يجعل فيه كالأب ذكر شيخ الماتلدم خواهر زاده في شرح فرائد
الاصل فضلا عن غيره وما اذا ترك جد المعتق واخاه وقال الولاء كله للجد في قول
حينئذ وفي قولهما الولاء بينهما نصفان وهذا لان الولاء اقرب العصباء الي المعتق يوم مات
المعتق واقرب العصباء اليه عنده الجد فيكون الولاء كله له وعندهما ما سوا فليكون بينهما
نصفين ثم ان محمدا ذكر في اول كتاب الولاء عن الصحابة عمر وعلي وابن مسعود وابي بن كعب
وزيد بن ثابت وابن مسعود الانصاري واسامة بن زيد رضوان الله عليهم اجمعين قالوا
الولاء للكبير وزعم بعض العلماء بظاهر هذا اللفظ ان الولاء لا يترتب للمعتق شيئا بعد
موته وقال الاكبر قايم مقام الاب في الذب عن العشيرة ورسول الله عدم قدم الاكبر
بقوله الكبر الكبر فيقدم الكبرني في استحقاق الولاء لهذا المذهب عندنا ان المراد
بالكبر القرب يعني يقدم اقرب بني المعتق اليه يوم مات المعتق في استحقاق الولاء
كما كان المتبادر من مولي العتاقة المعتق كان قوله واخر العصباء مولي العتاقة
منظرا ان يتوهم اختصاص الولاء للمعتق فتدركه بذكر صلة فقهيته فقال **ومن**
ملك بسبب من احتيايا كان كالشراء او غير اختيارية كالارث **دام**
رحم منه كان الظاهر ان يقال حرما لانه صفة لقوله ذا الرحم الا انه جريعا بحوار كانه في قول
محر جرب **عق عليه** بنه بقوله عليه عا انه لا دخل لعصن الاعتاق بل لا احتمال
في بعض الصور كما اذا ملك بالارث وذا الرحم المحرم واولاد الرجل واولاد ابويه وبهم الاقرب
والاخوات واولاد الاخوة والاخوات وان سفلوا واباؤه واجداده وجداته وان علوا
واول بطن من بطن الاجداد واكباد يعنى الاعمام والعمات والاخوال والخالات

دون اولادهم وقاب ان في في الوالدين والمولودين كذلك وفي غيرهما لا يعتق
عليه وتحرير المقام ان القرابة الحقيقية على ملته انواع قرابة قريبة وهي قرابة
ذي الرحم المحرم من الولاد وحكما العتق بملك اياه بالاتفاق بيننا وبين ان في
خلاف لا محاب الظهور فانهم يقولون لا يعتق عيالا لكن يلزم ان يعتقه وقرابه بعيدة
وهي قرابة ذي الرحم غير المحرم اي غير المحرم بسبب الرحم فلا ينافي كونه محما بسبب
آخر كالمصانع والمصانق وحكما عدم العتق على بالاتفاق وقرابة متوسطة
وهي قرابة ذي الرحم المحرم غير الولاد وحكما العتق على عندنا خلافا لكان في وارجح
من الطرفين موضع بيان كتاب العتاق ومن وهم ان النوع الثاني قرابة محرم
غير ذي رحم كالامهات والاحوات والعمات والحالات الرضاعية وموطوءة الاب
وحليلة الابن فقد وهم لما عدت ان المقسم القرابة الحقيقية والمراد من المحمية
ما بسبب القرابة وليست فيما ذكر قرابة حقيقية والمحرمية فيه بسبب الرضاع او
المصانق فلا يكون ما فيه من انواع القرابة التي نحن في صدد بيانها ثم اورد المص
لهذا الفصل مثالا **فقال كلك بنات حرا يرزقن من عبد وحره للصغير**
عشرون دينارا ولكبري ثلثون دينارا فاشترى اباهاما بائعهمين فعتق
عليهما ثم مات الاب وترك ما لا يملكه بينهما انلا ما بالفرض والباقي
اتفاق وهذا لم يقل والثلث الاخر لانه حصته العصبية وشانه عدم التقدير
تحقة ان يعبر عنه بلا يعين المقدارين **من ترك الاب اخا ساء بالاولاد**
اخا ساء لكبري وخا ساء للصغير لان الكبري قد اعتق عليها ثلثة اخا ساء
الاب بثلثين والصغير قد اعتق عليها خا ساء بعشرين **وتع من خا ساء**
وذلك لان اصل المسئلة من ثلثة للنهات الثلثان وثلث سهمان لا يتقاسم
على الثلثة ولا موافقة بينهم فاخذنا جميع عدد ورشهن وثلث ثلثة والباقي وهو
سهم لا يتقاسم على سهمها م الولاة وهي خمسة لان بين العشرين والثلثين موافقة
بالعشر ففعلت العشرين اثنتان وعشر الثلثين ثلثة وخمسة ولا موافقة

بينهما فاخذتا جميعها فحصل معنا ثلثة وخمسة ضربا في الاخرى اذا لوافقه
بينهما فحصل خمسة عشر ضربا في اصل المسئلة وفي ثلثة فحصل خمسة واربعون
ثمها تقع المسئلة اذ قد كان للمنبات من اصلها اثنا عشر واذا ضربنا في المضروب وفي
خمس عشر حصل ثلثون فلكل بنت عشرون وكان للصغرى والكبرى من اصلها واحد
فضربناه في المضروب فلم يتغير فقسمت الخمسة عشر الباقية على سهمهم والافاضا
لكل سهم ثلثة فللكبرى من الخمسة عشر تسعة وقد كان لها عشرة بالقرضية فلها
ع تسعة عشر وللصغرى من الخمسة عشر ستة وقد كان لها عشرة بطريق القرضية
ومجموعهما ستة عشر واثنان لا يوافق الا ثلثة العشرة اليه اصابها بالقرضية
ثم ان للكبرى والصغرى ان يزوجا ابائهما بالمولد اذ اجن جونا مطبقا قبل هذا
مما يقال عنه لقابته حيث يكون بنت الرجل ولبنه **باب**
الحجب هو في اللغة المنع ومنه احجب وفي الاصطلاح منع شخص معين
عن الميراث بالكلية او عن سهم مقدرا الي اقل منه بوجود شخص لا يشاركه في
اصل ذلك السهم المقدر وانما قلنا او عن سهم ولم يقل او عن بعضه كيلا يدخل
منع العصبة بوجود صاحب الفرض عن كل التركة الي بعضها في حد حجب النقص
مع عدم كونه منه وانما قلنا مقدرا كيلا يدخل منع احد العصبتين الاخرتين سهم
من التركة في احد المذكورين كمنع احد الابنين الاخرين عن جميع ما يقع من الاب الي نصف
فان جميع ما يقع من الاب ليس من السهام المقدرة وانما قلنا بوجود شخص
كيلا يدخل احدهما في حد حجب الاخر فانها بمعنى في نقص الميراث وهو واحد
الامور الخمسة المذكورة في فصل مواضع الارث لاهو وجود شخص اخر وانما قلنا
لا يشاركه في اصل ذلك السهم المقدر كيلا يدخل منع احد الصليبين الاخرين عن
النصف الي الثلث في حد حجب النقصان مع عدم كونه منه فان المانع المذكور
شارك الممنوعة في اصل السهم المقدر وهو الثلثان **هو على نوعين حجب**
نقصان وهو منع عن سهم مقدرا الي سهم مقدرا اقل منه وذلك النوع من

الحجب **خمسة** نفر كل واحد من اصحاب الفرائض اعلم ان نصيب العصبة يكثر ويقل وليس
ذلك بطريق النقص لان شأنه ان ياخذ الكل عند عدم صاحب فرض وانما خذ
الباقية عن فرضه عند وجوده لدنوه في الدرجة عنه فكل من النصيبين المتفاوتين
حقه ابتداء لا بطريق النقصن سبب مزاحة الغير المساوي له في الدرجة ومما هو
السر في عدم كون العصبة محجوبا حجب نقصان مع كونه محجوبا حجب حرمان وبهذا
يبدفع ما عيى ان يحظر بالبال من ان يقال ان صاحب الفرض قد منع منع نقصان
وقد يمنع منع حرمان كذلك العصبة قد يمنع منع نقصان وقد يمنع منع حرمان
فاطلاق الحجب على منع الاول دون الثاني ثم تخصيص حجب النقصان بالحجاب
الفرائض بما عيى ذلك لا يخلو عن تحكيم **للزوجة** فان احدهما حجب من النصف
الي الربع والاخر من الربع الي الثمن بالولد او ولد الابن والام فانها تحجب
بالولد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات من اي جهة كانا من الثلث
الي الثلث **وبنت الابن** فانها محجوبة بالصليبية من النصف او الثلث الي الثلث
والاخت لاب فانها ايضا تحجب كذلك بالاخت لاب وام **وقد تريان** في التبا
الاول **وحجب حرمان** الكيفية عن تفسيره بما في اسمه من الدلالة عليه **والورث**
فيه اي في هذا النوع من الحجب **فرقان** **فرق لا محجوبون** هذا الحجب فيدخلون
في حكم الصليبين من الاحوال لا تضالهم الميث بلا واسطة **البنت** مصدر يرفع
البنت وهو المقطع يقال لا افعله بنتا والبنت لكل امر لا رجعة فيه ونصبه على
ان يفعل مطلق باضمار فعل والتقدير ميثنا ولا يتون اي لا يقطعون عن
الارث البنت وان كان بعضهم محجوبون حجب النقصان **ومم** **شبه** بعضها
من الرجال ونصفها من النساء **الابن والاب والزوج والبنت والام والاخت**
من لم يفرق بين المحرم والحجب حجب حرمان مع ان الفرق مكشوف عند امل هذا
الفن اعترض بهما واجاب وما اني الا بشي عجاب **وفرقت** **يرثون بحال**
ويجهون حجب حرمان وفي جهاه اخرى والكال كون سببا للارث في الصورة الاولى

ولا يكون سببا للجب في الصورة الثانية ولذلك فرق بينهما في الصلة وان كانت الصلة مشتركتين في نطق الملازمة بينهما في قوة الاول حيث كانت موثرة فيما قارنتها من الحكم ومن لم يثبت له في الحقيقة غير عبارة المصروفات تجوب بحال ومن غير الله المذكور من اصحاب الفرائض والعصبات **وهذا** اختلاف الحكم بسبب الحال في الفريق الثاني **سني علي اصيلين** الاول منهما لصاحب الفرض والثاني للعصبة على ما دل عليه عبارة المصروفات فلا يبرد المناقشة على الاصل الاول بانه لا يكون في ولد الاب مع الابن الاخر لانه عصبة ولا على الاصل الثاني بانه ان اجري على ظاهره وهو ان الاقرب في الدرجة مطلقا يجب الابدان لم يمتد منه حجب ام الاله بالاب وجب ابن الاخ لاب وام بالاخ لام وان قيد بان يكون الابدان مدليا بالاقرب كان الاصل الثاني بعينه الاصل الاول فلا معنى جعلها اصيلين **احد ما ان صفا** **فرض يدي** من ادلي الدلو الي البئر اذا ارسله اي يرسل **قرايته الى الميت شخص** وتوصل اليه بسببه لا يبرئ مع **وجود ذكر الشخص** هذا لا يجمع على اطلاقه بل عند تحقق احد الشرطين على سبيل البدل استحقاق الواسطة جميع المال والتخادمات في سبب الارث ولذلك قال **ان استحق الكل** اي حصة واحدة **او اتحاد السبب** فانه اذا تحقق الاول منها كما في الاب واخوة او الثاني كما في الام وام الام يحق حجب الحرامان اما الصورة الاولى فلفظ ورة احراز الواسطة كل المال وامان في الثانية فلان الواسطة اخذ المصيب الذي كان السبب سببا وليس لذي الواسطة سبب اخر حتى يستحق به نصيبا اخر وعند الغدام ذينك الشرطين معا لا يتحقق حجب الحرامان مع وجود واسطة الادلا الى الميت كما في الام واولادها فان الواسطة لا اخذ الكل وذوي الواسطة لا يضاف اليه سببها بل بسبب اخر واذا انقضت مدتها فقدت على ما في كلام من لم يذكر الشرطين المذكورين وذكر سوي اولاد الام من الكل من حيث ان كان لم يعتبر احدهما لا يجمع ما ذكره بعد الاستثناء ايضا ولا يستقيم الاصل الاول الدل وان اعتبر لا يفي حاجة الى الاستثناء المذكور لان الشرطين المذكورين مقتضا

في الصورة

في الصورة المذكورة وبالجملة عند اعتبار الحاجة الى الاستثناء وعند عدم اعتبارها الا حجة كحصر المشتبه فيما ذكر فتدبر **والاصل الثاني الاقرب فالاقرب** اي يترجى الاقرب فالاقرب **كما ذكرنا قدس في باب العصبات** انهم يرجحون بقرب الدرجة عند الاختلاف فيها فالاقرب منهم يجب الابدان حجب حرمان بالاقرب دون الادلا سواء اتحد في السبب ولا **المحرور** وهو الممنوع من الارث ليعني في نفسه **كالكافر والقائل والرتيق والبلان في الدار والمراد لا يجب** لم يعمل غيره لان الحجب منع الغير عن الميراث فلا حاجة الى ذكره وانما اطلقه ههنا ليعلم انه لا يجب اصلا ويعني حجب النقصان عند ذكر الخلاف ليعرف انه لا خلاف في النوع الا حجب عندنا وهو قول عامة الفقهاء وعند ابن مسعود يجب حجب النقصان لا حجب الحرمان هذا على رواية مسبوطة الترخي والاشارة وفرايض الترخي وفرايض العثمان وذكر محمد في كتاب الفرائض عن الشعبي في امرأة مسلم تركت زوجا مثلما واخوين من امها مسلمين وابنا كافرا قضى قضاها على ابن ابي طالب وزيد بن ثابت ان للزوج النصف والاخوين من امها الثلث ونحوه من المال فهو للعصبة وقضى فيها عبد الله بن مسعود ان للزوج الربع وليس للاخوين لام ميراث وعائفة فهو للعصبة من هذه الرواية تدل على ان المحرور كما يجب حجب النقصان عند ابن مسعود يجب حجب الحرمان ايضا وهكذا اطلق في رواية مسبوطة حواله زاده فصار عنه في حجب الحرمان روايتان اهمها ما ذكره المصنف في كل ابن مسعود فيما ذكره علي اصح الروايتين عنه باطلاق اسم الولد والاخ ونحوه ان حجب النقصان ثابت بالنسبة باسم الولد والاخ مطلقا وسبب الكفر لا يتغير بهذا الاسم فان قيد يكون الولد والاخ وارثا زيادة على النص وذا لا يجوز لانه ينسخ فلا يثبت الا بما يثبت به النسخ وهذا بخلاف حجب الحرمان لانه مانع تقديم الاقرب على الابدان وذلك انما يتحقق اذا كان الاقرب مستحقا فاما حجب النقصان فبا اعتبار ان السبب مع وجود الولد والاخوة لا يوجب له الاقل النصيبين

وفي هذا المعنى لافرق بين ان يكون الولد والاخ وارثا او لا يكون وارثا ولا يخرج مافيه
 من القصور فان التعليل الذي يقول لانه باعتبار تقديم الاقرب الى آخره مخصوص بالعصبة
 وحجب الحرمان قد يكون في اصحاب الفرائض بعلة اتحاد السبب على ما مر به ولعمارة
 العلماء في قولهم وجهان احدهما ما احتار الامام الشريفي وتقريره ان من ليس بامير
 للميراث جعل في حق استحقاق الميراث كالميت فكذلك في الحجب هو كالميت فكذلك في الحجب
 لا يخرج من ان يكون ولدا بامير ايضا لا يخرج من ان يكون ولدا ثم يشترط كونها
 للحجب فكذلك يشترط كونه وارثا للحجب ونقيض حجب النقصان حجب الحرمان فان
 يقع المعنى لافرق بينهما لان في حجب الحرمان تقديم الحجاب على المحجب في الكل وفي حجب
 النقصان تقديم الحجاب على المحجب في البعض فاذا اشترط هناك صفة الوراث
 في الحجاب فكذلك يشترط هنا اما قوله ان حجب النقصان ثابت بالنقص باسم الولد
 فنقول المراد من الولد المذكور في الآية ولد وارث لا لانه نزلت في الميراث حتى
 يتجه ان يقال ان العبرة لعموم اللفظ واطلاقه لا بخصوص السبب ولقيدته بل لدرالته
 سياق الكلام وشيئا فانه عطف على الولد المذكور في اول الآية وهو الولد
 الوارث فصفة الوراث معتبرة هنا ايضا وكذلك اثبت صفة الوراث في الاحوة
 وثانيهما وبما احتار شيخ الاسلام حواضره وتقريره ان المحرم ليس بامير
 للميراث والعللة تقدم بغوات الاملية وضار وجود من ليس بامير للميراث
 وعدمه سواء جعل بمنزلة الميت والدليل على صحة هذا ما قالوا فيمن ترك ابا وجدا وابو
 مملوك او كافرا فان الجديد منه ادعى الطحاوي اجماعا في هذا الفصل في اختلاف
 العلماء بخلاف ما اذا كان املا للميراث كالاحوة مع الاب فان لم يجعلوا بمنزلة الموتى
 حجبوا الام وان كانوا لا يرثون مع الاب لغوات شرطه وهو عدم الاقرب **والحجب**
بغير اطلاق الحجب في الطرفين فتماما للصواب اجمع احدهما ان يكون الحجب في الحجاب
 والمحجب كليهما حجب حرمان ولم يتر من مثاله هنا لانه ذكره فيما سبق حيث قال
 القرني من اي جهة كانت حجب البعدي من اي جهة كانت وارثه كانت القرني او المحبوبة

وذلك كما الاب فانها لا تترث مع الاب ومع ذلك بحجب ام الام وثانيها ان يكون
 الحجب في الحجاب حجب حرمان وفي المحجب حجب نقصان ومثاله ما ذكره هنا وثالثها
 ان يكون الحجب في الحجاب حجب نقصان وفي المحجب حجب حرمان ولم يتر من مثاله ايضا
 اكتفا بما علم ما سبق من حرمان العصبة عند استيعاب اصحاب الفرائض لانه فانهم في
 تلك العورة بعضهم محجب بوجود الآخر حجب النقصان ورابعها ان يكون الحجب في
 الحجاب والمحجب كلاهما حجب نقصان ولم يتر من مثاله ايضا لظهوره عند ظهور
 الصورة ان بقه مكنه ينبغي ان يلاحظ هذا المقام ولا يخلط الى ما في الشرح من
 الاوامر **بالاتفاق** اراد اتفاق ابن مسعود مع جمهور الصحابة رضي الله عنهم وهذا صريح في ان ابن
 مسعود لا يشترط الاستحقاق في الحجاب فاما قدم في تقريره من ان حجب
 الحرمان لا يتصور الا اذا كان الحجاب مستحقا لما حجب عنه الغير من ظهور فيه **كافق الوارث**
من الاحوة والاحوات من اي جهة كان اي سواء كان كلاهما من الابوين او من احدهما
 متفقين كانا فيه بان كان من اب ام او مختلفين بان كان احدهما من اب والاخر من
 من ام لا يرثون **مع الاب** استيناف ومن قدر قبلة قوله فانما فقد غير التركيب **ولكن**
نحمان الام من الثلث الى الثلث قيل في تعليل الجواب بالاتفاق اما عند ابن مسعود
 مع فلان المحرم عنده حجب مع انه ليس بوارث اصلا فكذلك المحجب بل هو اولي لانه
 وارث من وجه دون وجه واما عندنا فلان المحرم انما جعلناه بمنزلة المعدوم لانه ليس
 بامير للميراث من كل وجه بخلاف المحجب فانه امير له من وجه دون آخر فجعل كالميت في حق
 استحقاق الارث حتى لا يرث شيئا ويجعل حيا في حق الحجب فهو وارث في حق محبوبة
 لولا حاجته فيجبه ويرد على ذكر من طرف ابن مسعود انه لا يقول يكون المحرم حاجبا
 حجب حرمان وان كان قابلا بكونه حاجبا حجب نقصان والكلام من هنا مع الحجبين
 على ما اعترف به قايلا ذلك القول فلا يتر من ما ذكره وحمل تمام المدعي في ما ذكرنا
 من طرف الجمهور انه مخصوص بالمحجب حجب حرمان فان قوله في لا يرث شيئا صريح فيه وقد
 عرف ان المدعي عام للحجب حجب نقصان ايضا والقائل المذكور غافل عنه ولذلك قيد المحجب

المذكور في المتن بقوله يجب حرمان الله اعلم **باب** **مخارج الفروض**
اي مواضع خروجها من الاعداد مخرج كل فرض مؤخر اقل عدد يكون ذلك الفرض منه
واحد صحيح يخرج المصنف اثنان ومخرج الثلث ملته ومخرج الربع اربعة وعلى هذا
والمراد من الفروض الفروض الستة المعروفة فالمراد من الذكر في قول الفروض المذكورة
نوعان الذكر في عنوان الباب والفتية به للاحتراز عن السبع والستة وما اشبه
ذلك من فروض باب العول **الاول النصف والرابع والثلث والثاني والثلاث**
والثالث والسادس الاول من النوع الاول النصف والثاني النصف وهو الربع والثالث
نصف نصف وهو الثمن وان شئت قلت الاول منه الثمن والثاني وضعفه وهو
الربع والثالث ضعف ضعف وهو النصف والاول من الثاني الثلثان والثاني
نصف وهو الثلث والثالث نصف نصف وهو السدس وان شئت قلت الاول
منه السدس والثاني ضعف ضعف وهو الثلث والثالث ضعف ضعف وهو الثلثان ومن
هنا ظهر وجه قوله **علي التضييف والتضعيف** وقايدته ذلك انك تستغني بحفظ
الادوية اذا اعلان من كل نوع عن حفظ الباقي وايضا فيه ممتيد لما ذكره بعد هذا من
اذا اختلف بعض من نوع مع البعض الاخر منه يكتفي بمخرج واحد لان ذلك كما يكون مخرجا
له يكون مخرجا للضعفه وللضعف ضعفه وماتان الفايدهتان دعته الى جعل
هذه الفروض نوعين لا نوعا واحدا وقيل السبب في ذلك انهم طلبوا ما هو الاقل
منها مقدرا لمخرج واحد والثمن الذي يخرج منه الثمانية ووجدوا الربع والنصف خارجين
منها بلا تكرار فجعلوا هذه الثلثة نوعا واحدا ثم طلبوا اقل فرض بعد الثمن فوجدوه
السدس الذي يخرج منه الستة ووجدوا الثلثين والثلث خارجين منها بلا تكرار فجعلوا هذه
الثلثة الاخرى نوعا آخر وبعض الفرضين جعلوا الكل نوعا واحدا فلو كانت نسبة الثمن
السدس كنسبة الربع الى الثلث وكنسبة النصف الى الثلثين لان الثمن ثلثة ارباع
السدس والربع ثلثة ارباع الثلث والنصف ثلثة ارباع الثلثين وانما سمي النوع
الاول بالاول لان ادل الكسور منه وانما قيل في وجهه ان ادل الموجودات من الناس

الزواجر ونصيبها لا يوجد الا فيه معارض بان اصل الموجودات من الناس الاخوان
ونصيبها لا يوجد الا في النوع الثاني ثم ان اعتبار هذا اولى لانه ذاتي والزوجة عارضة
حادثه بحدوث الشرايع **فاذا جاء في المثال من هذه الفروض** لما تمهيد لبيان المخارج
تنوع الفروض الستة الى نوعين فشرع عليه بيانها بدبا ببيان القسم الاول من المخارج
وهي مخارج الكسور المنفردة **آحاد آحاد** انما كره لفظ مع ان معناه مكرر وكان صيغة
الجمع في الطرف المقدم ذكره ولوقال فاذا جاء في مثله من هذه الفروض فكان يكفيه ان
يقول آحاد بلا تكرير ومذامع وضوحه قد خفي على الناظرين فيه من اعيان الشرايع
ثم ان هذا يجب ايجال من النظر ومهنا نظر دقيق حكم عدم صحة آحاد بلا تكرار على كل
حال وهو ان آحاد ليس بعني الواحد فلما يكون استعماله منفردا اصرح به الامام الواحد
في شرح ديوان المتبني حيث قال لا ينبغي عمل آحاد في موضع الواحد لا يقال هو آحاد
اي واحد انما يقولون جاءوا آحادا آحادا اي واحد واحد او آحادا في موضع خطا **فخرج كل**
فرض منفرد سميت من الاعداد اي ما يتا شبه في المعنى ويشارك في الصور كورق **الا**
النصف فانه من اثنين وليس الاثنان سميا له **كالربع من اربعة والثمن من ثمانية والثلث**
من ثلثة وكذا السنان منها **والسدس من الستة** التي في الاصل ترسم لما كان هذا موضع
اشتباه كان احق بالذكر في مقام التمثيل وانما قدم الربع والثمن على الثلث والسادس
لكونهما من النوع الاول كالنصف فان كان في المسئلة النصف فقط كما اذا اراد
بنتا واخا لاب وام فني من الاثنين وان كان فيها الربع فقط كما اذا خلف لوجة واحدا
فني من اربعة وان كان فيها الثمن فقط كما اذا ايت منه الزوجة مع الابن وان كان فيها
الثلث فقط كما اذا ورث اما واخا لاب وام او كان الثلثان فقط كما اذا ترك بنتين
وعام فني من ثلثة وان كان السدس فقط كما اذا خلف ابنا وامام فني من ستة **واذا جاء**
مثلي او ثلث هذا بيان القسم الثاني من المخارج وهي مخارج الكسور المجتمعة **وسما**
من نوع واحد من نوع الفروض فكل عدد يكون مخرجا **اي فرض** من ذلك النوع **فذلك**
العدد يخرج لضعف ذلك الجزول لضعف ضعفه ايضا كانت هذه **تخرج السدس والضعف**

الذي هو الثلث **والضعف** الذي هو الثلثان وكان ثمانية فانها مخرج للثمن
 والضعف الذي هو الربع والضعف ضعف الذي هو النصف والمصر انما مثل بالثمن مع
 كونها من النوع الثاني يكونها اقل من الثمانية ووجه ذلك ما يقرر في علم الحساب من
 ان يخرج النصف اذا تدخلت اثنان فيخرج اقلها لان مخرج الاكثر اقل من مخرج الاقل
 وتدخل فيه فيكتفي به كخروج الكل منه فاذا اجتمع في المسئلة السدس والثلاث كما
 اذا ترك اما واختين لام كانت من ستة وكذا اذا اجتمع فيها السدس والثلاث كما اذا
 ترك اما واختين لاب وام واذا اجتمع فيها الثلث والثلاثان كما اذا ترك اختين اب
 وام واختين لام كانت المسئلة من ستة واذا اجتمع في المسئلة الثمن مع النصف كما اذا
 ترك زوجة وبنات كانت من ثمانية واذا اجتمع فيها الربع والنصف كما اذا ترك زوجا
 وبنات كانت من اربعة ولما فرغ من بيان حال الاختلاط مثني وثلاث بين فرض نوع
 واحد شرع في بيان حال الاختلاط بين فرض واحد النوعين بالآخر فقال **واذا اختلط**
النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث والسدس كما اذا ترك
 زوجا واما واختين لاب وام وام واختين لام **او ببعضه** كما اذا اختلط النصف بالثلث
 فقط كما فيمن خلف زوجا واختين لاب وام واخلف بالثلثين كما فيمن خلف زوجا
 واختين لاب وام واخلف بالسدس وحده كما اذا اخلف اما وبنات او اختط بالثلث
 والثلثين معا كما اذا ترك زوجا واختين لاب وام واختين لام واخلف بالثلثين
 والسدس معا كما اذا ترك زوجا واختين لام **واما انوي** اختلاط النصف في جميع هذه
 الصورة **من ستة** يعني ان يخرج الفروض يامن الاختلاطات كلها هو الستة وذلك
 لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث والثلثين ستة وكلاهما داخلان في الستة في
 يخرج النصف المختلط بفرض النوع الثاني فيخرج جميع الوجوه المذكورة وايضا يخرج
 النصف والثلث مباينة فاذا ضرب احدهما في الآخر حصل ستة هي مخرجها **واذا**
الربع من النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث والسدس كما اذا اخلف
 زوجة واما واختين لاب وام واختين لام **او ببعضه** كما اذا اختلط بالثلثين فقط كزوج وبنات

واختين لاب وام واخلف
 بالثلث والسدس معا كما
 اذا ترك زوجا وحده

او بالثلث

او بالثلث فقط كزوجة وام كذا قيل وفيه نظر لما توفي في باب معرفة الفروض ان هذا
 الثلث ثلث لمظا وربع حقيقته فيما اجتمع في الصورة المذكورة حقيقة الربحان
 او بالسدس فقط كزوج وبنات او لام او اختين بالثلثين والسدس كزوج
 وام واختين لاب وام او بالثلثين والثلث كزوجة واختين لاب وام واختين لام او بالثلث
 والسدس كزوجة وام واختين لام **فانوي** يخرج جميع المسائل حاصل **من اثني عشر**
 لان مخرج اقل جزوين النوع الثاني هو الستة وقد دخل فيها مخرج الثلث والثلثين
 فاكثفينا بها مخرج الكل شر اخذنا مخرج الربع فوجدنا بينهما وبين الستة موافقة بالنصف
 فخرنا بنصف احدهما في كل الاخرى فصار اثني عشر **واذا اختلط الثمن من النوع**
الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث والسدس وهذا انما يتصور عا راي ابن
 مسعود لان المحرم يجب عنده حجب النصفان كما اذا ترك ابنا كزوجة واما واختين لاب
 وام واختين لام فان الابن المحرم يجب عنده الزوجة من الربع الى الثمن واما عا راي
 الجمهور فهو غير مستقيم لان الثمن اذا كان للمرأة وجب ان يكون صاحب الثلثين
 بنيتين وصاحب السدس اما او جدة وح لا يوجد صاحب الثلث لان صاحبه اما الام
 او اولاد الام والام مهمنا قد حجت من الثلث الى السدس واولادها قد حجوا من جميع الثلث
 فيكون اختلاط الثمن بالثلثين والسدس فقط دون الثلث **واختلط الثمن ببعضه اي**
 ببعض النوع الثاني كما اذا اختلط بالثلثين والسدس كزوجة وبنيتين وام او بالثلث
 والسدس عا رايه كزوجة وام واختين لام وابن محرم او بالثلثين والثلث عا رايه ايضا
 كزوجة وابن محرم واختين لاب وام واختين لام او بالثلثين فقط كزوجة وبنيتين او بالثلث
 فقط كزوجة وام وابن او بالثلث فقط كزوجة وابن محرم واختين لام عا رايه ايضا **فانوي**
 خروج هذه الانصبة المختلطة كلها يحصل **من اربعة وعشرين** وذلك ان مخرج اقل جزوين النوع
 الثاني هو الستة التي دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فوجب الاتفاق بينهما لمعرفة وبنيتي الستة
 ومخرج الستة ومخرج الثمن وهو الثمانية موافقة بالنصف فخرنا بنصف احدهما في كل
 الاخرى فحصل اربعة وعشرين **باب العول** قال ابو حنيفة والعول ايضا عول

الفريضة وقد عالت اي ارتفعت وبني ان تزيد ستمها ما فيه خل النقصان على اهل
 الفريضة قال ابو عبيدة اظنه ما حوذا من الميل وذلك ان الفريضة اذا عالت ^{قوت}
 ميل على اهل الفريضة جميعا منقعتهم وفي المغرب واعاد كثر عياله وعال الحاكم مال
 وجار ومنه ذلك اذ في الانغولوا وعال الميزان مال وارتفع ومنه عالت الفريضة
 عولا وهو ان يرفع السهام وترى فدخل النقصان على اهلها كأنها مالت عليهم فنفقتهم
 ويقال عال ربيد الفريضة واعالها اي جعلها عالية وفي الناس ولا يعد ذلك
 هذا الامر من عاله اذ اقله يقال عيل صبره اعوذ بالله من ميل الظالم وعول الحاكم
 وفلان ميله عيل وعال في الميزان ذلك اذ في الانغولوا ويقال للفارض اعلي
 الفريضة وقد عالت واعال ربيد الفريضة وعالها انتهى وليس فيه ما يدعي ان
 المعنى الاصطلاحي ذكره المصنف بقوله **وهو ان يراى المخرج من اجزائه**
 من قسم المجتمع كما توهم والمراد من اجزائه ما فيه من الكسور وكلمة من للبيان
 فان الزايد من جنس اجزائه لا بعضه فلا حاجة الى تقدير مضاف حتى يكون المعنى
 يمثل شي من اجزائه **اذ اضاف المخرج عن فرض** ففيه معنى الارتفاع والغلبة والميل
 والجور وتفصيل ان المخرج بها مضاف عن الوفا بالفروض المجتمع فيه يرفع الى عدد اكثر من
 ذلك المخرج ثم يقسم حتى يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة على نسبه واحدة كما
 ستقف على تفصيله باذن الله تعالى اعلم ان ما يلى الفرائض ثلثة اقسام عادله
 وعائله وعادله والعادله المنقمة بلا كسر والعائله ما يلى العول والعازله ما يلى
 الرذ وهذا التقسيم منهم كالنسخ بانهم اخذوا العول من معنى الجور المقابل للعدل
 ومن ومنهم ان المعنى لغوي فقد وهم وكان لم يدرك ان المنقول الاصطلاحي يراعى
 فيه للمعنى اللغوي ومع ذلك لا يكون لغويا بل اصطلاحيا وقال بالهول جمهور الفقهاء
 رضى واخذ به عامة الفقهاء ويقال ان اول مسله وقعت في الاسلام عائله كانت
 في ايام خلافة عمر رضى وبني اسراة مانت وترك تركها واختالاب وام واما فلما
 حدثت اجتمع اصحاب النبي عم باسم رضى عنه ينظرون ويحتمدون وكان اول من

اذ اده اجتهاده الى القول بالعول العباس رضى فقالوا اعيالوا الفريضة تابعه الباقي
 على ذلك ولم يكره احد الا ابنه عبد الله رضى وكان صبيا فلما بلغ خالف اياه وقال
 بادخال الضرر على البنات والاخوات فقتل هلا قلت ذلك في عهد عمر رضى قال كنت
 صبيا وكان عمر ميسرا فنبته ولا يخفى ان ذلك لا يصلح عذرا في تأخيرها الى مدة مديدة اذ
 لا مانع له عن التنبيه لابيه في غير مجلس عمر رضى الله عنه ثم ان في اصل الرواية عنه
 قرينه اخري تاباه عن صدق ما روي وذلك انه ذكر في رواية عطاء بن رطل سال
 ابن عباس فقال كيف يصنع بالفريضة العائله فقال ادخل الضرر على من هو اسهل
 حالا فقتل ومن الذي هو اسوأ حالا فقال البنات والاخوات فقلت ما يعني قواك
 شيئا ولو مت يقسم ميراثك بين ورثتك على غير رايك فغضب وقال قل لولا الذين
 يقولون بالعول حتى يخرج ثم يتمثل فجعل لعنة الله على الكاذبين ان الذي احصى رسل
 عاج عددا لم يجعل في مال نصفين ولما فاذا ذهب هذا بالنصف وهذا بالنصف
 فابن موضع الثلث فقلت لم لم تقل هذا في زمن عمر رضى فقال كان رجلا ميسرا فنبته
 فان قوله قل لولا الخ مالا وجه له اصلا لانهم قالوا بما قالوا بالاجتهاد والمجتهد
 على تقدير ان يخطئ في اجتهاده لا يكون ظالما ولا ساجيا لان يباهل معه وذلك ظن عند
 من انصف وبالعجب عن التعسف والتعصب انصف ثم ان متمسكه فيما قال من ادخال
 الضرر الى من هو اسوأ حالا من الورثة هو ان الاصل ان الحقوق مية اجتمعت في مال
 وضاق المال من ايقا الكل والحقوق على السواء في القوة فان كل واحد من اصحاب
 الحقوق يضرب بكل حقه في المال كالتركة اذا اجتمعت فيها ديون وكان الكل ديون
 الحصة والتركة لا يقع بالكل يضرب كل غريم بقدر حقه لان الحقوق على السواء بالقوة ولم
 يكن البعض باوخال النقص عليه باولي من الآخر فاما اذا كان بعض الحقوق
 اقوي من بعض كالتميز والدين والوصية والميراث فانه يقدم الاقوي ولا يشغل
 بالعول الذي ياباه القياس ومن يثقل من فرض مقدري الى فرض مقدري فوضا
 فرض من كل وجه فيكون اقوي فيجب تقديمه ومن يثقل من فرض مقدري الى غير مقدري

هو صاحب فرض من وجه وعصبة من وجه فيكون اوي فيكون ادخال النقصا
 عليه اولى لان اصحاب الفراض مقدمون على العصبات بالحديث الذي هو ذكره
 موضعه وحجة الجمهور في ذلك انهم استولوا في سبب الاستحقاق وذلك يوجب
 المساواة في الاستحقاق فيأخذ كل واحد منهم جميع حقه ان اتسع المحل ويضرب
 بجميع حقه عند ضيق المحل كالغزاة في التركة وبيان المساواة ان كل واحد يستحق وليقة
 ثابتة له بالنقص فاذا اوجب الله تعالى في مال نصفيني وثلاث مثلاً علم ان المراد
 الضرب بين الفروض في ذلك المال لاشتماله وقاؤه بها بخلاف التجميع واخوانها
 حقوق مرتبة كاسلف والنفل من فرض الى العصبوبة لا يوجب منعاً لان النقص
 اقوى اسباب الارث فكيف يثبت النقصان واكرمان بهذا الاعتبار في بعض
 الاحوال فادن الحق ما عليه عامة الصحابة وجمهور الفقهاء هكذا قيل وانما
 ان قوطم ان العصبوبة اقوى اسباب الارث خارج عن قانون المناظرة لانه دعوى
 مجردة في معارضة قول الخصم ان صاحب الفرض اقوى من العصبية وقد نزع
 بالنقص الدال على تاخير العصبية عن صاحب الفرض **اعلم ان مجموع المخارج**
سبعة لان الفروض المقدرة ستة كما عرفت ومخارجها ستة لان مخارج الثلث
 والثلثين واحد يكون الثلثين مكراراً للثالث وقد عرفت ان الاختلاط في نوع
 واحد لا يقتضي مخرجاً غير هذه المخارج وان الاختلاط بين النوعين يقتضي ثلث
 مخارج ستة وليثني عشر واربعة وعشرون والنتيجة احد الحجة المذكورة
 فينتج ان ثلثان فيكون مجموع المخارج **سبعة** **سبعة** اي من تلك المخارج **الاول**
 اصلاً لانما لا يحتاج الى العول الا اذا ضاق المخرج وفي هذه المخارج لا يطبق **الاتا**
والثلث والاربعة والثمانية اما الاثنان فلان الحاج من امان نصفان كزوج
 واخت لابوين اولاب او نصف وما يقع كزوج واخت او بنت وعصبة وأما
 الثلثة فلان الخارج منها اما ثلث وثلثان كاختين لام واختين لابوين اولاب
 واما ثلث وما يقع كام واختين لام وعصبة واما ثلثان وما يقع كبنتين واختين

وعصبة

وعصبة ولا يتصور في مسألة قط لاجتماع ثلثين وثلثين او ثلث وثلثين واما الاربع
 واما الاربع فلان الخارج منها اربع ونصف وما يقع كزوج وبنت فلان الخارج منها
 وعصبة اربع وما يقع كزوجة وعصبة اربع وثلث ما يقع كزوجة وابوين ولا يتصور في
 مسألة قط لاجتماع نصفين وربع واما الثمانية فالاخرج منها اما ثلث ونصف وما يقع كزوج
 وبنت وعصبة ادمثن وما يقع كزوجة وابوين ولا يربى على ذلك فاعول في شيء من سائل هذه
 المخارج **وثلث منها قد يعول الستة تقول الى عشر وتراو شفعاً** اي تقول الى
 كل عدد زائد عليها الى العشر حال كونه وتراو حال كونه شفعاً مثلاً يعول ستسرها الى
 السبعة في اربع صور **الاولى** نصف وثلثان كزوج واختين لابوين اولاب والثانية نصفان
 وستس كزوج واخت لابوين واخت لاب والثالثة ثلثان وثلث وستس كاختين
 لابوين واخوين لام وام والرابعة نصف وثلث وستس كاخت لابوين واخت لاب
 واخوين لام وام وتقول بثلثها الى الثمانية في ثلث صور **الاولى** نصف وثلثان وستس
 كزوج واختين لابوين اولاب وام والثانية نصفان وثلث كزوج واخت لابوين او
 لاب واخوين لام والثالث نصفان وستس كزوج وثلث اخوات متفرقات وتقول
 بنصفها الى التسعة في ثلث صور **الاولى** نصف وثلثان وثلث كما في المراد منه وهي زوج
 وست اخوات متفرقات ويسقط الاختان لاب والثانية نصفان وثلث وستس كزوج
 واخت لاب واخوين لام والثالثة نصفان وثلثه اسداس كزوج وثلث اخوات متفرقات
 وام وتقول بثلثها الى العشر في صورتين احدهما نصف وثلثان وثلث وستس كما في
 الشريحية وهي زوج واختين لابوين واختين لام وام سميت بها اذ قيل شرح فيها
 بان للزوج ثلث من عشر فجعل الزوج يطوف في البلاد وبيان الناس عن امره خلفت
 نرجوا ولم يترك ولداً ولا ولد ابني ماذا انصيب الزوج وكان يقولون المصنف فيقول
 لم يعطني شرح لانصفاً ولا ثلثاً فيلذه ذلك فطلبه وعزى به وقل قد شتتني لي
 هذا الحكم امام عادل وربع واراد به عمر رض والثانية نصفان وثلث وستس
 كزوج واخت لابوين واخت لاب واختين لام وام **والثاني عشر تقول الى سبعة عشر**

وترا لا شفعاً مثلاً نقول بنصف سدرتها الى ثلثة عشر في ثلث صور الاولى ربع وثلثان
وسدس كزوج وثلثين وام او زوجة واختين لابيوين والجميع وام والثانية ربع ونصف وثلثان
كزوج وثلثين وابيوين او زوجة وثلث اخوات متفرقات والثالثة ربع ونصف وثلث كزوج
واخت لابيوين اولاب واختين لام والى ثلثة عشر في اربع صور هذا على عدم اعتبار حال الخنثى
المشكل والافانصور خنثى خاستها ربع ونصفان كزوج وزوجة واخت لابيوين اولاب
الاولى ربع وثلثان وثلث كزوج واختين لابيوين اولاب واختين لام والثانية ربع وثلثان
وسدسان كزوج واختين لابيوين اولاب واخت لام وام والثالثة ربع ونصف وسدس
وثلث كزوج واخت لابيوين واخت لاب واختين لام والرابعة ربع ونصف وثلثان
كزوج وثلث اخوات متفرقات وام والى سبعة عشر في صورتين هذا على عدم اعتبار حال
الخنثى المشكل والافانصور ثلث ثلثا ربع ونصفان وسدس كزوج وزوجة واخت
لابيوين واخت لاب اولام وام الاولى ربع وثلثان وثلث كزوج واختين لابيوين
واختين لام والثانية ربع ونصف وثلث وسدسان كزوج واخت لابيوين واخت لاب
وام واخيه لام **واما اربعة وعشرون فبني نقول الى سبعة وعشرين عولا واحد**
في المسئلة المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلثان والدرهمان وهي زوجة وبنات
وابوان وانما سميت منبرية لانه شليل على رضى عنها وموسى كما نسب الكوفة فاجاب عنها
بديهة فقال الشايل متغتا اليس للزوج الثمن فقال صار ثمنها تسعا ومعنى في
خطبة فتعجبوا من فطنته **ولايزاد على هذا اي لا نقول اربعة وعشرون الى ما فوق سبعة**
وعشرين الا عند من مسعوده فان عنده نقول اربعة وعشرون الى احد وثلثين
بزيادة سدرتها وثمنها عليها وهذا الخلاف فرخ الخلاف ان بقى وموان المحرم لا يجب عندنا
مطلقا وعنده يجب حجب النفعان فلومات عن زوجة واختين لابيوين واختين لام وام
وابن محرم فعندنا للزوج الربع فاسلمها من اثني عشر نقول الى سبعة عشر وعنده للزوج
الثمن فاسلمها من اربعة وعشرين نقول الى احد وثلثين والدرهمان على اخصار القول فيما ذكر
من الوجوه استقر امور اجتماع الفروض مع عدم الاعتراف بالخنثى المشكل لعلنا فيما سبق

والا قلنا

والا قلنا مع عدم الاعتراف بالخنثى المشكل اذ عندنا اعتباره بقول اربعة وعشرون الى سبعة
وعشرين بل الى ثلثة وعشرين عند الجمهور والى سبعة وثلثين عند ابن مسعود رضي الله
الاول فاذا ما تعلق عن زوجة وبنات لابيوين وام والثاني فاذا ما تعلق
عن زوجة واختين لابيوين واختين لام وام وابن محرم ولا خفاء في ان وجود الخنثى
المشكل نادر وعلى تقدير وجوده كونه ذات زوج وزوجة في غاية الندرة فاعتبروا وجوده
وبنيوا احكامه على ما ينبغي ولم يعتبروا حاله كونه لانها نادرة في نادر **فصل**
في معرفة التماثل والتداخل والتباين بين العددين لما اراد ان يذكر
باب تصحيح المتأيل وكان ذلك موقوفا على هذا الفصل قد مر عليه ولما لم يكن هو مقصودا
نفسه لم يجعل له بابا على حدة وكان الظاهر ان يدخله في باب التصحيح الا انه لما كان من محض
متأيل الحساب اخرج به عنه تبيينه على انه ليس من متأيل هذا الفن واحكامها انما ياتي في باب التصحيح
والمذكور منها تجر بيان معوماتها وهذا تهتم الفصل بالمعروفة ثم ان هذه الاربعة سمي متايلين
العددين ولما بد من واحد منها بين كل عددين لانها ان تشا وبافتحما ثلثان وان اختلفا فان
عداقلهما الاكثر فمتداخلا وقد سميان متساويين والا فان عددهما عدد ثالث فتوافقا
وقد سميان متساويين والافسايان **قائل العددين كون احدهما متاوبا للآخر**
كالاثنيين والاثنتين وانما اشتراط المتساوية لان المتساوية بين العددين القاعين بحولين انما
يتحقق اذا كانا متساويين **وتداخل العددين المختلفين** قد ثبتت انفا على ان العدة
باعتبار هذا الوصف ينقسم الى الثلثة الاخري ولما تاز به كل منهما عن التماثل والمصراع
بهذهما والتيف بالاشارة في الباقين **فان قلت** صيغة التفاعل موضوع لان يكون
الفعل من الجانبين وذلك غير متحقق في التداخل لان الاكثر غير داخل في الاقل **قلت**
ان قبول الفعل ينزله منزلة نفس الفعل كاي في قوله تعالى واعدنا موسى عذبا وفي قوله
عاج الطيب المريض **ان يعدا قلما ظهما الاكراي بعينه** ومعنى اقباه اياه انه اذا
طرح مقدار الاقل من الاكثر مرتين او مرات لم يبق من الاكثر شيء كالثمة والستة فانك
اذ اقيت الستة من الستة مرتين فبقيت الستة بالكلية وكذا الحال اذا اقيت الثمن من الثمن

ثلاث مرات التفت التسعة بالمرّة الثالثة فعدان العدد ان يسمى بالمتداخلين
اصطلاحاً بخلاف الثمانية فانك اذا القيت منها الثلثة مرتين بقي اثنان فلا يمكن انفاؤ
بالثلثة لكن اذا اليه منها اثنان اربع مرات فنيت الثمانية منها ايضا متداخلاً ولما كان
له تقاسيم اخرى باعتبار لوازم اخر حتماً وفيه له بين الاول منها بقوله **او نقول موافق**
تداخل العددين **ان يكون اكثر العددين منقسماً على الاقل قسمه صحيحة** اي قسمه لا
تصرف فيها كالتسعة فانها منقسمة على الثلثة وعلى الاثنين ايضا والاكثر فيصيب من
السبعة كل واحد من الثلثة اثنان ومن الاثنين ثلثة وقس على هذا سائر المتداخلين
والجب فيه وفيما ذكر عقيب هذا انه اذا عد عدداً هو اكثر منه كان الاكثر مثل الاقل
او امثاله فيصيب بالقسمة كل واحد من احاد الاقل كما وصحيحة بعد امثاله الاقل
في الاكثر وبين الثاني بقوله **او نقول ان يزيد على الاقل مثله او مثاله** اراد
بما فوق الواحد **فيساوي الاكثر** خبر مبتدا محذوف اي فالبلغ يساوي الاكثر والجملة
جواب الشرط وذلك انه اذا زيد مثلاً على الثلثة مثلاً مرة صارت ستة ومرتين صارت
تسعة **او نقول ان يكون الاقل جزءاً والاكثر** والمراد بالجزء اكثر وقد مر تفسيره ولا
يذهب عليك ان معنى العدد الباقي ذكره لازم الجزء بالمعنى المذكور لا عنيته فيجيب ان يقال
معنى ما ذكر ان يكون الاقل عادةً الاكثر فالمغايرة بينه وبين ما ذكر اولاً في العبارة فقط
فلا حاجة الفصل بيبه وبين الاول بما يغاير معنى ثم في ايراد الكل على شق واحد بل نقول
انما اخر هذا الثاني فاصلاً به بين المعنيين المقاربتين كيلا يذهب الوهم الي ان التغايرتين
بجود العبارة محل الجزم على معنى العاد فافهم والله الهادي للعباد ولا حاجة الي ان يقال
المراد بالجزء ما كان جزءاً واحداً لا مكرراً في دفع انتقاض التعريف بالاربعة مقسمة الي
العشرة ولا بالثلثة مقسمة الي الخمسة لان الاربعة لا يعده عشرة وكذا الثلثة لا يعده خمسة
وقد علمت ان العدد لازم للجزء والمصطلح **مثل ثلثة وتسعة** فان الثلثة ثلث التسعة فجزء
لها وبعدها ثلث مرات وتساويها بان يزداد عليها مثلها مرتين والتسعة منقسمة عليها
بلاكثر كما مر فعدا ثلث المتداخلين على جميع التقاسيم **وتوافق العددين ان لا يعدها اقلها**

الاكثر

الاكثر ولكن بعد ما ثالث وذكّر لان الوفاق بين العددين انما يتحقق بمجرد خروج من كل واحد
منهما وخروج من كل واحد منهما انما يتحقق بكون مخزجه عاداً لهما وذلك **كالتثنية والعرب**
بعد ما اربعة فانها تقبض الثمانية بطرحها عنها مرتين والعشرين بخمس مرات **فما تنوا**
بالربع لان العدد العاد ومواربعة **مخرج الجزء الوفاق** اي جزء توافق الثمانية والعشرون
في ذلك الجزء ومواربع فذكر العددين يشمل الاقسام الاربعة وذكر عدم عد الاقل للاكثر
اخرج المتماثلين والمتداخلين وذكر عد العدد الثالث لهما اخرج المتباينين وسياتي ابل
الحساب هذا النوع العددين المشتركين ثم ان هذا التعريف والذي مر في تعريف التداخل
بنّا على ان العدد مفتر با كمية المتألف من الوحدات فالواحد ليس منه بقية من ثلث
وموان مخرج النصف اعني الاثنين بعد ما ايضا الا ان المعتبر في هذه الصناعة عدم
تعدد العاد وموار اكثر ليكون جزء الوفاق اقل فيسهل الحساب ويرجع الشئ اقل من بعض
ولذلك اعتبروا الربع دون النصف **وتباين العددين ان لا يعدهما ثالث** لان التباين
تفاعل من البين والبعين لا يجمع بينهما الا بعدم جزء يتفقان فيه ومن ضرورة عدم
الجزء عدم ثالث بعد ما عدّا كان او واحداً لا بد من هذا التقييد ارجاء الاثنين مع شين
عن صوابين **ولا يعدها احدهما الآخر** لا بد من زيادة هذا التقييد كيلا يشقّض الخبر بالاشارة
مع الاربعة فانه لا يعدهما عدد ثالث مع انهما من المتداخلين لامن المتباينين وبالعقد
المذكور يجتزأ عنهما لان الاثنين بعد الاربعة **كالسبعة مع العشرة** لا يعدهما عدد ولا
بعد احدهما الاخرى والحاصل ان تداخل العددين نوعان تداخل المتوافقين وتداخل
وتداخل المختلفين ثم هذا الثاني نوعان تداخل المختلفين الذين لا يعدها اقلها او اكثر ثم
هذا الثاني ايضا نوعان تداخل المختلفين الذين لا يعدها اقلها الاكثر ولكن بعد ما
عدد ثالث وهو التوافق وتداخل المختلفين الذين لا يعدها اقلها الاكثر ولا يعدهما ايضا
عدد ثالث وهو التباين **وطريق معرفة الموافقة والتباينة** تخضعها بين البين والبعين
الواضح لاختصاص ما ينوع خطاً **بين المتوازيين المختلفين** عدل عن العدد الى المقداس
ليسهل الكلام ما اذا كان في احد الجانبين واحد وفي الجانب الآخر عدد ومن هذا

الذين بعد اقلها الاكثر وهو التداخل
مطلقاً وتداخل المختلفين مخصصاً

يُفهم ان مقدار المصعد كونه الواحد عددا ان ينقص من الاكثر مقدار الأقل ان كان
النقص من النقصان فالأب في قوله بمقدار للتقدمة لان النقصان لازم وان كان من النقص
فالمأ زائدة **بن الجاهل** يجوز ان يتعلق بقوله الأقل وان يتعلق بقوله ينقص والمأ
واحد **من الراجحة** **انفق في درجة واحدة فان انفق في واحد فلا وفي بينهما** لانه علم
ان العاد لهما واحد وليس بعدد حتى يكون يخرج الجزء من عدم كونه محرجا عدم جزئيا
فيه لان الجزء لا يتصور بدون المخرج كما اذا اطلبت الوفاق بين الثانية والثالثة عشر نقصت
مثل الثانية من الثالثة عشر بقية خمسة ثم نقصت مثل الحصة من الثانية بقية ثلثة ثم نقصت
مثل الثالثة من الحصة بقية اثنان ثم نقصت مثل الاثنين من الثالثة بقية واحد ثم نقصت
مثل الواحد من الاثنين بقية واحد فلم يتبق الا في واحد فعمل انه لا موافقة بينهما **وان انفق**
في عدد جعل العدد مقابلا للواحد كالصريح بانه ليس بعدد **لما موافقان** لانه وجد
مخرج جزئيا يتفقان فيه **في الاثنين** يتوافقان **بالنصف** كما في الاربعة والعشرة **وفي**
الثلثة يتوافقان بالثلث كما في التسعة والاثني عشر **وفي الاربعة** يتوافقان بالربع
كالثانية والاثني عشر **هكذا الى العشرة** اي يكون التوافق في الاعداد الى هي العشرة
وما دونها بواحد من الكسور التسعة المشهورة وهي النصف الى العشرة ونسبة هي مع ما
يركب منها بالاضافة او التكميل كالكسور المنطقية ويسمي اهات الكسور ايضا **وفيما**
والعشرة يتوافقان بجزء من الكسور الاصح اليه لا يمكن التعبير عنها الا باضافتها
الى مخرجها **اعني في احد عشر** يتوافقان **بجزء من احد عشر** كاثني عشر وعشرين مع ثلثة
وثلاثين فان العدد الذي يعد بها احد عشر فقط وهو مخرج جزء من احد عشر وفي
ثلثة عشر يتوافقان بجزء من ثلثة عشر كسبعة وعشرين وتسعة وثلاثين فان العادة لهما ثلثة
عشر **فان قلت** اي ايهام فيه حتى فسرته **قلت** الابهام فيه من حيث انه ربما يشبه
الامر في ان المراد من الجزء وهو الواحد من ذلك العدد اذ عجزه من اجزائه كالنصف والثلث
والربع وامثالها فبين ان المراد واحد منه **وفي خمسة عشر** يتوافقان **بجزء من خمسة عشر**
كثلاثين خمسة واربعين فان خمسة عشر يعد بها معا فاما يتوافقان بجزء منها ويمكن ان

يخرج عن هذا الاجزاء بانها يتوافقان ثلث الحش الذي يخرج تحت عشرة كما يعبر فيها بعدهما
اثني عشر اربعة وعشرين وسنة وثلاثين بانها يتوافقان بنصف السدس وفيما
بعدهما اربعة عشر كثمانية وعشرين واثنين واربعين بانها يتوافقان بنصف السبع
وبالكلمة يمكن فيما ورك العشرة باسرها ان يعبر في التوافق بالاجزاء المضافة الى المخرج كجزء
من احد عشر وجزء من اثني عشر وجزء من ثلثة عشر ويمكن في بعضها ان يعبر بالكسور
المنطقية المركبة وللتبيين على ذلك خلط المص المنطق بالاصح حيث ذكر احد عشر وفتة
عشر معا **فان هذا** الذي ذكرناه في سائر الاعداد نعرف توافقها بالمنطق والاجزاء
الموافقة المضافة الى مخرجها **باب التجميع** هو في اصطلاح اهل هذا الفن
يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين احدهما اخذ الشاه من اقل عدده يمكن عاوجه
لا يتبع اكثر على واحد من المتحققين ورثه كانوا او غير ما اي يخرج منه سهام كل مرفق ٥
مقسمة على رؤوسهم بلا كسر سواء كان ذلك بدون الضرب كما في صورة الاستقامة
او بعد ضرب وفق الرؤوس الموافقة او كل الرؤوس كما في صورة المباينة وثانيهما المخرج
الصحيح وهو ذلك العدد يحتاج في تجميع المتأيل بالمعني المذكور انفا **الى سبعة**
منها بين السهام المأخوذة من مخرجها **بين الرؤوس** من المتحققين **وبالاستقامة**
والموافقة والمباينة فان قلت لم يكن الاصول بين السهام والرؤوس ايضا اربعة
كما بين الرؤوس والرؤوس وقد ذكرت ان التشبه بين كل عددين محصورة في اربعة اقسام
قلت لانهم راموا تسهيل ضبط الاحكام بواسطة تقليل الاقسام فجعلوا جميع صور
المماثلة وبعض صور المداخلة وهو ما اذا كان السهام اكثر من الرؤوس قسما واحدا وعبروا
عنها بالاستقامة وهي عبارة عن ان يقسم السهام على الرؤوس فبقية صحيحة فهي ما
لها وادخلوا البعض الاخر من صور المداخلة وهو عكس ما ذكر في الموافقة لكون حكمه حكمها
بلا فرق **واربعة منها بين الرؤوس والرؤوس** هي التماثل والمداخل والتوافق والتباين
اما الثلثة فان كان الفاء للتفصيل وتقسيم الكلام فاحد ما ان كان وحذف قوله احدا
لدلالة الثاني عليه لا رومالا اختصارا ذيا به ذكره في الاربعة الثانية بل لان في اول هذه الاصول

استقامة

اختلاف المتابع فان بعضهم اخرج عن باب الصحيح على ما استتفيع على عن قريب فيه
 على فصور شانه بترك الصريح بما يوحى **شهام كل رقيق من المستحقين منقسمه عليهم بلاكثر**
فلا حاجة الى الضرب لا يقال فيلما ينبغي ان لا يذكر هذا الاصل في باب الصحيح لانه اذا ازاله
 اكثر ولا كثر فيه لان الصحيح ليس ازالة التكرار بل هو تعيين سهم كل مستحق خاليا عن التكرار
 ومذاق يحصل بدون الضرب وقد يحصل بضرب جميع عدد الروش او بعضها فالقسمة على
 وجبة الاستقامة داخله في هذا الباب **كابوين وبنين** فان المصلحة من ستة فكل من الابوين
 تسدسا وهو واحد للبنين الثلثان اعني اربعة فكل واحد منهما اثنان فاستقام الثلثان
 على روي الورثة بلا انكار **والثاني ان اكثر من** قال هو ان يتكرر فحرف الكلام والحرف
 عن نكاح الملام بل عن صوب الصواب لانه الاصل الثاني ليس نفس الا انكرا المذكور بل
 ما يتحقق عند ميطا بية **واحدة فقط** بضمهم من الملام **وكن بين سهامهم وروشهم**
موافقة بكثر من اكسور المنطقة او الاصل فيضرب **وفق عدد رويش من اكثر عليهم**
 السهام وهم تلك الطائفة الواحدة اي يضرب الجز الذي فيه الموافقة بين عدد الروش
 والسهام في **اصل المسألة** وعولها ان كانت عايلة افتقر على ذكر العايلة لانها م حال
 العادله بالمقايضة فانه ج يضرب ما ذكر في اصل المسألة فقط ثم اورد لكل منهما مثالا وقدام
 مثال العادله كما هو الاصل فقال **كابوين وعشر بنات** وذلك ان اصل المسألة من ستة
 النرسان للابوين ويستقيم ان عليهما والبنات للبنات العشر ولا يستقيم عليهن ولكن بينهما
 موافقة بالنصف فزدنا عدد الروش ليا نصفها وهو خمسة وضرنا ما في ستة التي هي من
 اصل المسألة فصار كاصل ثلثين فنقسم منه المسألة ثم اورد مثال العايلة فقال **اوروج**
وابوين وست بنات وذلك ان اصل المسألة من اثني عشر لا جتماع الربع والنذر والثلث عشر
 فللمزوج ربعها وللابوين تسدسا وللبنات الست ثلثان ففقد عالت المسألة الى خمسة
 عشر واكثر سهام البنات اعني الثمانية على عدد رويشهن لكن بين عدد رويش السهام والروش
 موافقة بالنصف فزدنا عدد رويشهن الى نصف وهو ثلثة ثم ضربنا ما في اصل المسألة مع
 عولها وهو خمسة عشر فحصل خمسة واربعون في استقام منها المسألة **والثالث ان لا**

يكون

يكون بعد ذلك يعيد بعد ما تقرر الشرط المذكور قبل هذا بقوله ان اكثر على طائفة
 بين سهامهم وروشهم **موافقة** بكثر بل مبانيه **فيضرب كل عدد رويشهم اي رويش**
 من اكثر السهام عليهم في **اصل المسألة** **لزوج وخمس اخوات لاب** اصل المسألة من ستة
 ونقول الى سبعة للزوج النصف وذلك ثلثة يستقيم عليهم وللأخوات الثلثان وذلك
 اربعة لا يستقيم عليهم ولا موافقة بين العدد بين عدد سهامهم من عدد رويشهن فيضرب
 جميع عدد رويشهن في اصل المسألة وعولها وذلك سبعة فيبلغ خمسة وثلاثين فمنها
 تسع المسألة ومن افاد بعضهم واجاد ابنه قال في اصل المسألة ولم يقل في اصل المسألة
 وعولها حين اورد نظرا لعول ليتعلم ان اصل المسألة وعولها يصيران جميعا بمنزلة
 اصل المسألة بلا عول في ان عدد الروش يضرب فيهما كما يضرب في اصلها وفضل بالفضل
 ليعرف الحكم في غير ما بطريق الاولي او اعتمد على ما قدمه من التفصيل للاختصار والتقليل
 ومثال العادله ابوان وخمس بنات ففيها سترسان وثلثان فاصلها من ستة سترسا
 اثنان يستقيمان على الابوين وثلثان اربعة لا يستقيم على الخمس وبينهما مباينة فيضرب
 كل الخمس في الستة فيبلغ ثلثين فما تسع المسألة وحاصل هذه الاصول الثلثة ان استقام
 السهام على الورثة فذلك هو الاصل الاول وان لم يستقيم فاما ان يتكرر على طائفة واحدة او
 اكثر والثاني هو المذكور في الاصول الاربعة والاول لا يجوز ان يكون بين سهام تلك
 الطائفة وبين عدد رويشهم موافقة او لا فالاول هو الاصل الثاني والثاني هو الاصل
 الثالث **واما الاربعة** على بين الروش والروش من الاصول السبعة **فاحدا ان يكون**
اكثر اي اكثر السهام على طائفتين من المستحقين **او اكثر** **وكن بين اعداد رويشهم اي رويش**
 من اكثر عليهم سهامهم **مماثلة** المراد باعداد الروش ما يتناول عين تلك الاعداد ووقفا
 فانه اذا كان بين رويش طائفة وسهام مثلا موافقة ترد عدد رويشهم الى وفقه او لا ثم
 يعتبر المماثلة بينه وبين سائر الاعداد كما استنفذ عليه ان شاء الله تعالى **فالحكم فيها ان يضرب**
احدا الاعداد المماثلة في **اصل المسألة** فيحصل ما يصح المسألة على جميع الفرق **مثل ست بنات**
وثلاث جدان وثلاثة اعمام اصل المسألة من ستة للبنات الثلثان لا يستقيم عليهن ولكن بين

النسب والروى موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد روستين والمجرات السدس ولا يتقيم
عليهن ولا موافقة بين العددين فاخذنا جميع عدد روستين **والاعام الباقية** ولا يتقيم عليهن
ولا موافقة بين العددين فاخذنا جميع عدد روستهم ثم شربنا هذه الاعداد الماخوذة
بعضها الي بعض فوجدنا ما مائله فضرنا اصدما وهو الثلثة في اصل المسئلة اي الستة
فضاير ثمانية عشر فنهنا تبص المسئلة **والثاني** منها ان يكون بعض الاعداد اي اعداد
روستين من اكثر عليهم شربها منهم من طايقتين او اكثر **متداخلا في البعض فالحكم**
فيها اي في الصورة المذكورة ان يضرب ما هو اكثر تلك الاعداد في اصل المسئلة
كاربعة زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عما اصلها من اثني عشر للزوجات
الرابع لا يتقيم عليهن ولا موافقة بين العددين فاخذنا جميع عدد روستين والاعام
الباقية ولا يتقيم عليهن ولا موافقة بين العددين فاخذنا جميع روستهم ثم طلبنا
النسبة بين اعداد الروست الماخوذة فوجدنا الثلثة والاربعة متداخليين في الاثنى
عشر الذي هو اكثر اعداد الروست فضرنا به في اصل المسئلة وهو ايضا اثني عشر
فضاير مائة واربعة واربعين فبصح منها المسئلة **والثالث** منها ان يوافق بعض
الاعداد اي اعداد روستين من اكثر عليهم شربها منهم من الطايقتين او اكثر **بعض**
فالحكم فيها اي في الصورة المذكورة ان يضرب في احد الاعداد اي اعداد روستهم
في جميع العدد ثم يضرب كل ما بلغ في وفق العدد **الثالث ان يوافق ذلك المبلغ**
الثالث والا فالمبلغ في الثالث اي ان لم يوافق المبلغ الثالث في يضرب المبلغ
في جميع العدد الثالث ثم يضرب المبلغ الثاني في العدد **الرابع كذلك** اي في وفيه
ان يوافق المبلغ الثاني او في جميعه ان لم يوافق ثم يضرب المبلغ **الثاني في اصل**
المسئلة كاربعة زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عما اصلها من اثني عشر للزوجات
اصلا اربعة وعشرون للزوجات الثمن ولا يتقيم عليهن وبين العددين متبا
فحفظنا جميع عدد روستين واللبات الثلثان ولا يتقيم عليهن وبين العددين
موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد روستين والمجرات السدس ولا يتقيم عليهن

ولمجد السدس ولا يتقيم
عليهن ولا موافقة بين العددين
فاخذنا جميع عدد روستهم
ثم طلبنا

وبين العددين

وبين العددين مباينة فحفظنا جميع عدد روستين والاعام الباقية ولا يتقيم عليهن
وبينه وبين عدد روستين مباينة فحفظنا عدد روستهم فحصل لنا من اعداد
الروست المحفوظة اربعة وستة وتسعة وخمسة عشر ثم طلبنا بينهما التوافق
فوجدنا الاربعة موافقة للثمة بالنصف فردنا احدتها الي نصفها وضربنا
في الاخرى فصار المبلغ اثني عشر وهو موافق للتسعة بالثلث فضرنا ثلثا احدتها
في جميع الاخرى فصار المبلغ ستة وثلثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر
موافقة بالثلث ايضا فضرنا بثلث خمسة عشر في ستة وثلثين فحصل مائة وثلاثون
فضرنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين فصار الحاصل اربع
الاف وثلثمائة وعشرين فنهنا تبص المسئلة **والرابع** منها ان يكون الاعداد
اي اعداد روستين من اكثر عليهم شربها منهم من طايقتين او اكثر **متباينة لا يوافق**
بعضها بعضا فالحكم فيها ان يضرب احد الاعداد في جميع الثاني ثم يضرب
ما بلغ في جميع الثالث ثم ما بلغ في جميع **الرابع** ثم يضرب ما اجتمع في اصل
المسئلة كاربعتين وست جدات وعشرين لبات وسبعة اعام اصلها
من اربعة وعشرين للمراتين الثمن ولا يتقيم عليها ولا موافقة بين العددين
فاخذنا عدد جميع روستها واللبات الثلثان ولا يتقيم عليهن ولكن بين العددين
موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد روستين والمجرات السدس ولا يتقيم عليهن
ولكن بين العددين موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد روستين والاعام الباقية
ولا يتقيم عليهن ولا موافقة بينه وبين عدد روستهم فاخذنا جميع عدد روستهم
فحصل معنا اثنان وثلثة وخمسة وسبعة وبين هذه الاعداد مباينة فضرنا
الاثنى في الثلثة ثم المبلغ في خمسة ثم المبلغ في السبعة ثم يضرب المبلغ وهو مائة
وعشرة في اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين فيبلغ خمسة الاف واربعين فنهنا تبص
المسئلة **في جميع الطوييف** وذكر بعضهم انه قد علم بالاستقرا ان اكثر الاعداد
لا يقع علي اكثر من اربع طوييف **فصل** في معرفة بضرب كل فرد في الاعداد

المتحققين الورثة والعزما وبقين الاضياف **بين الورثة والعزما اعمال** او
 العزما لان القسمة لا تتعلق بالورثة والعزما جميعا لان المال ان وفيه بالديون فلا
 بالنسبة الي العزما وان لم يقف فلا شيء للورثة مشران كان بين المال والتصحیح
 مماثلة فالسراج والافاضل **بشهام كل وارث من التصحيح في جميع المال**
ثم اقسّم المبلغ على التصحيح فخرج من القسمة حصة ذلك الورث مثلا اذا ترك
 بغير صحیح المسئلة ثم اطلب الوفاق بين التصحيح وبين المال فان كان بينهما مباينة
 فاضرب بشهام كل وارث من التصحيح في جميع المال ثم اقسّم المبلغ على جميع التصحيح
 كزوج وابوين وابن وبنتين والمال سبعة عشر دينارا فصيح المسئلة او الاصل
 المسئلة من اثني عشر للزوج الربع لثنتي عشر عليه وللابوين الثلثان اربعة
 يستقيم عليهما وللوالد الباقي وذلك خمسة لا يستقيم علي عدد رؤسهم وذلك
 اربعة تقديرا ولا موافقة بينهما فاضرب الاربعة في اصل المسئلة يبلغ ثمانية وعشر
 فصار للزوج اثنا عشر ولكل واحد من الابوين ثمانية وللابن عشرة ولكل بنت ستة
 ثم اطلب الوفاق بين ثمانية واربعين وبين المال وسبعة عشر ولا موافقة بينهما
 فاضرب بشهام الزوج في المال واقسم الحاصل وهو مائتان واربعة على التصحيح
 وذلك ثمانية واربعون يخرج اربع دنانير وربع دينار وبقي للزوج من المال
 ثم اضرب بشهام الاب من التصحيح في اصلها واقسم الحاصل وهو مائة وستة
 وثلاثون على الثمانية والاربعين يخرج ديناران وخمسة اسداس ودينار وبقي
 للاب من المال وكذلك للام ثم اضرب بشهام الابن واقسم الحاصل وهو مائة وستون
 على الثمانية والاربعين يخرج ثلثة دنانير ونصف دينار وطشوج وبقي للابن من
 المال ثم اضرب بشهام كل بنت في الاصل واقسم الحاصل وهو خمسة وثلاثون على
 الثمانية والاربعين يخرج دينار وثلثة ارباع دينار وحبته وبقي لكل بنت من المال
واذا كان بين التصحيح والمال موافقة فاضرب بشهام كل وارث من التصحيح
في وفق المال ثم اقسّم المبلغ على هذا الضرب على وفق التصحيح

فكادو

فكادو نصيب ذلك الوارث في الوحد اي في الوجه الاول عينا ما بيناه واول
 الثاني قيد من مال موافقة لاختصاصه بالتوافق مقتضى البتة لكن ثار له
 فيه المتداخل لا يشارك المتداخلين في كسر محزبه اقل المتداخلين بهما في حكم المتوافقين
 كما اشترنا اليه فيما سلف فيجري في المتداخل الوجهان اكرانيان في التوافق واطلق
 في الاول كونه ثاملا لمعاد صوة الماثلة سو كان بين التصحيح وكل المال مباينة
 كما مر من المثال في المسئلة المذكورة او موافقة كما اذا كان المال في تلك المسئلة ثمانين
 دينارا او كان بينهما مداخل كما اذا كان المال في تلك المسئلة ايضا اربعة وعشرين
 دينارا فانه اذا ضرب في ما بين الصورتين نصيب كل وارث من التصحيح في جميع المال
 وقسم المبلغ على التصحيح كما عمل في صورة المباينة خرج منها ايضا نصيب ذلك الوارث
 من المال المفروض واعلم ان جميع ما ذكر من القواعد علي تقدير ان لا يكون في المال
 كسر اما اذا كان فيه كسر فالطريق في قسمة البسط وهو ان تقرب تصحيح المسئلة
 في مخرج الكسر وترين على الحاصل ذلك الكسر ثم تضرب العدد الذي صحت منه المسئلة
 في مخرج كسر المال ايضا ثم تقبل بالحاصلين على ما مر من الضرب والقسمة فاحصل
 حصة الوارث الواحد مثلا اذا فرضت في المسئلة المذكورة ان المخرج خمسة وعشرون
 دينارا وثلث دينار ضربنا الخمسة والعشرين في مخرج الثلث اعني بلثة فيحصل ثلثة
 وسبعون وبقيت عليه الثلث فيصير المخرج ستة وسبعين ثم ضربنا الثمانية لثي
 التصحيح في بلثة ايضا فيحصل اربعة وعشرون وح اذا ضربنا نصيب كل وارث
 من الثمانية في الستة والسبعين فقسنا المبلغ على اربعة وعشرين كان كادو
 نصيب لكل الوارث كان المال كان ستة وسبعين عددا صحيحا وكان اصل المسئلة
 من اربعة وعشرين **هذا الذي قررناه من انظر بقية اعمال الوارث نصيب كل**
ود من الورثة اما المعرفة كل طريق منهم فاضرب ما كان لكل في وفق من اصل
 المسئلة في وفق المال ثم اقسّم المبلغ الخارج من هذا الضرب على وفق التصحيح
 المسئلة ان كان بين المال وتصحيحها موافقة كما ان المال ثمانية عشر

المسألة هي ان
 والاربعين
 طساعة
 مائة
 من التصحيح

اطلب الوفاق بين الاثنين عشر وبين الثمانية عشر وبينهما موافقة بالسدس فاضرب سهم
 الزوج من اصل المسئلة وذلك ثلثه في وفق المال وذلك ثلثه واقسم الحاصل على
 وفق المسئلة وهو اثنان يخرج من القسمة اربعة دنانير ونصف دينار فهو نصيب
 الزوج من المال وكذلك اعمل سهام الابوين وسهام الاولاد على ما وصفت لك
وان كان بينهما مباينة فاضرب ما كان لكل من الزوجين في كل المال ثم اقسم الحاصل على
جميع تصحيحها فاكادج نصيب ذلك الفرق في الزوجين اي الموافقة والمباينة
 كما ان الزكاة ثمانية عشر والمسئلة بحالهما فاطلب الوفاق بين الثمانية والاربعين وبين
 الثمانية عشر تجد بينهما موافقة بالسدس فاضرب سهام الزوج وهي اثنان عشر في
 وفق المال وذلك ثلثه واقسم الحاصل وهو ستة وثلاثون على وفق التصحيح وهو ثمانية
 يخرج اربعة دنانير ونصف دينار وهي للزوج من المال ثم اضرب سهام الابوين وهي
 ثمانية في الثلثة واقسم الحاصل وهو اربعة وعشرون على الثمانية يخرج ثلثة دنانير
 وهي للاب من المال ولكن للام ثمانية عشر اضرب سهام الابوين وهي ثلثة واقسم
 الحاصل وهو ثلثون على الثمانية يخرج ثلثة دنانير وثلثة ارباع دينار وهي لابن
 من المال ثم اضرب سهام كل بنت وهي خمسة في الثلثة واقسم الحاصل وهو خمسة
 عشر على الثمانية يخرج دينار وخمسة دوايق وطسوج وهي كمال بنت من المال
 قيل ومن البين ان الوضع الطبيعي يقتضي تقسيم معرفة نصيب كل فريق على معرفة
 نصيب كل واحد منهم كادوي ذلك بينهما في الفصل السابق واجيب عنه بان
 المص نظر الى ان المقصود في القسمة ان يعطى كل واحد حقه بلا زيادة ونقصان
 فقدم ما هو الالام **واما قضا الديون فدين كل غريم بمنزلة سهم كل وارث**
في العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح يعني اذا كان الغريم متعدد او المال
 لا يفي بالديون اطلب الوفاق بين مجموع الديون وبين المال فان كان بينهما مباينة
 فاضرب دين كل غريم في جميع المال ثم اقسم الحاصل على مجموع الديون اذا كان المال
 سبعة عشر دينارا والديون ثمانية واربعون دينارا الزيد اثنان عشر دينارا والعمر

سنة

سبعة عشر دينارا ولبكره عشرون دينارا وبين سبعة عشر وثمانية واربعون مباينة
 فاضرب دين يزيد في جميع المال واقسم الحاصل وهو اثنان واربعة على مجموع الديون
 وهو ثمانية واربعون فخرج اربعة دنانير وصاع دينار وهي لزيد من المال وقس على ما
 وصفت لك دين عمرو ودين بكر وان كانت بينهما موافقة فاضرب دين كل غريم في وفق
 المال ثم اقسم الحاصل على وفق مجموع الديون فما خرج هو نصيب كل الغريم كما اذا
 كان المال ثمانية عشر وبينهما موافقة بالسدس فاضرب دين زيد في وفق المال واقسم الحاصل
 وهو ستة وثلاثون على وفق مجموع الديون وذلك ثمانية يخرج اربعة دنانير ونصف دينار
 وهي لزيد من المال وقس عليه دين عمرو ودين بكر **فصل في الخارج**
 هو في الاصطلاح اصطلاح الورثة على اخرج بعضهم منهم شيء معين من المال دون
 كمال حصته وهو جائز اذا اتوا على ما عليه كذا ذكره محمد في كتاب الصلح عن ابن عباس
 روى وذكر عن عمرو بن دينار ان احدي ثمانية الرمن بن عوف صالحا على ثمانية
 الف على ان اخرجوه من الميراث وهي ثمانية مائة اصنع بن عمرو الكلبلي التي طلقت باعده
 الرمن في مرض موته ثلث مائة وهي في المدة ثمانية مائة رضى وكانت مع ثلث
 نسوة اخر فالحكم ان يوزع ثلثها على ثلثة وثمانين الفاية رواية هي دراهم وفي رواية
 هي دنانير **صالح** على من الورثة **على شيء معلوم من المال فاطح سهم من الصلح**
 يعني مع المسئلة مع وجود المصالح ثم اخرج نصيبه من البين ثم اقسم الباقي بين ما في
 من بول الصلح من المال **على سهام الباقين** اي انصبايم من اصل المسئلة **كزوج وام**
وعم اصل المسئلة مع وجود الزوج من ستة له ثلثة وللام سهمان وللم واحد فيقيم
 المسئلة بلا انكسار **مضاح الزوج** مثلا عن النصف **على مائة ذمة الميت من المهر**
من البين واذا كان كذلك فيقسم باية المال اي ما سوي المهر بين العم والام
 اثلاثا بقدر سهامهما في اصل المسئلة وح يكون سهمان للام وسهم واحد للعم كما
 في الاصل **فان قلت** لم لم يجعل الزوج كان لم يكن لانه لا فائدة في جعله اطلاقا في المسئلة
 اذ لم ياخذ شيئا سوي فاحذه **قلت** بل فيه فائدة فانما جعلناه كان لم يكن انقلب فرحم

الام من ثلث المال لما ثلث ما يقع اذ يحسب يتقسم الباقي بينهما المتألفين لئلا يمتدح
 شهماً وانه خلاف الاجماع اذ جعلت ثلث جميع المال واذا دخل الزوج في المسئلة
 كان للام شهماً من الثلث وللم شهماً واحد فيقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة
 فيكون متوفية حقها من الميراث كذا قالوا ولا يخفى انه تعيل قاصر لانه اذا كان مكان
 العم اب لا يتغير حال الام في الصورتين فلا بد ان يقال ان المص لم يعتبر القيد المذكور
 كلياً بل اعتبره في المثال المذكور ونظائره ما يتغير حاله بالخراج والادخال هكذا
 حق للمقام ولا يلتفت الي حاقه قيل او يقال **باب الرد**
 هو في عرفهم رد الباقي من الفروض على اصحاب الفروض النسيبه عند عدم العصبية
وبوصلة العول وذلك لان في العول يفضل الشهام على المخرج وينقص حق
 اصحاب الفرائض وفي الرد يفضل المخرج على الشهام ويزداد حتى بعض اصحاب
 الفروض ومن ومن ان الاختلاف بين الاسرين المذكورين في الصورتين الا في العباس
 فقد وهبه واما قال صنده ولم يقل فيقتض لوجود الواسطة بينهما كما اذا كانت المسئلة
 عادلة لا عولية ولا ردية **ما فضل من المخرج عن الفروض** عن جنتها فيشمل ما فضل
 عن فرض واحد **ولا عصبية** ولم يقل ولا مستحق له لاحتياجه الى التقييد بان يقال من
 العصبية **يرد** ذلك الفاضل على ذي فرض **نسيبي على حسب** اي على حسب فرضه هـ ان
 تعود وان الفرد يرد الباقي عليه من غير تقدير والتقدير بالنسيبي لما مر من انه لا حظ
 للمزوجه في وقت خلاف لعثمان رضي وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما لا يرد على ابنة
 ذي فرض آخر يرث بالرحم وزاد ابن متعود رضي الله عنه اخري وقال لا يرد على بنت الابن مع
 الصلبية وعلى الاخت لاب مع الاخت وام وعلى اولاد الام مع الام وبه اخذ احمد بن
 حنبل **وبوقول علي رضي ومن وافقه** لا قول عامة الصحابة ولا قول جمهورهم **وبه**
اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت رضي الفاضل لبيت المال فلا ردة عنده وهو
 قول عروة والزوري وبه اخذ مالك والشافعي والمحققون من اصحاب ان في قولوا الحق
 اندرست بيت المال بيرة الفاضل عن ذوي الفرائض من شبه فرائضهم والا كان لبيت المال

اخرج من ابي الرد ما ان الله تعالى قدر نصيب اصحاب الفرائض بالنص فلا يجوز ان يزداد
 عليه لانه تعدد عن احدا شرعي وبان الفاضل عن فروضهم مال لا يستحق له فيكون لبيت المال
 كما اذ لم يترك وارثاً اصلاً اعتباراً للكل بالبعض وجواب الاول انه ان اريد عدم جواز
 الزيادة عليه مطلقاً فانه يجوز اذا كان بعض آخر وان اريد به عدم جوازه بالرأي فممكن ولكن
 لا يتم به التقريب لان القائل بالرد انما قال به بالنص لا بالرأي على ما استفتى عليه وجواب
 الثاني ظ فان من يرد عليه مستحق للرد بالنص لا لاية ذكره فقوله ان الفاضل حال لا يستحق
 له غير مستلزم حجة الكتاب وهو قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله
 اي بعضهم اولى بميراث بعض بسبب الرحم فلهذا الآية دللت على استحقاقهم جميع الميراث
 بوصلة الرحم واية الموارث اوجبت استحقاق جزء معلوم من المال لكل واحد منهم فوجب
 العمل بالآيتين بان يجعل لكل واحد منهم فرضه بنسبة الاية ثم يجعل ما يقع مستحقاً لهم للرحم بهذه
 الآية ولهذا لا يرد على الزوجين لانعدام الرحم في حقهما ولا يذهب عليك ان هذا الاحتياج
 ينشأ ما ذكره حيث اجابوا عن اشتداد البعض بهذه الآية على تأخير موالي العتاق عن اداء
 وذوي الارحام بيان سبب نزولها ويخصص حكمها بذلك الاعتبار والتمسك به وان عدم
 لما دخل على سعد بن ابي وقاص رضي يعبده قال اما انه لا يرثني الا ابنتي افا وصي جميع
 مالي احدث الي ان قال عم الثلث خير والثلث كثير فقد ظهر ان سعداً اعتقد ان البنت
 ترث جميع المال ولم ينكر عليه عم ومنعه عن الوصية بما زاد على الثلث مع انه لا وارث
 له الا ابنة واحدة فقول ذلك علي صحة القول بالرد اذ لو لم يستحق الزيادة على النصف
 بالرد لجوز له الوصية بالنصف ولقائل ان يقول لادلالة في قول سعيد لا يرثني الا ابنة
 يا علي انه اعتقد ان البنت ترث جميع المال اعادة لانه علي انها من جملة الورثة والفرق واضح
 وفي حديث عمر بن شعيب رضي عن ابيه عن جده ان النبي عم ورث الملا عنه عن ابنها
 اي ورثها جميع المال ولا يكون ذلك لا بطريق الرد في حديث واثلة بن الاسقع ان النبي
 عم قال يجوز المرأة ميراث لقيطتها وعتيقها والابن الذي لو عنت به **مسائل الباب**
 اي باب الرد عند القائلين به **اقسام اربعة** لان الامر لا يخلو من ان لا يكون في المسئلة

يجوز

من لا يرد عليه او يكون واياها كان من يرد عليه اما جنس واحد واكثر **احدا ان يكون**
في المسئلة جنس واحد من يرد عليه ما فضل عن الورث عند عدم من لا يرد عليه
 واذا كان كذلك فاجعل المسئلة من رؤسهم اي رؤس ذلك الجنس الواحد كما اذا
ترك بنتين لواختين او جدتين فاجعل المسئلة من اثنتين واعط كل واحدة منها
 نصف المال وهذا لان اصل الرد لما كان من جنس واحد كانا متساويين في الاستحقاق
 وجميع المال عايد اليهم على السوية فيكون القسمة على عدد رؤسهم كما في العصباء لو
 ترك ابنتين واخوين يقسم المال على عدد رؤسهم فكذا كل منهما فلان فرضهم يقسم
 على عدد رؤسهم ثم يقسم الباقي بينهم على عدد رؤسهم قسمة واحدة قطعا للمساواة والباقي
 من الاقسام اذا اجتمع جثمان او ثلثة اجناس **من يرد عليه عند عدم من لا يرد**
عليه اي الاجتماع الواقع بين من يرد عليه انما يكون بين جنسين او ثلثة اجناس لا يزيد
 لان المسئلة مع اما عايله او عايله فلا يتصور الرد فكذا لم يقل جثمان او اكثر فاجعل
المسئلة من سهاهم اي من انصبا الذين رد عليهم الباقي الماخوذة من اصل المسئلة **اي**
من اثنتين اذا كان في المسئلة ستة ان كجدة واخت لام فالتصحيح من ستة لكل
 منهما سهم بالفرضية ولا عصبية حتى يتحقق الباقي فيرد الباقي عليهما فاجعل الاثنتين اصل
 المسئلة واقسم الزكاة عليهما نصفين فكل واحدة منهما نصف المال **او** اي او اجعل المسئلة
من ثلثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولي الام مع الجدة او ولد الام مع الام ومثله
 كولي الام مع الام فقد اقيما لا حاجة اليه فانه اذا كان مع الام يكفي ولد واحد
 فالتصحيح من ستة ايضا ومجموع السهام الماخوذة للورثة المذكورة ثلثة فاجعلها اصل
 المسئلة واقسم المال اثلاثا بقدر ثلث السهام فولي الام ثلثان من المال وللجدة
 ثلثة وفي الصورة الثانية التصحيح من ستة ايضا لكن الفرضيين على العكس **ومن**
اربعة اذا كان فيها نصف وسدس كبنيت وبنت ابن او مع ام فالتصحيح ايضا من ستة ومجموع
 السهام الماخوذة منها اربعة ثلثة للبنيت واحدة لبنت الابن او الام فاجعل المسئلة من
 الاربعة واقسم المال ارباعا ثلثة ارباعها للبنيت وربع منها للام ولبنيت الابن **ومن**

من

ثمة اذا كان فيها ثلثان وسدس كبنيتين واختين اعيانيتين وام او كان في
 نصف وسدس ان كبنيت وبنت ابن وام او ثلث اخوات متفرقات او اذا كان
 فيها نصف وثلث كاخت اعيانية او عليانية مع اختين لام او مع ام فالتصحيح في هذه الصورة
 الثلث ايضا من ستة السهام التي اخذت منها خمسة ففي الاولى للبنيتين سهمان اربعة
 وللأم سهم واحد فيجعل المال اثماسا اربعة منها للبنيتين وواحد للام وفي الثانية ثلثة
 منها للبنيت وواحد لبنت الابن وواحد للام فيجعل المال اثماسا بقدر سهمها من ثلثة
 اثماسها ولبنيت الابن خمس وللأم خمس وفي الثالثة ثلثة منها للاخت من الابوين وثلاثة
 للاختين لام وكذا للام مع الاخت لاب وام سهمان فيجعل الثلثة اصل المسئلة ويقسم المال
 اثماسا قطعا للمساواة ثلثان القسمة على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فذاك
 وان لم يستقم كما اذا خلف بنتا وثلث بنات ابن فثلثة اسهم يستقيم عليها ولبنات
 الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن كان تصحيح المسئلة على قياس ما عرفت فاصرف الثلثة
 اعني عدد رؤسهن انكسر عليه في اصل المسئلة وهي الاربعة فيصير اثني عشر للبنيت منها تسعة
 ولبنات الابن ثلثة منقسمه عليهن **والثالث** من اقسام الاربعة **ان يكون مع الاول**
 اي مع الجنس الواحد من يرد عليه **من لا يرد عليه** كاحد الزوجين لما بين هذا القسم اثنتان
 في بيان حكمه فقال **اعط فرض من لا يرد عليه من اقل محارجه** ثم قسم الباقي من ذلك
 المخرج على عدد رؤس من يرد عليه فاكنت تقسم جميع المال على عدد رؤسهم اذا لم يزدوا
 عن لا يرد عليه **فان استقام الباقي على عدد رؤس من يرد عليه فيها فخذها**
 او رجب رجة بثلث الاستقامة ونعمت بي لحصول المقصود **بلا ضرب كزوج**
وثلث بنات اقل محارجه من لا يرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد منها
 بقية ثلثة وهي منقسمه على عدد رؤسهن البنات وان لم يستقم ذلك الباقي على عدد
 رؤس من يرد عليهم **فاضرب** على قياس ما مر في باب التصحيح **وفق رؤسهم** اي
 رؤس من يرد عليهم **ان وافقت** تلك الرؤس **الباقي في محارجه فرض من لا يرد عليه**
 من قارب سهمها فاحصل يصح منه المسئلة فكانه عاقل عن ان قوله الآتي فالمبلغ

تصح المسئلة يانها عن التفصيل ثمة فانهم **كزوج وستة بنات** فان اقل
 خرج فرض من لا يرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد منها بقى ثلثه فلا
 يستقيم على عدد رؤس البنات لكن بينهما موافقة بالثالث اذا عجرة للداخلية
 كما عرفت فاضرب وفق عدد رؤسهن ومواتن في الاربعة يبلغ ثمانية فللمزوج
 منها اثنا عشر وللبنات ستة **والا** اي وان لم يوافق عدد رؤسهن الباقي **فاضرب**
كل عدد رؤسهن في مخرج فرض من لا يرد عليه فالمبلغ الحاصل من الضرب
 على التقديس **تصح المسئلة** وقد مضى مثا موافقة فذكر مثا المتبا
 بقوله **كزوج وخمس بنات** اصل هذه الصورة ايضا من اثني عشر لاجتماع الزوج
 والثلثين لكن يرد ثمانية الصورتين السابقتين الي الاربعة التي هي اقل خارج
 من لا يرد عليه فاذا اعطينا الزوج واحد منها بقى ثلثه فلا يستقيم على البنات
 بل بينهما وبين عدد الرؤس مباينة ففرض بنا كل عدد رؤسهن في مخرج من لا يرد على
 اي الاربعة فحصل عشرون ومنها تصح المسئلة **والرابع** من الاقسام المذكورة
 ان يكون **مع الثاني** اي مع اجتماع جنسين او ثلثة ممن يرد عليه **من لا يرد عليه** وانما
 اكتفي باجتماع جنسين او ثلثة بنا على ان الاستقراء ل على انه لا يوجد مسئلة
 يرد عليها اربع طوائف اعني ممن يرد عليه فلا يتجه ما قيل بل يوجد كما اذا ترك
 زوجة واما اوجهه وبنات وبنات ابن **فاقسم ثمانية من مخرج فرض من لا**
يورد عليه على مسئلة من يرد عليه فان استقام الباقية من ذلك المخرج على
 هذه المسئلة **ففيها** اي حصل المطا من غير ضرب لان الباقي حق من يرد عليهم بقدر
 سهامهم فيقسم على ثلثتهم فما اصاب سهمها واحد فهو لصاحب ذلك السهم وما
 اصاب سهمين فهو لصاحبها فاذا استقام الباقية على ثلثتهم لم يحجبهم منها الا
 على ذلك نعم يكن ان يستقيم على ثلثتهم ولا يستقيم ما اصاب كل جنس على عدد
 رؤسهم فيحتاج هناك الى الضرب كما ستعرف **وهذا** الذي ذكر من اجتماع جنسين
 او ثلثة ممن يرد عليه مع من لا يرد عليه ومن استقامة الباقية **في صورة واحدة وهي**

ان يكون

ان يكون الزوجات اي لجنستها واحدة كانت او متعددة **الزوج** ويكون الباقي
 بين من يرد عليه اثنا عشر وهذا لان الباقية من مخرج فرض من لا يرد عليه اما ان يكون
 بان يكون المخرج اثنين كما اذا اعطي الزوج النصف والواحد انما يستقيم على ثلثي
 يرد عليه اذا كان اهل الردة راشدا واحدا فيكون المسئلة من القسم الثالث واما ان يكون
 ثلثة بان يكون المخرج اربعة كما اعطي احد الزوجين الربع فان كان صاحب الربع الزوج
 فان كانت البنات الموجودة معه مفردات فالمسئلة من القسم الثالث ايضا وان كن
 مع ذي فرض آخر فيكون مسئلة من يرد عليه اربعا او اخا ساءا والثلثة لا يستقيم على الاربعة
 ولا على الخمسة وان كان صاحب الربع الزوجة فهذا يتصور الاستقامة كما ذكره ولهذا
 قيده بالزوجات واما سبعة كما اذا كان المخرج ثمانية تعطي الزوجة ثمانية وسبعة
 والاستقامة لا يتصور هنا ايضا لان مسئلة من يرد عليه لا يجاوز الخمسة كما مر والسبعة
 لا يستقيم على عدد اقل منها فلمناقاة وهذا في صورة واحدة **كزوج واربعة بنات**
وست اخوات لام فان اقل مخرج فرض من لا يرد عليه اربعة فاذا اخذت الزوجة
 سهمها بقى ثلثة ومسئلة من يرد عليه ايضا ثلثة لان الجدات السدس وللأخوات لام
 الثلث فالمسئلة الباقية يستقيم على مسئلة من يرد عليه لكن نصيب الجدات واحد فلا
 يستقيم عليهن بل بينهما مباينة فحفظنا عدد رؤسهن وكما نصيب الاخوات
 ومواتن لا يستقيم عليهن لكن بين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف
 فرددنا عدد رؤسهن الي نصفها ثم طلبنا التوافق بين اعداد الرؤس والجدات
 ولم نحدها فرضنا وفق رؤس الاخوات وهو الملائمة في كل عدد رؤس الجدات
 وهو الاربعة فحصل اثني عشر ثم ضربناها بالاربعة التي مخرج فرض من لا يرد عليه
 فصار ثمانية واربعين منها تصح المسئلة **وان لم يستقم** فابعد من مخرج فرض
 من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه **فاضرب جميع مسئلة من يرد عليها بمخرج فرض من**
لا يرد عليه فالمبلغ الحاصل بهذا الضرب **مخرج فرض من يرد عليه** اي فربق من يرد
 عليه وانما لم يقل فالمبلغ يتحقق المسئلة لانها لا تقب بعد فان بعد الضرب قد يكثر

شهام طائفة على رءسهم محتاج الى ضرب آخر ليحل المسئلة **كادرج زوجات**
وتتبع بنات وست جدات فالمسئلة من اربع وعشرين وهي ردية فردا الى
 الثمانية لانها اقل خرج فرض من لا يرد عليه ونرفع فرض من لا يرد عليه وهو الثمن اليه
 فينتج سبعة ومسئلة من يرد على خمسة لما عرفت والسبعة لا يستقيم على خمسة فخرج
 جميع مسئلة من يرد عليه في خرج فرض من لا يرد عليه فالخامس وهو اربعون
 خرج فرض من يرد عليه ومن لا يرد عليه شرذا اردت ان تعرف حصته كل واحد من المخرجين
 من هذا المبلغ الذي هو مخرج فرض الفريقين فاسلك طريقا اشار اليه بقوله **ثم ضرب**
شهام من لا يرد عليه من اقل خارج فرضه **مسئلة من يرد عليه** فابالغ بقوله
 وذلك لاننا ضربنا مسئلة من يرد عليه في اقل خارج فرض من لا يرد عليه فيكون الى اصل
 من ضرب سهامه من هذا الاقل في المضروب الذي هو تلك المسئلة حصته من المبلغ
 الذي حصل من ضرب هذا المضروب في المخرج الاقل عينا قياسا ما تحققته فيما
 مر **واضرب ايضا سهام كل فريق من يرد عليه** من مثلثتهم **فيما يقع من مخرج**
فرض من لا يرد عليه فيكون الحاصل بضرب ذلك الفريق من يرد عليه وذلك
 لان حق كل فريق من يرد عليه انما هو في الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه بقدر
 سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك المخرج واحد فاذا ضربناه في
 في الخمسة التي هي مسئلة من يرد عليه كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجات من المخرج
 وللبنات من المسئلة المذكورة اربعة فاذا ضربناه فيما يلي من مخرج فرد من لا يرد
 عليه وهو سبعة بلغ ثمانية وعشرين فهي اثنان من الاربعين والجدات من المسئلة
 المذكورة واحد فاذا ضربناه في السبعة كان سبعة فهي الجدات فقد استقام بهذا
 القول فرض الفريقين وان لم يستقم على اتحاد كل فريق فذلك **وان انكسر السهام**
 الماخوذة من مخرج فرض الفريقين **على البعض** او جميع **مسئلة بالاحوال**
 السبعة **المذكورة** في باب التجميع وفي هذا المثال بين رءس الفريقين وانضبا بهم
 سبانية اذ للزوجات الاربع خمسة وللبنات التسع ثمانية وعشرون والجدات

الستة سبعة لكن رءس الزوجات موافقة لرءس الجدات بالاضف فيض نصف
 احدهما في الآخر فحصل اثني عشر وهو موافقة لرءس البنات بالمثل فيض نصف هذا
 الحاصل في مخرج فرض الفريقين اي اربعين فبلغ الف واربع مائة واربعين فيض
 نصيب الزوجات من الاربعين وهو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وثلاثون
 لكل زوجة خمسة واربعين ويضرب نصيب البنات منه وهو ثمانية وعشرون
 فيه فحصل الف وثمانية لكل بنت مائة واثنان عشر ويضرب نصيب الجدات منه وهو
 ستة فيحصل مائتان واثنان وعشرون فكل جدة اثنان واربعون وانما لم يفرق
 في القسم الرابع الموافقة اصلا لان الباقي من احد الزوجين اما واحد او ثلثة او سبعة
 لما مر ان المخرج اما اثنان او اربعة او ثمانية ومسئلة من يرد عليه اما اثنان او ثلثة
 او اربعة او خمسة كما سلف تصوير فلا يتصور الموافقة **باب 8**
مقاسمة الجدة المقاسمة المفاعلة من القسمة وفي القسمة بين الجدة والاخوة
 والاخوات خلاف بين المجتهدين منهم من اشتهر ومنهم من لقيا ومن تردد فيها
 وهذا الباب لبيان الاختلاف فيها وبيان الاحكام المتفرعة عينا بتويفا فتلقت
 الباب بها لينتظم اصل الميثب والثاني كما لا يخفى **قال ابو بكر الصديق رضي**
الله عنه ومن وافقه من الصحابة لم يقل ومن تابعه لان المجتهد لا يتبع المجتهد
 الاخر بل قد يوافقه الا عند البعض بشرط ان يكون الاخر اعلم ذكر في اخر شرح المقادير
 ان عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اخذ بيد علي رضي الله عنه وقال ييا يعني
 على كتاب الله تعالى وشنة رسوله وشيرة الشيخين فقال على رضي الله عنه
 على كتاب الله وشنة رسوله واجتهد رأيي شر قال مثل ذلك لعثمان فاجابهم
 الى ما ادعاه وكرره عليه ماثلث مرات فاجابها الجواب الاول فباع عثمان رءس وتابع
 الناس ورضوا بما مائة وقول علي رءس واجتهد رأيي ليس خلا فامنه في امامة الشيخ
 بل كان دأبا الى انه لا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد اخر بل عليه اتباع اجتهاده وكان من
 مزب عثمان وعبد الرحمن رءس ان يكون اذا كان الاخر اعلم وابصر بوجه الفتا

بنو الاعيان وبنو العلات من الاخوة والاخوات خصهما بالذكر لان بينهما الاختلاف
لا يرتون مع الجد بخلاف **لا يرتون مع اجد** كما لا يرتون مع الاب بل اجد يحرم المال
كله كالاب **وسند قول ابي حنيفة** ر. ح. وشرح وعطا وعبد الله بن عتبة وابن
مسعود وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وقتادة وابن سيرين و
ابن مزيه والحنبل ومحمد بن ثابت وعلي وابن مسعود
واما استد القول الي زيد بن ثابت ر. ح. لانه ارضى الصحابة بشهادته عم وايضا
ما اختار الامامان في القسمة قوله دون قول علي وابن مسعود **يرثون**
مع اجد وهو قولهما وقول مالك والساق في عا حجب اختلافهم في كيفية
القسمة واما اختلفت في المسئلة المذكورة لاشباهة حال اجد فانه يشبه اجد
من وجه عا معني ان اولاد الام يحبون باجد وان اجد اذا زوج الصغير والصغيرة
فبلغا لاختيار لهما كما اذا زوجهما الاب وللاولاد لا في النكاح مع قيام
الجد في ظاهر الرواية كالاب واجد يطلب حد القذف كالاب واجد يتصرف
في المال والنفس كالاب ولا يقتل اجد بالفرع كالاب ولا يرثي الجد في الرحم
كاليرثي الاب ولا يتزوج حليمة اجد لحليمة الاب ودفع الزكاة الي اجد لا يكو
كالاب ولا يقبل شهادته اجد لئلا فلتة كالاب وتصح استيلاء اجد كالاب عند
عدمه ويشبه الاخ من وجه عا معني ان الصغير اذا كان له اب وام فحسب
النفقة على الاب ولو كان له ام وجد فالنفقة عليهما اثلاثا عا اعتبار الميراث
كالاخ ولا يفرض النفقة على اجد المعتز كالاخ وللأبجب صدقة فطر الصغير
على اجد كالاخ والصغير لا يصير مسلما باسلام اجد كالاخ واجد لو اقر بنا فلتة
وابنه حي لا يصح كالاخ واجد لا يجزى لئلا فلتة الي نواحي نفقة كالاخ فلا مكان
تعارض هذه الاحكام اختلف الصحابة وغيرهم من المجتهدين وتوقف بعضهم
كما توقف ابو حنيفة في مسئلة الدهر ووقت اكلان واطفال المسكين والخينة
لتعارض الدالة كذا في ترايض الامام طهر الدين الترتيب ولقوة الاختلاف

بين الصحابة رموان الله عليهم اجمعين امتنع بعض العلماء عن الضم في اجد وكرهوا
الكلام فيه واما عامة العلماء فتوا في اجد فاختار محمد بن مسلمة ان يفيض فيه الاصطلاح
واختار ابو نصر البوسني ان الاخوة اولي واختار الشيخ الامام طهر الدين الرغيباني
ان اجد اولي وهو اختيار محمد بن ابراهيم الميمني والفقهاء ابي اسحق المصيري والفا
الامام ابي علي السفي واختار شمس الائمة السرخسي قولهما وقال الترمذاني الحسن
عندي ما اختاره الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري ان يدفع اليه ما جمعه
عليه الصحابة وهو اكد ويصلح هذه الباقية وقيل انما اختار ابو حنيفة قوله
لي بكر ر. ح. لانه ثبت عليه ولم يتعارض عنه الرواية بخلاف غيره فانه روي ان عمر بن
الله عنه قضي في اجد سبعين قضية يخالف بعضها بعضها وفي رواية اخري بمائة قضية
وفيه ان ما ذكر ليس من وجوه الترجيح فان العبرة عندنا بقوة دليل القول لا بقوة القائل
وبشأنه عا القول وهذا ظاهر عند من له خبرة في الأصول وروي ان عمر ر. ح. كان يقول
اولا مثل قوله اني بكر ر. ح. ثم خالفه في ذلك ولكنه لم يحكم عا حكم بل كان علي ترد حجة
روي عنه انه قال وددت ان رسول الله عم عاد الينا فبين لنا اجد والكلالة والاب
الربا وروي انه كان يكره ان يذكر عنده من ريفته اجد حجة صار حجة لجمع الضمان
رموان الله عليهم اجمعين وشاورهم فيها فقال زيد بن ثابت يا امير المؤمنين لا تجعل شجرة
خرج منها غصن وخرج من الغصن غصنان فاي شيء جعل اجد اولي من الاخ وقد
عليه وادي سأل فاستعجب منه شعبه واستعجب من الشعب شعنتان فماذا جعل اجد
اولي من الاخ فقام عمر فخطب الناس فقال بل سمع احدكم اذ راي النبي عم
قضي الجد شي فقام رجل من القوم وقال مايت فقني له بالترس وقال آخر فقني
له بالثب وقال آخر بالنصف وقال الآخر جميع المال فقال عمر رضي الله عنه لكل منهم
بعد ما اجابته من كان من الورثة فقال لا ادري فقال عمر ر. ح. لا ادري وروي انه قال
لو بقيت حيا الي جمعة اخري اجعل حكم اجد ما يحكم فيه العجايز ولم يبق حيا الي جمعة اخري
واشتمد فبقوا الامر بهما وروي انه جمع الصحابة في بيت وقال لا يدرككم من ان يتفقوا

في اجد علي شي وجلس علي الباب ح الدرس ف قطعت حية من سقف البيت وحملت
 عليهم فخرجوا من عورين وتفرقوا فقات عمر رضي الله تعالى ارتفاع هذا الخلاف
 ولما طعن واشرف علي الموت قال للناس احفظوا عني ثلثه لا اقول في الكلالة شيئا
 ولا اقول في اجد شيئا ولا استخلف احدا واعلم ان زبدين ثابت وعلي وابن مسعود
 وان انفقوا علي تورث بين الاعيان والعلات مع اجد لكنهم اختلفوا في كيفية القسمة
 فعند علي رص اجد يقاسمهم ما لم ينقص حظه من الترس فاذا انتقص يعطي له الترس
 والباقي بين الاخوة والاخوان لان الاب لا ينتقص حظه من الترس فكذلك اجد
 فاذا كان مع اخوان لاب وام او ثلث او اربعة فالمقاسمة خير له واذا كانوا خمسة فهي الترس
 سواء وان كانوا ستة فالترس خير وعند ابن مسعود رص اجد يقاسمهم ما لم ينقص
 حظه من الثلث وافق زيدا وبه العلات لا يعقد بهم في المقاسمة مع بين الاعيان
 وافق فيه عليا رص والاخوان المستفردات ذوات فروض كما عند عليا رص وحض المص
 قوله زيد بالذكور لانه ذهب اليه جميع عظيم من عالم الامه واختاره بعض المباح
 للفتوي ولان الامام من اخذ به فغني ان يختاره المصلحة لانه خير فيما خالفها با حيف
 مرج فقات **وعند زبدين ثابت رص اجد مع بين الاعيان او العلات افضل الاخير**
من المقاسمة ومن ثلث جميع المال اذ لم يختلط بهم صاحب فرض **وتفسير المقاسمة**
ان يجعل اجد في القسمة كاحد الاخوة فيقسم المال بينه وبين الاخوات للذكر مثل
 حظ الانثيين ويجعل نصيبه مع اخوة كنصيب واحد منهم وذلك لما مر انه شبه الاب
 من جهة ويشبه الاخ من جهة اخري فراعينا الشبهين فجعلناه كالاب في حجب الاخوة لام
 وكالاخ في قسمة الميراث ان كانت المقاسمة خيرا له وان لم يكن خيرا له اعطيناه ثلث المال
 لانه اذا قسم المال بين الابوين يعطي للاب ضعف ما يعطي للام وموجب ذلك ان يعطي
 للجد ضعف ما يعطي للجد وكان يعطي لها الترس وضعفه الثلث فاذا كان مع اجد
 اخ واحد فالمقاسمة خير له من الثلث لانه ياخذ بها النصف فاذا كان مع اخوان فمسا
 متساويان واذا كان مع ثلثه فالثلث خير له اذ يحياخذ بالمقاسمة الربع واذا كان مع

اختان لاب وام او ثلث فالمقاسمة خير له وان كان مع اربع اخوات فمساو وان زاد
 الاخوات علي الاربع كان الثلث خيرا له **وبه العلات يدخلون في القسمة مع بين الاعيان**
اخوان اجد فاذا اجد اجد نصيبه فبنوا العلات يخرجون من البين خايبين بغير
شيء والباقي من المال بعد نصيب اجد بين الاعيان يتقاسمون فيما بينهم للذكر
 مثل حظ الانثيين وهذا لان بين العلات يردون مع حال عدم بين الاعيان وان لم
 يردوا معهم واذا كانوا ورثه مع اجد لابد من اعتبارهم في حقه واذا لم يكونوا ورثه
 مع بين الاعيان لابد من اسقاط اعتبارهم في حق بين الاعيان بعد اظهر نصيب
 اجد ويجوز مثل هذا الاعتبار كما في ام واخوين احدهما لاب وام والاخر لاب ان للام
 الترس فاعتبر الاخ لاب في حق الام مما كان وارثا معها وان لم يعتبر في حق الاخ لاب
 وام حتي كان الباقي بعد فرض الام له دون الاخ لاب وكما في ابوين واخوين يعتبر الاخ
 مع الابوين لينقص نصيب الام دون الاستحقاق فكذلك ههنا كذا في فرايض التمرثي
 الاستثنائ من قوله يخرجون **اذا كانت بين الاعيان اخت واحدة احدث**
مقدار فرضها استثناف **نصف الكل** بدل عن فرضها **بعد نصيب اجد** لان حظ
 الاخت لاب وام اذا كانت واحدة لا يراد علي النصف ولا ينقص عنده مع وجود
 العلات فياخذ فرضها كاملا **فان يقع منه اي من مقدار فرضها شيء فليج العلات** لان الا
 لاب وام لا حق لها فيما زاد علي النصف **والا فلا شيء لهم** وانما قال مقدار فرضها لان
 الاخوات لاب وام قصرن عصيته مع اجد عند زيد فلا يقع لهن فرض عنده الا في المثلث الاكبر
 لما وقف عليه **اخذ لاب وام واخين لاب فيقع للاختين لاب عشر المال**
ويصح من عشرين بيان ذلك ان المقاسمة ههنا خير فجعل اجد بمنزلة اخ فكان في المثلث
 خمس اخوات فالمسألة من خمسة للجد سهمان وللأخت الاعيان نصف الكل ومو اثنتان
 ونصف فوقع اكثر النصف في المسألة فيجب ان يضرب المسألة في مخرج الكسرين اثنتين
 فحصل عشرة فللجد اربعة وللأعيان خمسة فيقع واحد ومو غير مستقيم على الاختير
 لاب وام فيضرب عدد ردهما في المسألة فيحصل عشرون فللجد ثمانية وللأعيان عشرة

ولكل علية واحد **ولو كانت في المسئلة المذكورة اختا واحدة لاب** مكان الاختين
لاب لم يبق لها شيء لان المقاسمة بينهما خير فيجعل المال نصفين نصف له ونصف
للاخت الا عيانا فيه فلا شيء للعلائية **فان قلت** لم يجعل المسئلة عايله للاخت **العلائية**
كما في الاكدرية **قلت** العلائية تصير عصبية باجد عند زيد رزم ولا عول للعصبية
وانما عالت المسئلة الاكدرية لنفع اجد والنفع هنا عدم العول **واذا اخلط بهم رزم**
اي اذا اخلط باجد والاخوة من بين الاعيان او العلائية او منها في الصورة المضادة
كما مر صاحب فرض **فاجد بمناسجرات الاور الثلثة** التي هي المقاسمة وثلاث ما بقي
وشرس الكل **بعد فرض ذي السهم** اي يدفع اليه سهم ثم يعطى للجد ما هو الا لنفع
له من الثلثة المذكورة وهو اما المقاسمة كزوج وحب واخ للزوج النصف والباقي
بين الجد والاخ فالمقاسمة خير له اذ بها يصير له نصف الباقية وهو ربع المال
وان اعطى له ثلث ما بقى او سدس الكل يصير له سدس المال **واما ثلث ما بقى كجد**
وجدة واخت واخوين للجدة السدس والباقي للجد مع الاخت والاخوين ثلث ما
بقى خير له اذ بالمقاسمة يصير له سبعاً وخمسة وموتهم وثلث استباع سهم وان اعطى له ثلث
ما بقى يصير له سهم وثلثا سهم واذا اعطى شرس الكل يصير له سهم **واما سدس الكل**
كجد وجدة وبنيت واخوين للبنيت النصف والجدة السدس والباقي للجد مع الاخوين
وشرس الكل خير له اذ به يصير له سهم من السدس وبالمقاسمة يصير له ثلث سهم وكذا بثلث
ما بقى يصير له ثلثا سهم **واذا كان ثلث الباقية خيراً له ولم يكن** اي ثلث الباقية محجاً
فاضرب بخرجيه اي خرج الثلث في اصل المسئلة وموتته فيبلغ ثمانية عشر منها
تفتح المسئلة **ولو تركت جدًا ورجلاً وبناتاً واماً واخاً** لاب وام اولاب للزوج الزوج
ولبنيت النصف وللام السدس اصلها من ثلثة عشر وفي سهم فان قاسمنا بينهما صار
له ثلثا سهم وان اعطيناه ثلث ما بقى صار له ثلث سهم وان اعطينا سدس الكل صار له
سهمان **فالسهم خير له وتقول المسئلة الي ثلث عشر** لما عرفت ان المسئلة من
عشر فلبنيت ستة وللزوج ثلثه وللام اثنان والجد اثنان فلا بد ان نقول المسئلة

ثلث عشر

ثلث عشر ومن قال ان يبقى للام واحد ولا بد لها من اثنين لان حقها السدس فيراد على
اثنين عشر واحد فيصير ثلثة عشر فكانه زعم ان بين اصحاب الفأضي ترتيب حتى تعين بقا
الواحد للام ولا يخفى فساد **ولا شيء للاخت** لانها تصير عصبية مع البنات وكذا مع اجد
ولا يعال المسئلة للعصبات واما اخذ اجد السدس فيها لفرضية لا بالعصوبة وهذه المسئلة
من المسئلة التي كان السدس فيها خير للجد وقد مر معنا لها الا انها ذكرت منها لفائدة
اخرى هي ان الاخت لاب وام اولاب وان لم يكن محجوبة باجد لكنها لا تترث معه في بعض
المسائل عارض كما في هذه المسئلة وموافقاً كون السدس خيراً للجد ان يجعل اجد حصة
فرض لا يبقى شيء للعصبية وسياتي في تمه هذا الكلام **واعلم ان زيد بن ثابت لا يجعل**
الاخت لاب وام صاحبة فرض مع اجد بل يجعلها معه عصبية الا في المسئلة الاكدرية
فانه يجعلها صاحب فرض مع اجد انما سميت هذه المسئلة اكدرية لانها واقعة اقرباً
من بين اكدروا وانما نسبت اليها للزاجية على زيد من وجه فيها وقيل ان فقيرها من بين
اكدر كان يحتج من هب زيد مصر في الفأضي فسأله عبد الملك بن مروان عن
هذه المسئلة فاحطاً في جوابها فنسبت الي قبيلة قاله الخليل صاحب العين وقيل
اسم المتول كان اكدراً ما قيل انها تكدرت على اصحاب الفأضي او اجد كدرت على
الاخت نصيبها او تكدرت قوله زيد فيها فلا وجه لواحد منها لان اكدراً لم يوجد من
التكدر والتكدير فان لغت الموت من التكدير والتكدر المكدر والمكدر اصل
العراق يشبهونها غير شهرتها واهل المدينة يشبهونها ام القروح لانها كلما ازدادت
بناتاً وبني زوج وام وجد واخت لاب وام ولاب للزوج النصف وللام الثلث
والجد السدس وللأخت النصف ثم يضم اجد نصيبه الي نصيب الاخت فيقسم
بمجموع النصيبين **لذا ذكر مثل خط الاثنين** وذلك لان المقاسمة خير للجد من السدس وثلث
الباقية وهذه المسئلة اصلها من ستة لاجتماع النصف والثلث والسدس **وتقول الي**
سبعة وتفتح من سبعة وعشرين لان الثلثة من الستة للزوج والاثنين للام والواحد
الباقية للجد فلم يبق للاخت شيء فزودنا نصف المسئلة عليها للاخت فصارت سبعة ومجموع

نصيب الجدة والاخت اربعة وروثها ثلثه تقدير لان الجدة بمنزلة الاختين ولا يتقسم
اربعة على الثلث فتضرب عدد الورث في اصل المسئلة وعولها فيحصل تسعة وعشرون فللجد
منها تسعة وللأم ستة وللجد ثلثه وللأخت تسعة ثم يجمع نصيبهما فيقتسم بينهما اثلاثا
للكر مثل حظ الانثيين فيعطي الجدة ثمانية والاخت اربعة وانما جعلها صاحبة فرضا
كيلا يجرم عن الميراث حرمانها لعدم المانع بخلاف المسئلة السابقة فان وجود البنت
تمنع مانع وجعلها عصبية انتهى لانه لو لم يجعلها كذلك يصيب نصيبها لثلاث امثال
نصيب الجدة وذلك لا يجوز لان الجدة بمنزلة الاخ عنده **ولو كان مكان الاخت اخ**
اواختان فلا عول ولا اكرمية اما على الاول فلان الاخ عصبية قطعا فلا تقاس
المسئلة لاجله واتهم الباقي عن فرض الزوج والام خير للمجد فلا اكرمية ايضا واما
على الثاني فلان الاختين بحبان الام من الثلث الى السدس فالمسئلة من ستة
ثلثه للزوج وواحد للام وواحد للاختين وبينهما مائة فيضرب عدد رؤوسها
في المسئلة حتى يحصل ثمانية عشر فيخرج منه المسئلة بلا عول بخلاف الاكرمية اذ لم
يبق فيها للاخت شي فوجب ان تعال على الوجه المأخوذ كونه ولا اكرمية ايضا
باب ٩ المنايا مستحقة فاعلة من النسخ بمعنى النقل كما في نسخ
الكتاب او الازالة كما في نسخ الديار وروية الاصطلاح فنقل سهام الورث
قبل قسمة المال الي من يخلفهم وقال النسخ الاول الي نسخ آخر والي تفصيل هذا
اشار بقوله **ولو صار بعض الانصبا ميراثا قبل القسمة** يعني لو مات بعض ذوي
الانصبا قبل القسمة وصار نصيبه ميراثا لورثته فالحال للزوج من ان يكون ورثة الميت
الثاني هم ورثة الميت الاول والا على الاول لا يخ من ان يغير القسمة والا على
الاختين فيقسم قسمة واحدة لعدم الفائدة في التكرار كما اذا ترك بنين وبنات
من امرأة واحدة ثم مات احد البنين او احدي البنات قبل القسمة ولا وارث له
سوي الاخوة والاخوات فان قسمة التركة بين الباقيين على صفة واحدة للذكر
مثل حظ الانثيين فتكتفي بقسمة واحدة وعلى الثاني كما اذا ترك ابنا من امرأة وثلاث

بنات

بنات من اخري ثم ماتت احدي البنات وخلفت مؤلا اعيه الاخ لآب والاختين
من الابوين وعلى الثالث كما في ذكره بقوله **زوج وبنات وام فالت**
الزوج قبل القسمة عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت قبلها ايضا
ابوين وبنات وجددة وهي ام المرأة التي ماتت او لا ثم ماتت **بعضه الجدة**
عن زوج واخوين انما ذكره مثالا لصيرورة بعض الانصبا وميراثا قبل القسمة
فلهذا ذكره مقدمه ثم بهذا الاصل الذي يخرج به الاحكام المتعلقة بذلك المثال
فقال **فلا اصل فيه** اي ينادى كمن صيرورة بعض الانصبا ميراثا قبل القسمة **ان يغير القسمة**
لابد من هذا القيد اخراجا للنوع الاخير **وان تصح مسئلة الميت الاول** بالقواعد
الثالثة **ويعطي سهم كل وارث من التصحيح** ثم يصحح مسئلة الميت الثاني بتلك
القواعد ايضا **ويظهر بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح ثلثة احوال**
هي المماثلة والموافقة والمباينة **فان استقام** سبب المماثلة **فما في يده** من التصحيح الاول
على التصحيح الثاني فلا حاجة الي الضرب لما مر في باب التصحيح من ان سهام كل فرض
اذا انقسمت عليهم بلاكثر لا يحتاج الي الضرب وذلك ان تصحيح الميت الاول بمسئلة
بمنزلة اصل المسئلة ثم وتصحيح الميت الثاني بمنزلة رأس الفرق المقسوم عليهم ثم
وما في يد الميت الثاني بمنزلة سهامهم من اصل المسئلة ثم فكا ان ثمة ستة كان سهام كل
فرق منقسمه عليهم بلاكثر لا يحتاج الي الضرب فكذلك ما كان في يد الميت
الثاني مستقيما على تصحيح مسئلة لا يحتاج الي الضرب كما في المسيلتين المذكورتين وذلك
لان المسئلة الاولى ردة به لانه يقي سهم من ثلثه عشر ولا صاحب له فيجب رده على الميت
والام بقدر سهامها فاذا ردتنا المسئلة الي اقل خارج من لا يرد عليه صارت
اربعة فاذا اخذ الزوج منها واحد بثلثه فلا يتقسم على الاربعة اليه هي سهام
البنت والام بل بينهما مائة فيضرب هذه السهام اليه هي بمنزلة الرأس في ذلك الاقل
فيحصل ستة عشر للزوج اربعة وللبنات تسعة وللأم ثلثه ثم تلك الاربعة التي هي
للزوجة منقصة على ورثة المذكورين فلزوجته واحد منها والام ثلث كما بقى وهو ايضا

واحد والابيه اثنان فاستقام ما كان في يد الزوج من النصف الاول على النصف
 الثاني وصحت المثلان من النصف الاول **وان لم يتقم ما في يده من النصف**
 الاول على النصف الثاني **فانظر فان كان بينهما موافقة فاقرب وفق النصف**
الثاني في جميع الاول كان في باب النصف ميتة انكر على طائفة واحدة ولكن
 بين شهماهم وورثهم موافقة بضرب وفق عدد دورس من انكر عليهم في اصل المسألة
 فلك ذلك همنا لما انكر ما في يد الميت الثاني على النصف مسألة وبينهما موافقة بضرب
 وفق النصف الثاني في النصف الاول فالمبلغ مخرج المسألة كما اذا ماتت البنت
 ايضا في المثال المذكور وخلفت كاذكر ابين وبنت واحدة وفي يد الميت تسعة ونفص
 مئيلتها ستة والتسعة لا يتقم على التسعة ولكن بينهما موافقة بالثلث فيضرب ثلث
 الستة في ستة عشر فالمبلغ وموالتان وثلاثون مخرج المسألة فمن كان شهماهم من ستة
 عشر وهم ورثة الميت الاول فشهماهم مضروبة في وفق مسألة البنت وموالتان فما
 حصل نصيبهم ومن كان شهماهم من ستة وهم ورثة الميت الثاني فشهماهم مضروبة
 في وفق ما في يد الميت وموالتان فما حصل نصيبهم وقد كان للميت ثلثة من ستة عشر فقربها
 في اثنين يبلغ ستة وفي لها وكان للزوج منها اربعة بضربها في اثنين تبلغ ثمانية هي له ورثة
 على ورثة فلزوجته منها سمان والابيه اربعة وللامه سمان وكان لكل واحد من ابني البنت
 سمان منها بضربها في الثلثة وهي وفق ما في يد البنت صارت ستة وفي له وكان لبنتها
 منها سهم واحد بضربها في الثلثة لا يزيد عليها فهي لها وكان لجدها منها ايضا سهم واحد
 بضربها في الثلثة لا يزيد عليها ايضا فهي لها وقد كان لها باعتبار كونها اما لمن مات اولاً ستة
 من اثنين وثلثين في يد الجدة تسعة **فان كان بينهما اي بين ما في يده من النصف الاول**
 وبين النصف الثاني **مباينه فاضرب كل النصف الثاني في كل النصف الاول** كان في
 باب النصف ميتة كان بين شهماهم وورثهم مباينة بضرب كل عدد دورس من انكر
 عليهم في اصل المسألة كذلك همنا لما كان بين ما في يده وبين النصف مسألة مباينة بضرب
 كل النصف الثاني في كل النصف الاول كما اذا ماتت في المثال المذكور الجدة اليه بي ام

الموأة المتوفاة اولاً عن زوج واخوين وفي يد تسعة ونفص مسألتها اربعة وبينهما
 مباينه فاضرب الاربعة في النصف الثاني بقايعه الاثنين والثلثين تبلغ ما به وثمانية وعشرون
 فهي مخرج المسألة فمن كان له نصيب من الاثنين والثلثين فنصيبه مضروب في الاربعة
 الحقة هي مسألة الجدة ومن كان له نصيب من الاربعة فنصيبه مضروب في التسعة الحقة
 هي جميع ما كان في يد الجدة وقد كان لامرأة الميت الثاني من الاثنين والثلثين سمان
 بضربها في الاربعة تبلغ ثمانية وفي لها وكان لابيها منها اربعة بضربها في الاربعة تبلغ ستة
 عشر وفي له وكان لامه منها سمان بضربها في الاربعة تبلغ ثمانية وفي لها وكان لكل
 واحد من ابني الميت الثالث منها ستة بضربها في الاربعة تبلغ اربعة وعشرون وفي له
 وكان لبنتها منها ثلثة بضربها في الاربعة تبلغ اثني عشر وفي لها وكان للزوج الميت
 الرابع من الاربعة اليه مسألتها سمان بضربها في التسعة الحقة كانت في يد ما تبلغ
 ثمانية عشر وفي له وكان لكل واحد من اخوي الميت الرابع منها سهم واحد بضربه في
 التسعة لا يزيد عليها وفي له **فالمبلغ الحاصل من كل واحد من الطرفين على تقدير**
الموافقة والمباينة مخرج المسألة ثم شرع في بيان ما يفعل عند الحاجة الى
 تعيين نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ على قياس ما ذكر في تعيين انصاف
 الورثة من النصف فقال **شهماهم ورثة الميت الاول** من النصف مسألة **بضرب**
المضروب اعني في النصف الثاني على تقدير المباينة اوفي وفقه على تقدير الموأة
 فيكون الحاصل من ضرب سهم كل وارث منهم في هذا المضروب نصيبه من المبلغ المذكور كما تو
 تفصيله في مثال التوافق والتباين والسبب فيه ان النصف الثاني ووفقه هما من ثلثة
 المضروب في اصل المسألة **ورثهم ورثة الميت الثاني** من النصف مسألة تضرب **في كل ما**
يتي في يده على تقدير المباينة اوفي وفقه على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهم
 كل واحد منهم فيما ذكر نصيبه من ذلك المبلغ كما ثبت عليه في التفصيل السابق وذلك لان
 حق ورثة الميت الثاني انما هو في يده فصار سهم كل واحد منهم مضروبة فيه **وان مات**
ثالث من الورثة قبل القسمة فاجعل المبلغ اي المبلغ الذي صح فيه المسألة الاوكل

والثانية مقام تصحيح المسئلة **الاولى** واجعل المسئلة **الثالثة** المتعلقة بالميت **الثاني**
مقام المسئلة الثانية في العمل لان الميت الاول والثاني صار ميتا واحدا فيصير الميت
 الثالث ثانيا في العمل **في الرابعة والخامسة وما فوقها** كذلك وان جعل المسئلة
 الاول والرابع واحدا والرابع والخامس ثانيا وكذلك في كل مرتبة اعلم ان المص لما ذكر في اصل
 الباب الاستقامة والموافقة والمباينة بين نصيب الميت الثاني وتصحيحه وضع المسئلة
 ذات بطون اربعة يجعل البطن الثاني نظيرا للاستقامة والبطن الثالث نظيرا
 للموافقة والبطن الرابع نظيرا للمباينة وذلك لما عرفت ان تصحيح الميت الاول
 والثاني صار تصحيحا واحدا وصار الميت واحد وصار الميت الثالث ثانيا
 وعلمنا القياس حال الرابع والخامس وما بعدهما وينبغي ان يعلم ان بعدد
 المناسخة مقصدان وجهين بان يموت متعاقبة كما فعلناه سابقا او بان يموت
 وارث ثم وارث هذا الوارث وحكم العمل في صورتين واحد بلا تفاوت
باب ذوي الارحام لا حاجة لي ذكر التورث منها كما لم يكن حاجة
 اليه في باب العصباء والرحم في الاصل منبت الولد ووعاؤه في البطن ثم سمي القرابة
 والوصلة من جهة الولاد رجحا كما في المغرب ومعناه في الاصطلاح قد ذكر فيما سبق
كان اكثر الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين التعريف في الصحابة للعهد والمعهود
 المحبسون منهم وقد حكم القاضي الامام علاء الدين التهرقندي اتفاق الخلفاء الراشدين
 علي قريشهم ومنهم ابن مسعود ومعاذ بن جبل وابو الدرداء وابو عبيدة بن الجراح وابن عباس
 رضي الله عنهم والروايات عنه وعن التابعين علقه والاسود وابراهيم وشريح والحسن وابي
 سيرين ومجاهد وطاوس وعبد الله بن مسروق وجابر بن زيد **يرون تورث**
ذوي الارحام وبها اخذ اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن زفر وعيسى
 ابن ابان ومن تابعهم وافقهم ابن ابي ليلى **وقال زيد بن ثابت** وابن عباس في رواية
 شافعي وسعيد بن مسيب وسعيد بن جبير **لا ميراث لذوي الارحام ويوضع المال** اذا هم
 المال للمهود وهو ما يعطى لهم عند القايلى بتورثهم ومن غفل عن هذا قل عند عدم اصحاب

الغائب والعصباء ثم ان عدم صاحب الغرض السببه ليس بشرط في الوضع المذكور كما
 عرفت انه لا حظ له من الرد **في بيت المال وبها اخذ مالك والثاني** في بيت المال فان
 بايات الميراث فاقه تعالى بين فيها نصيب اصحاب الغائب والعصباء ولم يذكر لذوي
 الارحام شيئا وما كان ذلك لئلا يكون لهم حق ليين ومن جعل لهم حقا فقد زاد على
 النص والزيادة على النص نسخ ونسخ الكتاب لا يجوز بخبر الواحد والقياس وما روي
 انه عم خرج الي قبا يستخبر الله تعالى في ميراث العمة والحالة فزل على الوحي ان لا ميراث
 لهما وفي رواية اخرى انه عم قال في جواب من سأل عن ميراث العمة والحالة اجبر في جبر ايل انه
 لا شيء لهما واجتبه المبتنون بقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في
 كتاب الله **باب** اي بعضهم اولى بميراث بعض عن غيره اي في حكم الله لما عرفت
 انه نزل ناسخا للتوارث بالاولاد والهجرة فثبت الميراث لذوي الارحام بلا فصل بين
 من له فرض او نصيب منهم وبين من لا فرض ولا نصيب فيكون تورثهم مذكورا في
 الكتاب لا منزوكا واما احتجاجهم بما روي عنه عم انه قال الله ورسوله يولي من اموالهم
 له والحال وارث من لا وارث له والمراد الاثبات دون النفي من قبيل ما يقال انما الله
 حيله من لاجله له بدالة سياق المقال وما روي انه عم جعل ميراث ثابت بن الخطاب
 لابن اخته ابي لبابة بن عبد المنزل روى فقد اشار الخصم الي رده في تضاعيف
 استدلاله حيث قال والزيادة على النص نسخ ونسخ الكتاب لا يجوز بخبر الواحد لا يقال
 انه ليس من قبيل الزيادة على نص الكتاب لما عرفت ان نص الكتاب غير ساكت عنه
 لانه رجوع الي التمسك بالادلة الاول فتأمل واما الجواب عن تمسك النافين بالخبر فيبان
 يقال انه معارض بما روي في ترجيح معناه لان ما روي عنه ثابت وما روي عنه نافع
 والمثبت مقدم على النافي عند التعارض على ما تقرره في موضعه وبان يقال ان ما روي عنه
 على ما قيل نزول قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض لا بان يقال انه محمول
 على العمة والحالة لا لثرتان مع عصبته ولا مع ذي فرض من يرد عليه لانه نفت في مستغني
 عنه **وذوي الارحام اصناف اربعة الاول منها الميت** اي ينسب الي الميت **والميت**

اولاد البنات وان سفلوا ذكورا كانوا **اواناثا** واولاد بنات الابن كذلك
والثاني منها ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد الساقطون اي الفاسدون
وان علوا كاب ام الميت واب اب امه **والجدات** الساقطات اي الفاسدات وان
علون كام اب ام الميت وام ام اب امه **والثالث** منها ينتمي الي ابوي الميت
وهو **اولاد الاخوات** وان سفلوا ذكورا كانوا **اواناثا** وبنات الاخوة وان سفلن
وهو **الاخوة لام** وان سفلوا واغا اطلق الاخوة والاخوات في المثالين ان
ليثا ولا من لاب وام ومن لاب ومن لام وفي الاخوة ههنا بقوله لام لان يكن
الاخوة لاب وام اولاب من العصبات والرابع منها **ينتمي لاجدي الميت** فربما كانا
او بعيدين فيتناول ما ينتمي بواسطة ابوي جدي الميت ومن فوقهما ولا بد من
هذا التعميم لانهم ايضا من ذوي الارحام من قال بما اب الاب وام الام فقد
اخطا او جودته فربما ينتمي كانا او بعيدتين فيتناول ما ينتمي بواسطة ابوي جده
ومن فوقهما ولا بد من هذا التعميم لانهم ايضا من ذوي الارحام من قال بما اب الاب
وام الام فقد اخطا **وم الامام لام والعات والاخوال والخالات** قيد الامام لأم
ليخرج من لاب وام ومن لاب فانهم عصبات واطلق العات والاخوال ليتناول من لاب وام
ومن لاب ومن لام **فهو لا** يعني الاصناف المذكورة **وبنت عمه لاب وام اولاب او**
عم ابيها وجهه او من فوقه كذلك اي بشرط ان لاب وام اولاب وبنات ابائهم
اي ابائهم الامام **وابنا ابائهم** وان سفلوا لا بد من ذكر هذه البنات لانها ايضا من
ذوي الارحام **وكل من يرثيهم** بالمذكورين فهو يتناول من اشترنا اليهم في الاصناف
السهة بقولنا وان علوا وان سفلوا وكذا يتناول اولاد الصنف الرابع واولاد البنات
التي ذكرت بعده **الي الميت ذوو الارحام** لم يقل من ذوي الارحام لما فيه من ايهام
عدم الاختصار وموثاب بالاشتراف التام ولما اختلفت الروايات عن ابي حنيفة في تقدم
بعض الاصناف على بعضها شار بقوله **قوي ابو ليثان وعبيد بن اهان عن محمد**
ابن الحسن عن ابي حنيفة ان اقرب الاصناف الي الميت واولادهم بالميراث

الصنف الثالث

الصنف الثاني للاحاجة الي ان يقال وان علوا لانه باطلاقة ينتظم العاديات
منه وكذا للاحاجة في قوله **ثم الاول** الي ان يقال وان سفلوا وكذا قوله **ثم الثالث**
واما الرابع فابعد الاصناف المذكورة عن المذكورة فذلك لم يقل ثم الرابع **وروي**
ابو يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابن سماعة عن محمد بن الحسن
عن ابي حنيفة ان اقربهم الاول ثم الثاني ثم الثالث كترتيب العصباء
فانه يقدم منهم الاصل ثم الفرع ثم فرع الاصل القريب ثم فرع الاصل البعيد وهو
المأخوذ يعني للمفتي وهو ظاهر الروايات ومنهم من قال ان ما نقل عن ابي حنيفة
أولا قوله الاول وما نقل عنه ثانيا قوله الأخير ولا يذهب عليك ان هذا ترجيح
لاحد القولين المذكورين على الآخر لا توفيق بينهما وجب القول الاول ان الجد اب
الام اقوي سببا من اولاد البنات لان اللينة التي في درجة اعمى ام الام صاحب فرض
دون اللينة التي في درجة ابن الميت وهي بنت الميت فانها الميت بصاحبة فرض وايضا
الجد ابو الام يساوي ولد الميت في الاتصال بالميت بواسطة واحدة ثم الجدة زيادة في
حكماجة قالوا لا ينعى ما يتخلف ولد الميت فانه يقتضى به فيكون مقدما عليه
ووجه الثاني ان ذوي الارحام يرثون على سبيل التعصيب من وجهه اذ يقدم
منهم الاقرب فالاقرب فوجب ان يعتبروا في التورث بالعصبات من كل وجه
وقدم في العصبات من كل وجه لبوا ابنا الميت على الجد اب الاب وسائر العصباء
وان كان هذا الجدة لا يقتضى به وابن الابن يقتضى به فكذلك ذوي الارحام يقدم
اولاد الميت على الجد اب الام **وعندما** اي عند ابي يوسف ومحمد **الصنف الثالث**
مقدم على الجد اب الام فقدمه على الجدة الفاسدة بالطريق الاولى لان هذا
لا يناسب اصلا وهو ان الجدة تقياسم الاخوة والاخوات اذا كانت المقاسة
غيره ووجب هذا ان يقدم الصنف الثالث عليه واما ابو حنيفة فقد جري
على قياس مذهبه من سقوط بني الأعيان والعلات والاحفاف مطلقا بالجد
على ما مر **فصل في الصنف الاول واولادهم بالميراث اقربهم الي**

الميت كينت البنت فانها اولي من بنت بنت الابن لان واسطة الاولى حرة
 وواسطة الثانية ثتتاف وهو قول اهل القرابة وهو ابو حنيفة وصاحبه وزفر
 وعيسى بن ابان ووجهه ان استحقاقهم باعتبار معني العصبية وهذا يقدم
 الاقرب فالاقرب ويحق الواحد جميع المال وفي العصبية الحقيقية يكون زيادة
 القرب تارة بقرب الدرجة واخرى بقوة السب كما في تقديم البنت على الابوة
 فكذلك في معني العصبية يثبت التقديم بقرب الدرجة كما يثبت بقوة السب
 في الصورة المذكورة يكون المال كله لبنت الابن وفي قول اهل التزويل وعلم لغة
 والشعبي ومثروق وشريك والحن بن زياد ومن وافقهم انهم يوزون المدي
 منزلة المدي به في الاستحقاق ويثبتوا اهل التزويل فيجعلون المال بينهما كما
 ترك بنتا وبنت ابن فيكون المال بينهما ارباعا على قياس قول علي رضي الله عنه
 ثلثة ارباعه لبنت البنت وربعه لبنت بنت الابن لا يري الرد على بنت الابن
 مع بنت الصليب واما استداثا على قياس قول ابن مسعود فثمة استداث لبنت
 البنت لانه لا يري الرد على بنت الابن مع الصليب ووجه التزويل ان الاستحقاق
 لا يمكن اثباته بالراي ولا نص من كتاب ولا من السنة ولا اجماع فلا طريق
 سوى اقامة المدي به ليشب له الاستحقاق الذي كان ثابتا للمدي به فنصيب كلتي
 اصل ينقل الي فرع الابري ان من كان منهم ولد الصاحب فرض اولعصبته كان او
 من ليس كذلك وليس ذلك الا باعتبار المدي به واورد علي بن ابي روي الى قول
 فاحش وهو حان الميراث يكون المدي به رقيقا او كافرا ولا يجوز ان يكون الانسان
 محروما عن الميراث لمعني في غيره وفي قول اهل الرجم نوح بن دناج وجيش بن
 مبشر المال بينهما انصافا لان الاستحقاق لهم بالوصف العام وهو الرجم
 الثابت بقوله تعالى واولوا الارحام وفي هذا الوصف الاقرب والابعد سواء **وان**
استوا في الدرجة فولد صاحب الفرض لم يقل فولد الوارث لعمود الرجم
 وايضا لا يمكن ان يكون ذوالرجم في هذا الصنف ولد العصبية ففي تخصيص صاحب

وسواء لبنت بنت
 الابن هو

الفرض

الفرض بالذكر تنبيه على ذلك **اولي من ولد ذوي الارحام كينت بنت الابن فانها**
اولي من ابن بنت البنت لانها ولد صاحبة فرض وهو ولد ذات رحم وهذا لان ولد
 صاحب فرض اقرب حكما والرجح بالقراب حقيقة ان وجد وان لم يوجد فالاقرب حكما
وان استوت درجاتهم في القرب وان لم يكن فيهم مع ذلك الاستواء ولد صاحب
فرض كينت ابن البنت وابن بنت البنت او كان كلام ولده اي ولد صاحب فرض كان
 البنت وبنت البنت **فعند اي يوسف** وهو رواية شاذة عن ابي حنيفة رحمه الله
 واحد الروايتين عن الحسن **يعتبر ابدان الفروع** المتفاوتة الدرجات المذكورة
ونقسم المال عليهم باعتبار حال ذكورتهم وانوثتهم **سواء انفقت صفة الفروع في**
الذكورة والانوثة كما في المثال الاخير واختلفت كما في المثال المذكور فتبيل فان
 كانت ذكورا فقط او اناثا فقط او اوا في القسمة وان كانوا مختلطين فللذكر مثل
 حظ الانثيين ولا يعتبر صفات اصولهم **ومحمد يعتبر ابدان الفروع ان انفقت صفة**
الاصول فيهما موافقا له اي لايه يوسف **ويعتبر الاصول ان اختلفت صفاتهم**
ويعطي الفروع ميراث الاصول مخالفا له وهو اشر الروايتين عن ابي حنيفة
 والظاهر من مذهبه ورواية اخري عن الحسن وباعبار هذه الرواية عد عن اهل التزويل
 وجه قول اي يوسف ان استحقاق الفروع انما يكون لمعني فيهم للمعني في غيرهم وذلك
 المعني هو القرابة التي هي في ابدان الفروع وقد اتحدت اجمعة اصنافا وهي الاولاد فثبت
 فيما بينهم وان اختلفت الصفة في الاصول لا يري ان صفة الكفر والرق غير معتبرة
 في المدي به بل انما يعتبر في المدي فكذا صفة الذكورة والانوثة يعتبر فيه فقط ووجه
 قول محمد اتفاق الصحابة على ان للعمة الثلث وللخالثة الثلث ولو كان الاعتبار بابدان
 الفروع لكان المال بينهما نصفين فظهر ان الاعتبار في القسمة هو المدي به فانه لا
 في العمة والام في الحالة وايضا فذا تفقا يعنى في المدي به **فاذا ترك الميت ابن بنت**
وبنت بنت فعند اي يوسف **المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار**
الابدان اي ابدان الفروع وصفاتهم فثلثا المال لابن البنت وثلثه لبنت البنت وعنده

الاستحقاق

عذابي يوسف يقسم المال بين الفروع استباعا باعتبار ابدانهم لان البنين
 كادع بنات فكل من البنات الثلث منهم واحد وكل من الابنين ستمان وعند محمد
 يقسم على اعلالا خلافا اعني في البطن الثاني استباعا باعتبار عدد الفروع في
 الاصول وذلك لان البطن الثاني ابن وبناتان وفسر الابن بنتان فيصير الابن
 بعد اعتبار عدد الفروع ابين وفسر احد البنين ابان فبا اعتبار تعدد الفروع
 كانت بنتين فيرفع اربعة استباع المال الى الابن وبتبعان الى البنت التي يورث
 فرفعها وبيع الى البنت الاخرى ثم جعل البطن الثاني طائفتين **فغزو** اي عنده
اربعة استباعه اي استباع المال لبنتي بنت ابن البنت اذ هي نصيب جدما
 وهو الابن الذي جعل ابين في البطن الثاني **وثلاثة استباعه** وهو نصيب
 البنيتين اللتين تنزلت احداهما منزلة البنين في البطن المذكور **يقسم علي ولديها**
في البطن الثالث انصافا لان البنت التي في الثالث باعتبار تعدد فروعها صار
 كبنيتين فتساوت الابن الذي في الثالث فيعطي كل واحد منهما نصف ثلث الاستباع
 وهو سبع ونصف سبع فيكون **نصفه** اي نصف المقتسوم الذي هو ثلثه الاستباع
لبنت ابن بنت البنت نصيب ايهما وهو الابن الذي كان في البطن الثالث
والنصف الاخر لابنة بنت بنت البنت نصيب ايهما وهي البنت التي تساق
 الابن في البطن الثالث **وتتبع المسئلة من ثمانية وعشرين** لان اصل المسئلة على ما
 عرفت من سبعة وانكر نصيب البنيتين عند التقسيم علي ولديها مناصفة فضرب
 مخرج النصف في المسئلة فحصل اربعة عشر فمنها البنتي بنت ابن البنت ثمانية
 نصيب جدما ولبنت ابن بنت البنت ثلثة نصيب ايهما ولا يبي بنت البنت
 ثلثة نصيب ايهما **لكن** الثلاثة لا تقسم عليها ففرضنا عدد مروتها في الاربعة عشر
 حصل ثمانية وعشرون فمنها تتبع المسئلة **وقول محمد اشهر الروايتين**
عن ابي حنيفة في جميع احكام ذوي الارحام فالعذر بقوله اولي وعليه الفتوى
 ذكره في الكافي لان مناجا اختاروا قول ابي يوسف تيسيرا على الفقهاء

وعلى ائمة

وعلى ائمة خوارزم ايضا عليه على ما ذكره صاحب الشروطين في فرائضه **تذييل للفصل**
الاول وتتميم لمباحث النصف الاول **وعلى ما راجعهم الله يعتبرون الجاهلية النور**
 اي توريث ذوي الارحام فالتعريف للتعهد غير ان ابا يوسف يعتبرهما في ابدان
الفروع حيث يقسم المال على الفروع ابتداء فيعتبر الجاهات فيهم هذا على احدى الروايات
 عنه وهو الصحيح وبه اخذ شيخنا ماوراء النهر وعيا روايته اخري عنه لا يعتبر الجاهات
 ويرث ذووهم بجملة واحدة كما هو مذهب في الجاهات على ما مر بيانه وبه اخذ شيخنا
 العراقي وخراسان والفرق على الصحيح بين ما نحن فيه وبين الجاهات ان الاستحقاق هناك
 بالفرضية وتعدد الجاهات لا يرد اد في بصرين ومنها ما يعفي العسوية فيعتبر بالاستحقاق
 بحقيقة العسوية وقد اعتبر فيها تعدد الجاهات تارة للترجيح كالاخوة لاب وام مع الاخوة
 لاب واخري للاستحقاق كالاخ لام اذا كان ابن عم فانه يعتبر في الاستحقاق السببان معا فلهذا
 فيما نحن بصده يعبر السببان جميعا لكنه يعتبر بتعدد الجاهات في ابدان الفروع لما ذكرنا **ومحمد**
الجاهات في الاصول حيث يقسم المال على اول بطن اخذت في الاصول وباخذ العود
 في الاصول من الفروع ثم يجعل الذكور والاناث طائفتين على ما مر كما اذا ترك بنت بنت بنت
 وبما ايضا بنتا ابن وترك ايضا ابن بنت بنت **بعض هذه الصور**
ص عند ابي يوسف يكون المال بينهم اي بين الابن
ب والبنين **ثلاثة** لانها ذواتا جنتين فكأنهما بنتان
ب من جهة الام وبنتان اخريان من جهة الاب **وج** صار
ب الميت كما ترك **الربع بنات وابنا** واحدا فيكون ثلثناه
 اي ثلثا المال للبنيتين ذواتي الجنتين وثلثه لابن ذي الجهة الواحدة **وعند**
محمد يقسم المال بينهم على ثمانية وعشرين منها للبنين **ثان** وعشرون منها
 ستة عشر منها من قبل ايهما وستة اسهم من قبل ايهما ولابن ستة اسهم من
 قبل امه وهذا ان الفتنة او لا على البطن الثاني فان اعلالا خلافا هناك وفيه ابان
 وثلاث بنات فغزوا فيكون استباعا لابن اربعة استباعه ينزل الى الابان ويقسم

ويعطى البنت وثلثه
 اباء البنين ينزل
 الى الابان

على الابن والبنين ارباعا والثلاثة لا يستقيم على الاربعة فنضرب الاربعة
 في التبعة فيصير ثمانية وعشرون ثم نضع المسئلة **فصل في الصنف**
الثاني من ذوي الارحام **اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت من اي جهة كان**
 اي سواء كان من جهة الاب او من جهة الام وقد مزوجه ذلك فاب الام اولى من
 اب ام الام وكذا اب ام الاب اولى من اب ام ام الاب واب الام اولى من اب ام
 الاب وقس على ذلك حال اجدات **وعند الاستواء درجات القرب من كان يد**
 الى الميت بوارث فهو اولى بمن يدي اليه بغير لقوة واستطاعة **عند اي سهل الفرج**
وابي فضل الخفاف وعلي بن عتيبي الجعفي فعندهم يكون اب ام الام اولى من
 اب اب الام لان استطاعة وهي حجة صحيحة ترتب وواسطة من في درجته وهي حجة
 فاسد لا يرتفع مع ام الام **خلافا لابي سليمان الموزجاني وابي علي البستي** وعند
 في الصورة المذكورة يكون المال بينهما اثلاثا لثلاثة اب اب الام وثلاثة اب ام الام لان
 الاعتبار في القسمة الاول بطن يقع فيه الخلاف ثم ينقل بضرب كل الي من يدي
 به كذا قيل وفيه ان الجدة الفاسد لا يرتفع مع حجة الصحيحة وقال صدر الشهد
 فتاواه لان الاجداد انما لا يترجح بكونه مدليا الى الميت بوارث بخلاف
 الاولاد وذكر الغزنوي فرقا بينهما فقال لو قلنا بالترجيح لا ذي ذلك
 الى جعل المنيوع تبعا لتبعه وانه خلاف المعقول ومثل هذا لا يلزم في الاولاد وفيه
 ان الواطئة وان كانت تبعا وجودا لكنها القوي من متبوعه حكما لا يري ان المنيوع
 يتقدمها والعبرة بالقوة في حكم الشرع لا في الوجود **وان استوت درجاتهم**
 في القرب والبعد **وليس فيهم من يدي بوارث** كاب اب ام الاب وام اب ام الاب
او كان كلهم يدلون بوارث كاب ام اب اب الاب واب ام ام الاب **واتفقت**
صفة من يدلون هم المراد بالصفة المذكورة والاثوثة كما في المشار الاول فان
 اجد واجدة فيه متحدان فيمن يديان به فلا يتصور هناك اختلاف في صفة المدة
 به **واتخذت قرابتهم** بان يكونوا كلهم من جانب الاب او من جانب الام كما في المثال

المذكور **فالقسم** يحسب ابا ابا ان كانوا ذكورا واناثا فبالسوية وان كانوا مختلفين
 فلكل كمثل حظ الانثيين فيجعل المال في ذلك المثال اثلاثا لثلاثة اب اب ام الاب
 وثلاثة لام اب ام الاب **وان اختلفت** يعني مع الاستواء في الدرجة **صفة من يدلون**
بهم كما في المثال الثاني **يقسم على الاول** بطن **اختلفت** اي يقسم بينهم على ان الذكر
 مثل حظ الانثيين ثم يجعل الذكور والاناث طائفتين **كما في الصنف الاول وان**
اختلفت قرابتهم يعني مع الاستواء في الدرجة كما اب ام اب الاب ولم اب اب الام
فالثلاث لقاربة الاب وهو نصيب الاب **والثالث لقاربة الام** وهو نصيب الام
 لان من يدي بالاب يقوم مقامه ومن يدي بالام يقوم مقامها **اشترايا اصاب كل فرق**
يقسم بينهم كما لو اتحدت قرابتهم اي يقسم الثمان على ذوي قرابة الاب والام
 على ذوي قرابة الام والثالث على ذوي قرابة الام على قياس ما عرفت في اتحاد
 القرابة وبالمجمل اما ان هناك استواء الدرجة اولا في الثاني الاقرب اولى
 وعلى الاول اما ان يتخذ القرابة اولا فعلى الثاني المال اثلاثا وعلى الاول
 ان اتفقت صفة الاصول فالقسمة على الاب والام والافق تقسم على اغللك
 الخلاف كما في الصنف الاول **فصل في الصنف الثالث الحكم فيهم**
كالحكم في الصنف الاول اعني اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت فثبت
 الاخت اولى من ابن بنت الاخ **وان استوا واي في القرب فولد العصبية او**
من ولد ذوي الارحام عند محمد رحمه الله على الاطلاق وعند ابي يوسف
ان لم يكن ولد ذي الرحم ذاهجتان ذكره في الخلاصة وانما قال فولد العصبية
 ولم يقل فولد الوارث لان ولد صاحب الفرض لا يتصور في درجة ولد ذوي الرحم
 فان ولد صاحب الفرض في البطن الاول من اولاد الاقوات فقط وولد ذي
 الرحم في البطن الثاني وما بعده فلا يتصور اجتماعهما في درجة بخلاف ولد
 العصبية فانه يتصور في درجة ولد ذي الرحم كبنات ابن اخ وابن بنت اخ **كلامها**
اب وام اولاد او احد من الاب وام والاخر الاب المال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد

العتية ولو كان لام كان المال ستمما للذكر مثل حظ الانثيين عند ابي يوسف
باعتبار الابدان لان الميراث للفروع والاصل في باب الارث تفضل الذكر على الانثى
 وانما ترك مديا في الاصول بفتح النون وهو قوله تعالى ثم شركا في الثلث فلا يلحق بهم
 ما ليس في معناتهم من جميع الوجوه وليس الفروع في معناتهم من جميع الوجوه اذ لا يرثون
 بالقرينة شيئا وايضا يورث ذوي الارحام على ما عرفت بمعنى العصبية فيفضل
 فيه الذكر على الانثى كما في حقيقة العصبية وعند محمد وهو ظاهر الرواية **المال بينهما**
انصافا باعتبار الاصول لانهما استحقاتهما للميراث بقربته الام وباعتبار هذه القواعد
 لا يفضل الذكر على الانثى اصلا بل ربما يفضل الانثى عليه فان ام الام ترث ولا يرث
 معها اب الام فان لم يفضل الانثى منهما فلا اقل من التناوي اعتبارا بالمدى
 وان استووا في القرب وليس فيهم ولد عصبته كبنات بنت الاخ وابنت الاخ
 او كان كلهم اولاد العصبات كبنات اب الاخ لاب وام اولاد او كان بعضهم ولد
 العصبية وبعضهم ولد صاحب الفرض كبنات الاخ لاب وام وبنت الاخ لام **قابو**
يوسف يعتبر الاقوي يعني في القرابة وهو الظاهر من قول ابي حنيفة فعنده
 من كان اصله اخا لاب وام اولى من كان اصله اخا لاب فقط او لام فقط فبنات
 بنت اخت لاب وام اولى من بنت بنت اخ لاب وكذا من كان اصله اخا لاب او لاما
 من كان اصله اخا لام كما سيجرد عليك تفصله **ومحمد يقسم المال على الاخوة**
والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجماعات في الاصول وهو رواية عن ابي
 حنيفة فاما صاحب كل فريق من تلك الاصول **يقسم بين فروعهم كما في النصف**
الاول على ما نقرر هناك ثم انه اورد مثالا واذا والي قول الامامين فيه فقال **كا اذا**
ترك ثلث بنات اخوة متفرقات اي بعضهم لاب وام وبعضهم لاب فقط وبعضهم
 لام **وثلث بنان وثلث بنات اخوات متفرقات بهذه الصور**
 اخ لاب وام اخ لاب اخ لام اخ لاب اخ لام
 بنت بنت بنت بنت بنت

عند ابي

عند ابي يوسف يقسم كل المال بين فروع بين الاعيان ثم بين فروع
 بين العلات ثم بين فروع بين الاخفاء للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا
باعتبار الابدان اي ابدان الفروع وصفاتهم فيقدم فروع بين الاعيان على غيرهم
 كقوله قرأ بهم فيجعل المال ارباعا ويعطي ابن الاخت لاب وام ربعين وبنت الاخ لاب
 وام ربعا وبنت الاخت لاب وام ربعا آخر وان لم يوجد فروع بين الاعيان هـ
 يقسم المال على فروع بين العلات باعتبار ابدانهم لقوة قرابة الاب فيجعل المال
 بينهم ايضا ارباعا ربعا لابن الاخت لاب وربع لبنت الاخ لاب وربع آخر لبنت
 الاخت لاب وان لم يوجد فروع بين العلات يقسم المال على فروع بين الاخفاء ارباعا
 ايضا باعتبار الابدان فتصح المسألة من اربعة **وعند محمد يقسم ثلث المال بين**
فروع بني الاخفاء على السوية الملائق لا استواء اصولهم في الفتنة هذا وجه
 المسألة واما وجه التثليث فلان العدو في فروع اللغات الاخفاء فيه اثنان فكانت
 هناك احدى الام فملاحت ثلثا ثلث وثلث الثلث للاخ الاخفاء فيندفع نصيب كل
 الى فرعه **والباقي** اي ثلث المال يقسم بين فروع بين الاعيان **انصافا لا اعتبار عدد**
الفروع في الاصول فيجعل الاخت الاعيانة ايضا بمنزلة اختين نصف المال لهما
 ونصف للاخ الاعيان في وج يكون **نصفه** اي نصف الباقي من فروع بين الاخفاء
لبنت الاخ نصيب ابيها والنصف الآخر من ذلك الباقي يقسم بين ولي
الاخت لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لاتفاق الاصل
 فيها واما بنو العلات فيجوزون بيني الاعيان كما سبق وتصح المسألة عن محمد من تسعة
 لان اصلها من ثلث واحد منها بين الاخفاء الثلثة ولا انتفاعه واثنان بين الاعيان
 واحد بيني الاخ لاب وام وواحد لولدي الاخت وبين الواحد وعددا ايضا ما بينه
 الابن بمنزلة بنتين تقديره فالعدد ثلثه فالملك ربعين وبين روست الطاليعين
 مماثلة فربما عدد احدهما في اصل المسألة فحصل تسعة ثلثه منها بين الاخفاء الثلثة
 لكل واحد منهم سهم وثلثه لبنت الاخ **ولو ترك ثلث بنات بني اخوة متفرقات بهذه الصور**

الاعيان واثان البن
 الاخت الاعيان وواحد
 لبنت الاخت

مسألة المال كله لبنت ابن الاخ لاب وام بالانفاق لاني
 اخ لاب وام اخ لاب اخ لام ولد العقيقة فيقدم على بنت ابن الاخ لام ولها ايضا قوة القرا
 اس اس اس فقدم على بنت ابن الاخ لاب ايضا ثم انهم يعتبرون ايجلهم
 بنت بنت بنت مع عدد الفروع في الاصول في هذا الصنف ايضا فاذا تركت بنت
 اخ لاب وبنتي ابن اخ لاب وبها ايضا بنتا بنت اخ لاب وام وترك ايضا بنت
 اخ لاب وام **مسألة** الصورة اخ لاب اخ لاب اخ لاب اخ لاب اخ لاب
 فالمال كله لبنتي بنت الاخ لا عيايه عند ابي س ابن بنت بنت
 يوسف وينقسم على الاصول مع اعتبار ايجلهم ابن بنت
 وعدد الفروع عند محمد فاصل المثل عنده من ستة لوجود التسلسل والنسب والى
 فواحد للاخت لام والى بنته للاخت لا عيايه اذ بعد اعتبار العدد كانا اختان والواحد
 الباقي بين الاخ والاخت لذلك مثل حفظ الانثى بطريق العصوبة وان اعتبرنا
 عدد بنتي ابن الاخ لاب فيها كانت كاخت لاب فالواحد الباقي يكون بينه وبين
 الاخ نصفين فوقع الكسر النصف فخرج على اصل المثل فحصل اثنا عشر فمما
 للاختين من الابوين فيدفع الى بنت ابيها والاثان الباقيان بين الاخت والاخت
 فيدفع واحد الى بنت الاخ وواحد الى بنتي بنت الاخت وهو غير مستقيم عليها فصرف
 عددهما في اثني عشر فحصل اربعة وعشرون فستة عشر لبنتي بنت الاعيايين
 من جهة امها واثان لها ايضا من جهة ابيها واربعة لبنت ابن الاخت لام واثان لابن
 بنت الاخ لاب **فصل في الصنف الرابع الحكم فيهم انه اذا انفردوا**
منهم اشحق المال كله لعدم المزاج ووجود الرحم وانما ذكر هذا الحكم العام لجميع
 الاصناف في بعد الاصناف ليعلم بنوته في استوى بالطريق الاولى وانما لم يذكر الا في
 منها لان جميعهم في درجة واحدة انما الاختلاف في اولادهم وقد افردهم فصل على حدة
واذا اجتمعوا وكان جيز قرايتهم متخذا بان يكون الكل من جانب واحد كالعات
 فان من جانب الاب او الاخوال والخالات فانهم من جانب الام فالقوي منهم

في القرابة **اولي بالاجماع اعني ان من كان لاب وام اولي بالمراث من كان**
لاب ومن كان لاب اولي ممن كان لام وانما لم يذكر الامام لام مهن لان الحكم
 بان الاقوي اولي لا يتصور في ذلك فان الم لاب وام اولاب ليس من ذوي الارحام
 ومن غفل عن هذا ذكرهم عقيب العات وانما ان المعصية فيه **ذكورا كانوا او**
اناثا يعني لا عبرة للذكورة مهن انما الترجيح بقوة القرابة فالقوي يترشح
 وان كان اثني على غيره وان كان ذكر او ان كان نوا ذكورا واناثا فاختلط وجهه
 قرايتهم متخذه **واستوت قرايتهم في القوة والضعف فلذلك كمثل حفظ الانثى**
 باعتبار الابدان لانفاق الاصول **كم وعة كلاهما لام او خال وخالة كلاهما**
لاب وام او كلاهما لاب او كلاهما لام لان الم والعم متخذان في الاصل وكذا
 الخال والخالة وعند اتفاقية العبرة في القيمة بالابدان عند ما يجتمع **وان كان**
جيز قرايتهم مختلفا بان يكون بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام فلا
يترشح بقوة القرابة اي لا يكون من موافق قوي لكونه ذا جهتين او لكونه ابويا
 اولي من غيره وانما قاب لا يترشح بقوة القرابة ولم يقل لاجرة به لانها معتبة
 في اسحقاق الزيادة على ما استحقف عليه بعيد هذا **كعة لاب وام وخالة لام**
او خال لاب وام وعة لام فالثلثان لقراية الاب وهو نصيب الاب والثلث
لقراية الام وهو نصيب الام فاذا تركت عم لاب وام وعم لاب وعم لام وخالة
 لاب وام وخالة لاب وخالة لام **فثلث المال لقراية الاب اي العات وثلثه**
 لقراية الام اي الخالات **ثم ما اصاب كل فريق يقسم بينهم كالأخذ جيز قرايتهم**
 فالعم لاب وام في المثال المذكور تحزن الثلثين لان قرايتهم اقوي وكذا الخال لاب
 وام تحزن الثلث لذلك وان تعدت العات لاب وام يقسم المال بينهم بالتسوية وكذا
 الخال في تعدد الخالات لاب وام **فصل في اولادهم** لما كان حكم اولاد
 البنات وبنات الابن بوارسطة وبغير واسطة واحدا على الاطلاق وكذا حال اولاد
 وبنات الاخوة لام وبنات الاخوة مطلقا وكذا حال ابن قطين من الاجداد والجدات لقراية

والساقلة غير عن اصول كل صنف من الاصناف الثلاثة مع فروعه بعبارة واحدة
وذكر حاله في فضل واحد بخلاف حال الصنف الرابع وادلاده اذ الحكم مختلف بين
الاصول والفروع فافرد حاله بالذكر في فضل على حدة الحكم فبهم كالحكم في الصنف
الاول اعني اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت من اي جهة كان اي سوا كان الا
من جهة الاب او من جهة الام ذكر ان كان اولي القوي كان في القرابة او لا موافقا
كان لصاحبه في الجهة او لا ولو كان الميراث سوا كان الاقرب من جهة لا بعد او من غير جهة
لكن حقه ان يقول اتفقوا في جهة او لا فثبت العلم لام مثلا او من بنت بنت العلم مطلقا
ومن ابن ابن الخال او الخالة **وان استويا في القرب وكان حيز قرايتهم متحدان** بان
يكون قرابة الكل من جانب الاب او من جانب الام فمن كان له قوة القرابة **هو اولى**
بالاجماع من ليس له تلك القوة بشرط ان يكون غير القوي ولد عصبة فانه اذا كان
كذلك ففيه خلاف كما سياتي ان شاء الله تعالى فاذا ترك ذلك اولاد عمات متفرقا
فاما لولد العم لاب وام فان فقد لولد العم وان عدم فلولد العم لام وكذا الحال
في اولاد الاخوال المتفرقين والحالات المتفرقات وذلك لان الكل من جهة واحدة
وعند الاولاد من جانب واحد يرجح من كان للابوين ثم من كان لاب في حقيقة
العصوبة فكذلك في ذوي الارحام المتخفين للارث لمعنى العصوبة **وان استويا**
في القرب والقرابة اي في الدرجة والقوة وكان حيز قرايتهم متحدان بان يكون الكل من
جهة واحدة **فولد العصبة اولى من غيره كبنيت العم وابن العم كلاهما لاب وام او**
لاب المال كله لبنيت العم لان العم الابوي عصبة فولد ولد العصبة بخلاف العم
الابوي فانها من ذوي الارحام وفي جانب ولد العصبة قوم وزمجان باعتبار
الميراث وعند اتحاد حيز القرابة في صورة تساوي الدرجة يعتبر هذه القوة وان
لم يعتبر عند اختلاف حيزها كما سياتي **وان كانت العم لاب وام والعم لاب لآب**
من تعينها هكذا حتى يتمشي الخلاف المذكور **كان المال كله لابن العم في ظاهر الرواية**
لقوة القرابة وان كانت بنت العم ولما وارث قيا ساعيا خاله لاب فانها مع كونها

ولدي

ولدي الرحم وهو ابو الام **اولي بالميراث لقوة القرابة من احوالهم مع كون ولد**
الوارثه وبني اجدة العصبة لان الترجيح لمعنى فيه اي في الميراث وهو في المثال المذكور
فيه قوة القرابة احاصلة في الحالة الاولى لانها لها الميت من جهة الاب **اويل من**
الترجيح لمعنى فيه غير وهو في المثال المذكور الوارثه في المديان احاصلة في واسطة
الحالة الثانية وبني اجدة العصبة وانما قلنا وهو الوارثه في المديان به ولم نقل وهو
الادلا لوارث لان المعنى الثابت للغير على ترجيح الحالة الثانية بما ناهى الوارثه
في المديان به لا الادلا لوارث فانه ثابت فيها لاي غيرا والتعسف في امثال هذا
مما لا ينبغي ان يتركب اليه كالا يخفى على من انصف وبالنسبة عن التعصب انصفا
يقال لاصحة للمقياس المذكور لان قوة القرابة حاصلة في الحالة لاب بخلاف ابن
العم لاب وام لاننا نقول يوري قوة القرابة من العم الى ولدها ولذلك ترجح بنت
العم لاب وام على بنت العم لاب مع انها ولدا لعصبة وليس ذلك الا بان يوري قوة
القرابة من الاصل الى الفرع كمن العصوبة غير ردية من العم الى فرع الابن وكذا
الوارثه لا توري من اجدة العصبة الى احوال ابية هي ولدها واذا سرت قوة الوارثه
من العم الى ابنا كانت حاصلة في ذاته فكان ترجحه لمعنى فيه **وقال بعضهم اي**
بعض المشايخ بنوا على رواية غير ظاهر الرواية المال كله في الصورة المذكورة لبنيت
العم لاب لانها ولد لعصبة بخلاف ابن العم فانه ولد ذي الرحم ذمب هذا البعض
الي ان سبب الترجيح في بنت العم محرم الادلا لوارثه وانما ذمب اليه كيلا يلزم مرجح
فرع الاصل المرجوح على فرع الاصل الراجح كالزم ذلك على ظاهر الرواية واخار
عماد الدين في فضوله هذا المذهب متابعه لشمس الائمة الشريفي **وان استويا**
في القرب وبكن اختلف حيز قرايتهم قد عرفت معنى هذا الاختلاف **فلا اعتبار بقوة**
القرابة ولا بالتولد من العصبة في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العم لاب وام اولى
من ولد الخال والحالة لاب اولام لعدم الاعتبار بقوة القرابة وكذا لا يكون بنت العم
لاب وام اولى من بنت الخال والحالة لاب اولام لعدم الاعتبار بالتولد من العصبة

قبي ساعلي عم لاب وام فانها مع كونها ذال القرابتين وكونها ولد الوارث
 من الجهتين وذلك ان اباما جد صحيح وعصبة وامها جدة صحيح وذات فرض
 ليست باولي من اكلالة الاب اولام كما تر في الفصل الرابع **ممن البنتين لمن يد**
لقرابة الاب لغيا مة مقامه فيعتبر فيهما اي فيما بين المدلين بقرابة الاب مع م
 التاوي في الدرجة **قوة القرابة ثم التولد من العصبة** لانها بالنظر لاحصتها
 متحدان في الجهة فكان ما المية حصتها فقط فيرجح قوة القرابة ثم كون ولد
 العصبة **والثالث لمن يد بقرابة الام** لقيام مقامها ويعتبر فيها **قوة القرابة**
 على قياس ما ذكر فيمن يدلي بالاب وانما لم يذكر من التولد من العصبة لانه لا
 يتصور في قرابة الام هكذا ذكر صاحب المهداية في الفريض العثمانية وقال شمس
 الائمة السرخسي ولا يتغير هذا الاستحقاق بكثرة العدد في احد الجانبين قلته
 في الجان الاخر وهو سوال ابي يوسف على محمد في اولاد البنات فان منكم لو كان
 المدعي به هو المعتد لما اختلف القسمة بكثرة العدد وقلته كما في هذا الموضع
 الا ان لمحمد فرقا بينهما من حيث ان هناك يتعد الفروع بتعدد المدعي به حكما ومثنا
 لا يتعد لانه انما يقدر الشيء حكما اذا كان يتصور حقيقة والتعدد في الاولاد
 من البنين والبنات فيثبت التعدد فيهم حكما بتعدد الفروع فانما في الاب
 والام فلا يتصور التعدد حقيقة فكذلك لا يثبت حكم في القرابات المتشعبة منها
 ثم عند ابي يوسف **ما اصاب كل فريق من فريق الاب والام** يقسم على ابدان
 فروعهم مع اعتبار عدد الجهات في الفروع وعند محمد يقسم المال على اول بطن
 اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول كما هو مذهبهما في الصنف
 الاول على ما سبق مثلاً اذكر ابي بنت عمه لاب وبنيت ابن عمه لاب ماما
 ايضا بنت عمه وتترك ايضا بنت بنت خالة الاب وابني ابن خالة الاب ماما
 ابنا بنت خال لاب بهذه الصورة فاصل المسئلة من ثلثة اشان لقرابة الاب ووا
 لقرابة الام فالنصيب عند ابي يوسف من ثلثين وذلك لان عدد رواس فريقي الاب

اربعة لان البنتين لقرابتهما من جهتين بمنزلة اربع فيجعل اخصا راكبا بنين فهذا
 الفريق اربعة ابناء ولا استقامة لما اصابهم وهو الاثنان على الاربعة بل بينهما موافقة
 بالنصف فيرد عدد الرواس الى نصفه وهو اثنان وعدد رواس فريق الام خمسة ابنا
 لان الابن لقرابتهما من جهتين بمنزلة اربعة بنين والبنتين بمنزلة ابن ولا استقامة
 لما اصابهم وهو الواحد على الخمسة بل بينهما ثمانية فتركها كما جعلها ثم نظرا الى الاشهر
 الذي هو وفوق رواس الفريق الاول والى هذه الخمسة فوجدت بينهما ايضا ثمانية
 فتركنا احدهما في الآخر فصار عشرة فتركنا في اصل المسئلة فصار ثلثين
 ومنها تخرج المسئلة ثلثا ما اعني عشرين لفريق الاب عشرة منها لابني بنت العم لاب
 وعشرة للبنتين وثلثا اعني عشرة لفريق الام ثمانية منها للابنين واثنان وعند
 محمد من ستة وثلثين لانه يقسم على اول بطن وقع فيه الاختلاف ويعتبر عدد الرواس
 والجهات في فريق الاب بحسب العلم لاب عمن هما كارب عات وتجب كل واحدة
 من العتين لاب عمتين فالمجموع ثمانية عات فاذا اختصر في عدد الرواس جعل
 العلم الذي كارب عات عا واحدا والاربع الباقية عا آخر فيعطي كل واحد منهما
 واحدا من الثلثين اللذين هما اثنان في فريق الام بحسب الحال لاب كخالين ههنا
 كارب حالات وبحسب كل واحدة من الخاليتين بنات على اعتبار عدد الرواس
 والجهات في الاصول فالمجموع ثمانية حالات وعند الاختصار على قياس ما تر يجعل
 خالين وما اصابهم من اصل المسئلة وهو الواحد لا يتقسم عليهما فيضرب عدد هما
 في اصل المسئلة فيجعل ستة فيعطي منها فريق الاب اربعة ثم يدفع اثنان من هذه
 الاربعة الى العم لاب ويجعل كطايقة علي حدة ويدفع نصيبه الى اخر فروع
 اعني بني بنته فلكل واحدة منهما واحدة ويدفع الاثنان الى الاخران من الاربعة الى
 العتين لاب ويجعلان كطايقة براسهما ثم ينظر الى اسفل العينين فيوجد الابن كايين
 ونبت كبنين لاخذهما العود من فروعها وبالاخصار جعلت البنتان كبنين فالمجموع
 ثلثة بنين ونصيب العتين ومما اثنان لا يتقسم على الثلثة بل بينهما ثمانية فترك الثلثة

بحالها ويعطى فزق الام من الستة اثنين ويدفع عن مدين الاثنين واحدا الى الخال
ويجعل كطايعة وواحد اخر الى الخالين ويجعلان كطايعة واذا وقع بضيق الخال
وهو واحد الى ابني بنتيه لم يستقم عليهما فيترك عددهما بحالهما ثم اذا نظر الى الخال
الخالين وجد ابن كائنين وبنيت كئيتين وبالاخصار يجعل كلثة بنين ولا
استقامة للواحد عليهم فتركنا السلة بحالها واذا نظر الى اعداد الروى اعني
الثلة والاثنين والثلثة وجد بين الثلثين مائتة فاليك باحدتها ووجدت
الاثنين والثلثة بهاينة فضرب احدهما في الاخر فحصل ستة ثم ضرب هذه الستة
الستة التي هي اصل المسئلة فبلغ ستة وثلاثين ومنها يصح المسئلة كان لوفى الاب
من الستة اربعة فضرب في الستة حصل اربعة وعشرون فيدفع منها لكل واحد
من بنيت بنت العم لاب ثلثة عشر من حصة العم وثلثة من حصة العمة لانها بنتا العم
وكل واحد من ابني بنت العم ثلثة وكان لوفى الام منها اثنا عشر فضرب في الستة حصل
اثنا عشر فيدفع منها لكل واحد من ابني الخال ثلثة من حصة الخال واثنا عشر
من حصة الخال لانه ابن بنتها ولكل واحدة من بنيت الخال واحد ثم ينتقل
الحكم المذكور في عمومة الميت وخولته وفي اولادهم **الى حصة عمومة ابوي وخولتها**
ثم الى اولادهم ثم ينتقل **الى حصة عمومة ابوي وخولتهم** ثم الى اولادهم
يعني اذا لم يوجد عمومة الميت وخولته واولادهم انقل حكم المذكور الى عم ابوي
الميت وعمته وخالته وخالته وامي عم الميت وعمتها وخالها وخالتها فالمنفرد منهم
ذكر اكان اولادهم وعند الاستواء للذكر مثل حظ الانثيين وان اختلفت حصة قرانهم
فالثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام الى اخر ما مر هناك وان لم يوجد
كان حكم اولادهم حكم اولاد الصنف الرابع وان لم يوجد اولادهم ايضا ينتقل الحكم
الى عمومة ابوي ابوي الميت وخولتهم ثم الى اولادهم وهكذا في كل مرتبة **كالي**
العصبات بنه بذلك على ان تورث ذوي الارحام باعتبار معني العصبية وفي

بلا قدرتها فاعلم

صيفة

حقيقة العصبية اذا فقد اعوام الميت يقام ابيه تقامهم ثم اولادهم ثم اعوام جده
ثم اولادهم فكذا في معنى العصبية **فصل في الخنثى** موفى على من الخنثى
بالضم وهو اللين والكثير يقال خنثت النخلة فتخث اي عطفته فاعطف
ومنه الخنث وجمع الخنثي الخنثاء يفتح الكا كجبي وجابي وفي الشريعة عبارة عن شخص
له آلة الرجال وآلة النساء معا وليس له شيء منهما فضلا لكن المقصود من الخنثي المشكل
ولهذا بدايبيان حكمها فقال **الخنثي المشكل** اعلم ان الله تعالى بين حكم الذكر والانثى
في كتابه ولم يبين حكم شخص ذكر وانثى فعلم انه لا وجود له الا انه قد يقع الاشتباه
لوجوده بالبين الى ان يخرج احدهما بخرج نحو خروج البول من احدهما او سبق جرح
منهما فان لم يتخرج يتي مشكلا وقد يقع لعدم الآلئين وهذا البلي وجهي الاشتباه
ولهذا بدأ محمد كتاب الخنثي به وروي عن الشعبي انه قيل عن ميراث مولود ولد لثي
لهما للذكر ولها للانثى يخرج من شرة كهيئة البول الغليظ فقال له نصف
حظ الانثى ونصف حظ الذكر قال محمد وهذا عندنا والخنثي المشكل سواك يربو به
اذا مات قبل ان يدرك فيستبين حاله بنبات الخنثى او بنبات الذين والاصل سيف
اعتبار المبال ماروي محمد عن ابي يوسف عن الكلب عن ابي صالح عن ابن عباس عن رسول
الله انه قيل عن مولود ولد في قوم له امرأة وما للرجل كيف يورث فقال رسول الله
عم من حيث يبول وهكذا روي عن علي وجابر بن زيد وقتادة وسعيد بن المسيب انه
يورث من حيث يبول وان ما يقع به الفصل بين الذكر والانثى عند الولادة الا انه في
الادبي وفي سائر الحيوانات وعند الفضل الولد من الام منفعة تلك الالة خروج
البول منها وما سوي ذلك من المنافع يحرك بعد ذلك فعلم ان المنفعة الاصلية للآلة
مبال فمن اياها بال يعن ذلك لانه يجري الايض دون غيره فان بال من آلة الرجال فهو
ذكر والآلة الاخرى زيادة خرق في البدن وان بال من الآلة الشاهوانية والآلة
الاخرى كقول في البدن وان بال منهما يعتبر البقي لان البنية من اقسام الرجس
فذلك البقي على انه يجري الايض وخروجه بعد ذلك من موضع آخر انظر في المجرى

اي معلوم بثبوته على تقدير ذكره وانوثته والزايد على شكوك فلا يتحقق بمجرد الشك
 اقول بموجب هذا التعليل ان يعطى في الصورة المذكورة للابن خمس المائات
 ولله بنت خمس لانه المتيقن على تقدير ذكره الخني وانوثته والزايد على
 ذلك وهو ما بين النصف والخمس في حق الابن وما بين الربع والخمس في
 حق البنت مشكوك فلا يتحقق ما يخرج من الشك ويرد الباقي وهو الخمس عليهم
 بقدر حصصهم وعند عامر الشعبي والاوزاعي والثوري وابن ابي ليلى ونعيم
 ابن حماد ويحيى بن ادم وهو قول عبد الله بن عباس ومذهب الثوري
 له **نصف النسيب** وقد مر ما رواه محمد بن عمار عن هذا **بالمنازعة** القائمة بينه
 وبين شأير الورثة فانهم يدعون انوثته ويؤيدون الذكورة فيرفع اليه نصف
 النسيب باعتبار الحالين لتعذر الترجيح وليس فيه الجمع بين صفتين متضادتين
 كما توهم الايري انه يقوم في الصلاة بين صبي الرجال والنساء اعتبارا للحالين
 باتفاق قال صاحب الهداية في تقليل مسألة الصلاة لاحتمال انما لا يخلل
 الرجال كيلا تقصد صلاتهم ولا النساء لاحتمال انهن رجل فتفقد صلاته **واختلفا**
 اي ابو يوسف ومحمد في **قياس قوله** اي قول الشعبي اعلم يقبل في خروجه اذ لم يقبل
 عنه وجعل الخريجين **فقال ابو يوسف** في المثال المذكور **للابن سهم والبنت**
نصف سهم والخني ثلثة ارباع سهم لانه يتحقق سهمها كالابن ان كان ذكرا
ونصف سهم كالبنت ان كان ابني وهذا اي استحفاظه السهم على تقدير نصف
 السهم على تقدير آخر متيقن ولا ترجيح لاحد التقديرين على الآخر فياخذ نصف
 النسيب باعتبار التقديرين على ما مر او يستحق **النصف المتيقن** لثبوته على اي
 تقدير كان **مع الرعي المتنازع** فيه بينه وبين شأير الورثة دفعا للنزاع كالوادي
 رجل كل الدار واخر نصفها فللول ثلثة ارباعها وللآخر ربعها وهذا وجه
 آخر لابي يوسف في قياس قول الشعبي ومن ومن الوجه الاول بعينه انما
 الاختلاف بينهما في العبارة فقد وهم كيف والحاجه في هذا الوجه الى اعتبار تقدير

الذكورة

الذكورة والانوثه معا بخلاف الوجه الاول **فصار له** اي الخني على كلا الوجهين **ثلثة ارباع**
سهم اما على الثاني فظاهر واحاط على الاول فلان مجموع النسيب سهم ونصف سهم ونصف
 هذا المجموع ثلثة ارباع سهم **ومجموع الانصباء سهمان** وربع سهم **لانه يعتبر السهم**
واللول اي البسط الى الكسر وذلك ان مجموع المصلحة سهمان ونصف فاذا ثبت ثلثة
 السهمين نقص سهمهما فيخرج الربع مع زيادة هذا الكسر عليه كان الحاصل ثلثة ارباع
 فجعلها محاسنا ونقص منها المسألة ولذلك قال **وتصح من ثلثة** فللابن اربعة للبنت
 اثنان وللخني ثلثة فانها نصف مجموع مال الابن والبنت فمما اشار اليه تصحيح المسألة
 آخر ما ذكره ابو يوسف بقوله **وللابن سهمان وللبنت سهم والخني نصف**
النسيبين وهو سهم ونصف سهم والمجموع اربعة ونصف فنبت السهم الى الكسر
 الذي هو النصف بان تضرب الاربعة في مخرج النصف ثم تزيده عليه هذا الكسر فيحصل
 تسعة انضاف فمحصاها محاسنا **وقال محمد** في قياس الشعبي في الصورة المذكورة **يا**
الخني فتي المال ان كان ذكرا لان المسألة ح من خمسة للابن اثنان وللبنت واحد
وللخني ايضا اثنان وربعه ان كان ابني لانها ح من اربعة للابن اثنان وللكن
والخني واحد فياخذ نصف النسيبين وهو خمس وهو نصف نسيبه على
 تقدير الذكورة **ومش** هو نصف نسيبه على تقدير الانوثه على ما اشار اليه بقوله
 باعتبار الحالين وتصح المسألة من اربعين وهو الحاصل من ضرب مخرج احد الكسرين
 الخمس والثن في مخرج الآخر ثم انما اشار اليه طريق تعيين نصيب كل وارث من الاربعين
 بقوله **في كل شيء من خمسة** فنقوب اي شبيهه مضروب في الاربعة ومن كان
 له شيء من الاربعة **مقروبا في خمسة** فصار الخني من الضربين **ثلثة عشر** **سهما**
وللابن ثمانية عشر سهما وللبنت تسعة اسهم وذلك ان الخني من مسأله الذكورة
 اثنان فاذا ضرب في الاربعة حصل ثمانية فهي له وله من مسأله الانوثه واحد فاذا
 ضرب في الخمسة كان نفسه هي له ايضا له فله ثلثة عشر من خمسة وثن من الاربعين ونصف
 نصيبه في الحالين وللابن من مسئله الذكورة اثنان فرب في الاربعة حصل ثمانية

له وله من مثله الاوثه اثنان فحزب في الحنة حصل عشرة فهي ايضا له من
الاربعين ثمانية عشر وللبنت من كل من المثلتين واحد فحزب في الاربعة والخمسة حصل
تسعة فهي لها من الاربعين وقيل الخلاف بين القولين المذكورين انما هو في الطريق لا في
المقصود الذي هو نصف النصيبين اقول بل الخلاف في المقصود ايضا متحقق لا يظهر
فيما اذا كان مع الخنثى ابن واحد فان له حصة ثلثه من تسعة عيا ما ذكره ابو يوسف لان نصف
نصيب الذكر نصف سهم ونصف نصيب الانثى ربع سهم فبعد البسط وهو جعل
النصيب من جنس اكثر والتجميع وهو تسعة كل كسبة ثمانية عيا يصير للابن اربعة
وللخنثى ثلثه لانا نجعل ربعة سهميها فيصير المجموع تسعة بطريق العول وحق من اثني عشر
عيا ما ذكره محمد لانه لو كان ذكر الكان له نصف المال ولو كان انثى لكان له ثلثه فيكون
له نصف النصف ونصف الثلث والباقي للابن واقوله اثنا عشر فنصف نصف ثلث
وثلث نصفه اثنان فصار حصة ولاخفا في ان الاولي اكثر من الثانية فنصيب ^{الخنثى}
عيا ما ذكر ابو يوسف اكثر من نصيبه عيا ما ذكره محمد شران ضرب احدي المثلتين في
الاخرى وضرب ما كان لشخص من احد السهمين في جميع الاخرى انما يكونان عيا تقدير المتباين
بين المثلتين اما اذا اتوا فقتا فنضرب وفق واحد بما في الاخرى ونضرب الحاصل في عدد
الحاليتين ثم نضرب ما لكل شخص من احد السهمين وفق الاخرى ولاخفا في ذلك بعد ^{طرا}
ما ثبت من القواعد وقد اثار اليه المصنف في الفصل الآتي عيا ما استوقف عليه باذن الله
تعالى قال الشيخ ابو نصر البغدادي الشهير بالاقطع في شرح مختصر القندوري وقال
ان ينبغي جعل الخنثى اخرا من الحالين ووفق الزيادة عيا نصيبه الي ان يتبين امره
او يصير هو والورثة فقال في هذه المسئلة الخنثى وللان النصف ويوقف الثلث
وجه قوله انه يجوز ان يكون ذكرا ويجوز ان يكون انثى فلا يجوز ان يدفع الي شركاء
بالشك ففيل له فكذلك لا يجوز ان ينقص نصيب شركاء بالشك **فصل**
في الحمل لما كان الحمل كخنثى منزهة بين الحاليتين او رد فضله عقيب فصل الخنثى
اكثر من ثمة **سنتين** عند **ابي حنيفة** واصحابه لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت

للزوجة

لا يبقى الولد في بطن امه اكثر من سنتين ولو بفلكه تنزل اي مقدار دو ذكرا لها
وانما قالته سماعا لانه مما ليس مما يدرك بالرأي **وعند ليت بن سعد** النخعي
ثلاث سنين **وعند ان في اربع سنين** له ما روي من ان الضحاك ولد لاربعة
سنين وقد بنت ثنياء وهو يصحك فسمي ضحاكا وان عبد العزيز الماحشيوني
ولد ايضا لاربعة سنين وهي عادة معروفة في نساء ما جشون ابن تلدن كذلك
فان قلت روي ان رجلا غاب عن امراته سنتين ثم قدم وهي حامل فمعه عمره
بان يدها فقال له معاذ ان كان لك سبيل عليها فلا سبيل لك علي ما في بطنها
فتركها حتى ولدت ولد قد بنت ثنياء وليثها باه فقال الرجل هذا لي ورب الكعبة
فانبت عمره نسيه منه مع انه ولد لاثنتين من سنين وقال لولا معاذ لم يكن عمر
قلت قوله غاب عن امراته سنتين تعريبي والمراد انه غاب عنها قريبا من سنتين كما قوله
عم اذا قدمت قدرا تشهد فقد تمت صلاكا اي قريب الي التمام عيا ان يرضي الله
انما اثبت النسب بالغاشر القايم بينهما في احواله او باقرار الزوج وبه نقول والجواب
ان الضحاك وعبد العزيز ما كانا يعرفان ذلك من انفسهما ولا عرفه غيرهما اذ لا اطلاع
لاحد منهما عيا ما في الرحم سوى الله تعالى واستعداد استدراك الرحم عيا ان يكون لم ي
كان قبل الحمل **واقولها سنة** **اشهر** هذا بالاتفاق لقوله تعالى وحمله وفضاله ثلثون
شهرا وقوله تعالى وفضاله في عامين روي ان رجلا تزوج امرأة فولدت لثلاثة
اشهر فمعه عثمان بن موهب فقال ابن عباس رضي الله عنهما لو فاضتكم بكم الله
حضنتكم اذ قال الله تعالى وحمله وفضاله ثلثون شهرا وقال وفضاله في عامين
فاذا ذمب عامان للفصل لم يبق للحمل الا سنة اشهر فمعه عثمان بن موهب
النسب من الزوج وروي مثله عن عائشة رضي الله عنها وفي حديث ابن سعد ان الولد بعد ما
يضع عليه اربعة اشهر ينفع فيه الروح وبعد ما ينفع يتم خلقته في شهرين وحق
يتحقق انفضاله مستوي الخلق سنة اشهر ذكره شمس الاميرة رضي الله عنها في شرح
كتاب الطلاق **وتوقف الحمل عند ابي حنيفة** عيا ما رواه عبد الله بن المبارك وبه أخذ

نصيب أربع بنين أو أربع بنات أيهما أكثر ويعطى بقية الورثة أقل الانصباء وهو
 قول شريك والتخعي وماكروا أن يعني وذلك للاختياط قال شريك رأيت بالكوفة لك
 اسماعيل أربعة بنين في بطن واحد ولم ينقل في المقدمين أن امرأة ولدت أكثر من ذكر
 فاكثفنا به **وعن محمد بن رواثة** ورواية ليث بن سعد عنه **يوقف بنصيب ثلث**
بنين أو بنات أيهما أكثر وهذه الرواية غير مذكورة في شروح الاصل ولا في عامة
 الروايات **وفي رواية أخرى منه** وهو قول الحسن **وأخري الروايتين عن**
يوسف رواه هشام **بنصيب ابنين أو بنيتين أيهما أكثر** لأن ولادة أربعة أولاد
 في بطن واحد في غاية الندرة فلا يبين الحكم عليه بل على ما يغنا في الجملة وهو ولادة
 اثنين **وفي رواية أخرى عنه** رواه الحنفية وهو الأصح **وعليه الفتوى** ذكر الله
 التثنية **بنصيب واحد أو واحدة أيهما أكثر** لأن المعتاد الغالب أن تلد المرأة
 في بطن واحد الأولاد فبينه عليه الحكم ما لم يعلم خلافه وفي فتاوى أهل سمرقند
 أن الولادة أن كانت قريبة توقف القسمة لمكان الحمل إذا لم تجلت لمعالم الغت يظهر الحمل
 على خلاف ما قدر وان كانت بعيدة لم يوقف إذ فيه إضرار بباية الورثة ومقدار الزكاة
 والبعد للحمل يفتى إلى رأي الحاكم ذكره في الحاشية وفي وافقات الناطقي أنه يفتى
 الزكاة ولا يعزل نصيب الحمل إذا لم يعلم أن ما في البطن على أمه لا فائدة في تحتانفت
ويؤخذ الكفيل من الورثة على قوله أي على قول أبي يوسف في رواية الحنفية
 عنه وإنما يؤخذ القاضيه منهم كفيلا معلوم وهو الزيادة على نصيب بنت واحد للصون
 فتقايده به لعدم تأثير أخذ الكفيل فيه بل للنظر لمن هو عاجز عن النظر لنفسه
 وهو الحمل كما يؤخذ على قول محمد الكفيل من الابن للحنفي لمعلوم وهو الزيادة على
 الثلث وإنما قلنا على قوله محمد لأن أبا حنيفة لا يرى أخذ الكفيل في أمثال هذا
 على ما عرفت في موضعه وقيل بل حملنا يحتاجه أخذ الكفيل عندهم جميعا لأنه أن
 تبين علامة الذكورة في الحنفي كان مستحقا لما زاد على النصف مما أخذه الابن
 فكذلك في الحمل وفيه أن الموقف للحمل عند أبي حنيفة نصيب أربع بنين أو أربع بنات

أيهما أكثر فلا وجه لأخذ الكفيل من الورثة على قوله **فإن كان الحمل من الميت**
 بأن خلف امرأة حاملا **وجأت** تلك المرأة **بالولد تمام أكثر مدة الحمل** وهو سنتان
 عندنا وأربع سنين عند الشافعي **وأقل منه** أي من تمام أكثر مدة الحمل **وجأت**
 به لستة أشهر وأقل أو أكثر **ولم يكن المرأة أوتت بانقضاء العدة** ولا حاجة إلى
 أن يقال بعدم مدة ينصونها انقضاء العدة لأنها قد ينقضي باسقاط السفط
 وانقضاء ما به لا يستدعي معنى من يرث ذلك الولد من الميت ومن أقاربه لأن الشرط
 في استحقاق الارث وجود الولد في البطن وقت موت المورث فإذا لم يكن أوتت
 بانقضاء العدة مع عدم مخي أكثر مدة الحمل حكم بوجوده في ذلك الوقت فإن قلت
 البين شرط حياة الوارث وقت موت المورث قلت نعم وللمنظف حكم أي باعتبار
 الهامة للحياة كالمذنب حكم الصيد في حق وجوب الإيعاء المحرم بكتبه **ويورث**
عنه من قبله أي من قبل الميت يعينه يرث عنه أقارب الميت **وإن جأت به** أي بالولد
لاكثر منه أي من تمام أكثر مدة الحمل **وأوتت بانقضاء العدة** في مدة الحمل **وجأت**
به في تلك المدة لم يتل بعد زمان يتصور فيه انقضاء العدة لعله ذكرنا أنقضاء
لا يرث ذلك الولد من الميت أما على الأول لما مر أن الولد لا يبعث في البطن أكثر
 من سنتين فلما جأت به لاكثر منها ظهر أن علوقه كان بعد الموت فلا ينسب والميراث
 فرع النسب وأما على الثاني فلا بد من علم بأقاربها بانقضاء العدة أن الحمل لم يكن من
 الميت لأنها أمينة في حق ما في بطنها وقول الأئمة معتبر فيما هو في عهده **وإن**
كان الحمل من غيره أي غير الميت بأن ترك امرأة حاملا من أبيه أو عمه أو غيره مما
 من ورثته **وجأت** تلك المرأة **بالولد لثلاثة أشهر وأقل** يعني من زمان موته
يرث ذلك الولد منه للتيقن بوجوده وقت الموت وإنما لا يرث ذلك الغير طر مائه
 بسبب من استنباه الموت لانه ينافي قيام النكاح والابوة منه في جواب المسئلة
 الآية ذكرنا **وإن جأت به لاكثر منه لا يرث** لاحتمال أن يكون العلوق بعد
 الموت والاصل في الكوادر أن يضاف إلى أقرب الاوقات الا اذا دعت الضرورة

فيعد كمن الاصل المذكوره ولا ضرورة ههنا لان مظنها اثبات النسب وموتها
 من ذلك الغير لقيام النكاح فلا حاجة الى اعتبار اكثر من اكل بخلاف ما كان اكل
 من الميت فان هناك ضرورة في العدول عن الاصل المذكور اذا لا بد من اضافة العلوق
 الى اكثر من اكل ليثبت نسب الولد **الا اذا كانت ملك المرأة معتدة** من طلاق او
 فرقة **ولم تغربا بقضا العدة** فانه في ايضا يورث الولد لوجود ضرورة اثبات
 النسب الملائمة الى اضافة العلوق الى اكثر من اكل والمسلمة المذكورة في كتب الفقه
 نعم ان ارثه مشروط بان يخرج من البطن حيا ويعلم ذلك باماره احياء كصوت
 وعطاس وتحريك عضو وهذا اذا انفصل بنفثه واما اذا فصل فيرث واذا خرج
 ميتا بانه اذا ضرب انسان بطن امرأة فالقت جنيينا ميتا فهو من جملة الورث
 لان الشرع اوجب على المذنب عزة ووجوب الضمان باحيائه على الحي دون الميت
 فاذا احكمنا بحياته كان له الميراث **فان خرج اقله** اي ان خرج اقل الولد من البطن
 حيا وعلم ذلك بان ظهر من اماره احياء **نحو ما** قيل ان يخرج باقية **لا يرث** خروج
 اكثره ميتا فان للاكثر حكم الكل **وان خرج اكثره ثم مات يرث** والا اصل في ذلك
 ما رواه جابور عن ابن عمر قال اذا استعمل نسي وورث وصلي عليه المراد وجود
 اماره احياء وتخصيص الاستعمال وهو رفع الصوت بنايغا ان الموجودين حاله
 الافضل وبه يعرف حيوته في الاغلب ذكره في شرح السنة ثم شرع في تفضل
 ما ذكره بقوله **فان خرج متقيما** اي يخرج راسه او لا فالمعتبر **صدره** كله يعني اذا
 خرج تمام صدره وهو حي يرث لوجود الشرط المذكور وهو خروج اكثره حيا والافلا
يرث وان خرج منكوسا اي يخرج رجلاه او لا فالمعتبر **رأسه** يعني اذا خرج
 سرته وهو حي يرث والافلا والا اصل في تفضيل مسأيل اكل ان يخرج الميت
 على تقدير ان اكل ذكره على تقدير انه انثى ثم ينظر بين النجاشي فان نجا
 بخره فاضرب وفق احد ما في جميع الاخر وان بنايغا فاضرب كلاهما في
 جميع الاخر فاحصل بقيتي المسألة ثم اضرب بنصيب من كان له شيء من مسئلة

به كسوة
 من كسوة
 من كسوة
 من كسوة

ذكرته

ذكر ترتيب مسئلة التولية على تقدير البناين او في وفقتها على تقدير التولية
 ومن كان له شيء من مسئلة التولية في مسئلة ذكوره او في وفقتها على ذنبك
 المقديرين كما ذكرنا في ميراث الحنثي وقلنا ان الباقي الاشارة اليه في الفصل الآتي
 ثم انظر في احصائي من الضرب ككل فرد من الورث **ايها اقل يعطى ذلك الوارث**
 لان المستحقين لراقل النصيبين والفصل الذي بينهما اي بين احصائيين موقوف
 من نصيب ذلك الوارث لانه اشتبه ان المستحق له الوارث او اكل فهو قسمة
 ان يزول الاشتباه بظهور حال اكل فاذا ظهر اكل وزال الاشتباه **فان كان اكل**
 مستحقا بجميع الموقوف فيها ونعمت وان كان مستحقا للبعض فباخذ ذلك
 والباقي يقسم بين الورثة فيعطى لكل واحد منهم مكان موقوف من نصيبه
 كما اذا ترك بنتا وابوين وامراة حامله فالمسألة من اربعة وعشرين **عينا**
تقدير ان اكل ذكر لان فيها ثلثا للمرأة وشكرين للابوين ومائتين وهو ثلثا عشر
 للبنت مع اكل الذكر ومن سبعة وعشرين على تقدير انه انثى لان فيها ثلثا
 وستين وثلث في مائة وتقول من اربعة وعشرين الى سبعة وعشرين
 وبينهما موافقة بالثلث فاذا ضرب وفق **احدهما** اي ثلثه وهو ثمانية من الاول
 وتسعة من الثاني في جميع الاوصار الحاصل ما يقين **وسبعة عشر** ومنها
 تبقي المسألة على تقدير ذكوره استيناف فلا حاجة الى تقدير اداة التقليل
 بل لا وجه له **للمراة سبعة وعشرين** لان سهامها من مسئلة الذكورة ثلثة
 فاذا ضربت في وفقتها وهو تسعة ببلغ سبعة وعشرين **وكل واحد من الابوين**
سنة وثلثون لان سهام كل واحد منها من المسألة المذكورة اربعة **ايضا** فاذا ضربت
 في وفقتها ببلغ سنة وثلثين وعلى تقدير انوثة لها اربعة وعشرون لان سهامها
 من مسئلة الانوثة اعني سبعة وعشرين بلثة ايضا فاذا ضربت في وفق مسئلة الذكورة
 وهو ثمانية صا اربعة وعشرين **وكل واحد منهما اثنان وثلثون** لان سهام
 كل واحد منهما من المسألة المذكورة في اربعة فاذا ضربت في وفقها المذكور صار اثنان

بها

وثلاثين فيعطي للمرأة من المار والتمه عشرين وعشرون لأنها اقل نصيبها
على تقدير ذكورة الحمل وانثى وبوقف من نصيبها الثلثة منهم وهو الفضل
بين النصيبين ومن نصيب كل واحد منهما اربعة اشهم اي يعطي كلاهما من المبلغ
المدكور اقل النصيبين وموثنان وثلاثون ويوقف الفضل الذي بينهما فجعل الحمل
انثى في حق الزوجة والابوين ويعطي للبنت من ذلك المبلغ ثلثة عشر شهرا
لان الموقوف في حقها نصيب اربعة بنين عند المي حقيقة لان اقل نصيبها انما
يتحقق في مذهب على هذا التقدير دون تقدير اربع بنات واذا كان البنون
اربعة فنصيبها ما بقى من ذوي الفروض في مسألة الذكورة وذلك الباقي
ثلثة عشر شهرا واربعة اشهم من اربعة وعشرين وهي مسألة الذكور لان
الباقي المذكور يقسم على اربع بنين وبنات استساغا فيخرج من القسمة لها ستم
واربعة اشهم مضروب اي هذا النصيب مضروب في تسعة وهي وقت
مسألة الانثى فصار حاصل هذا الضرب ثلثة عشر شهرا ما بقي لها من الماتن
والتمه عشر والباقي منها بعد ما اعطي الى الابوين والزوجة والبنت موقوف
وهو اي ذلك الباقي مائة وعشرون شهرا لان الذاهب مائة وواحد فان ولد
بنتا واحدة او اكثر فجميع الموقوف للبنات لانه ظهر ان الموقوف حقن فاما
جعلنا الحمل في حق الزوجة والابوين انثى واعطينا كل منهم ما هو نصيبه على الكمال
فقسمت لهم البنت الثلثة التي اخذتها الى الموقوف فيقسم المجموع وهو الماتن
والتمه والعترون بينهن على السوية وان ولدت ابنا واحدا او اكثر
فيعطي المرأة والابوين ما كان موقوف من نصيبهم يعطي المرأة الثلثة ما وقف
من نصيبها من مسألة الذكورة فيكمل لها اكثر النصيبين وهو تسعة وعشرون شهرا
كل واحد من الابوين الاربعة من نصيبه في المسألة المذكورة فيقسم لكل واحد منها
اكثر النصيبين وموتته وثلاثون وما بقى بعد ما اخذ هؤلاء الثلثة وما اخذت البنت
وهو مائة واربعة يعطى اليه الثلثة عشر التي اخذتها البنت حتى يبلغ مائة وتسعة

عشر ويقسم هذا المبلغ بين الاولاد المذكور مثل حظ الانثيين هذا ان صح عليهم
والا فيصح الماتن بما عرفت غير مئة وان ولدت ولدا ذكر او انثى فالحال على قبي
ما اذا ولدت ذكرا كما لا يخفى وان ولدت ولدا مائتا فيعطي المرأة والابوين ما كان
موقفا من نصيبهم والبنت الى تمام النصف خمسة وستون شهرا اي هو هذا
لان حقها مائة وثمانيه وقد اخذت ثلثة عشر بقى من حقها خمسة وستون شهرا فمكمل
حقها والباقي من الماتن والاربعة بعد تكمل النصف للاب وهو تسعة اشهم لانه
عصبة لما تران له مع البنت فرضا ونصيبا اعلم ان الورثة اذا كانت ممن لا يتغير
فرضه بالحمل فانه يعطى فرضه كما اذا ترك جدة وامراة حاملا فانه يعطى الحصة التي
وكذا اذا ترك ابنا بدل الحصة فانه يعطى للمرأة الثلث واذا ترك من يتغير فرضه به
او يقطع في احد حالتيه فانه لا يعطى له شيء لان اصل استحقاقه شكوك لانه
ليس بمحرم بل غاية حاله ان يكون محموبا بل لانه يحمل ان يكون ساقطا ولا تورث مع
الاحتمال كما اذا ترك امراة حاملا او اخا او عمة فلا شيء لانه لا يعلم بحوار ان يكون اكمل
ابنا فاذا كرت بقا انما هو فمين يتغير فرضه من الورثة **فصل في**
المفقود هو في اصطلاح الفقهاء غائب لم يدر اثره اي جزه فلا يدري حوته وموته
فالمعتبر عدم معرفة حاله لا عدم معرفة موضعه وقد افصح عن هذا في المبسوط من قال
انه غائب لم يدر موضعه لم يصب **موجي في نفسه فلا يقسم ماله** ولا ينكح عرسه
ولا يفتح اجارته لثبوت حوته باستصحاب اكمال وهو معتبر في ابقاء ما كان على ما كان
وان لم يكن معتبرا في اثبات ما لم يكن وهو مذنب على وبوقف حتى يصح موته او يلحق
عليه مدة واختلفت الروايات فيها في ظاهر الرواية انه اذا لم يتق احد
من اقاربه قبل المعتبر اقاربه في بلده وقبل اقاربه في جميع البلدان والاولى ذكره في
فرايض الامام الترتليش وعلله بان الاعمار ما يتفاوت باختلاف الاقاليم والبلدان وبيان
في اعتبار جميع الاقارب حرجا عظيما **وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة** ويخبر
اكثر انها مائة وعشرون سنة من يوم ولدي المفقود فيه وهذا يسي على ما اشهر

بين العامة من انه لا يعيش احد اكثر من هذه المدة ومن الكاذب المشهور
 فلا اعتداه به **وقال محمد بن مائة وعشرين سنين وقال ابو يوسف مائة وثلاثين**
 سنين وثانان الروايتان لم توجد في الكتب المعتمدة وروي عن ابي يوسف
 انه اذا مضى مائة سنة من ولادته حكم بموته اذا ظاهر في زماننا انه لا يعيش احد اكثر
 من مائة وكان محمد بن مسلم يفتي بهذه الرواية في المفقود حتى ظهر له في نفسه انه خطأ
 فانه عاش مائة واثنتين **وقال بعضهم تسعون سنة** كان الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن حامد البخاري يقول التقدير في زماننا ان يمضي تسعون سنة
 من مولود لان الاعمار قد قصرت في زماننا فهو غاية ما ينتهي اليه عمر الانسان في
 الاغلب وقيل انه الاربعون وعليه الفتوى ذكره صاحب الكافي والامام النجاشي وما
 ذكره صدر الشريعة من ان في هذا العصر قل ما يعيش المرء ثمانين سنة لا يجدي
 نفعا في دفع كونه ارفع لانه بالنسبة الى الاقوال المذكورة فان في التخييل عن موت
 الاقران ما لا ينفي من الكلفة وذنب بعضهم الى انها تسعون مائة من اكرهت
 المشهور في اعمار هذه الامة **وقال بعضهم الحكم بموت المفقود معوض الى**
راي الامام فيه هذا الحق بالقبول واقر بانه المعقول لاختلاف احوال الناس
 واحوال المفقود فان الرجل المشهور كملك اذا انقطع خبره يغيب على النفس ملكه
 في ادي مدة لا سيما اذا صادفته كهلكه وادفون للاصول فان المذهب عدم نصيب
 المقادير بالبراي والاحراز عن مظان اخرج ومن قال ان الابق بطريق الفقه ان لا يقدر
 شي كافي ظاهرا لرواية اذ لا مدخل للقياس في نصيب المقادير ولا نقض ههنا في حال علي
 اعتبار اقراره فكما لم يصيب في الترجيح كذلك لم يصيب في الترجيح وهو مذهب ان معي فانه
 قال اذا مضى مدة يرى القايض ان شله لا يعيش اكثر من هذه المدة حكم بموته ويقسم
 ماله بين ورثته الموجودين حال الحكم به وموقوف الحكم في حق **غيره حتى يوفق**
نصيبه من مال مورثه كما في الحمل فان كان الوارث اكاه من تحت المفقود لم يعط
 لورثته بل يوقف المال كله وان لم يكن منه يعطى له ما واصل النصيبين **فان ظهر**

بعد ذلك

بعد ذلك حاله **فالامر ظاهر** ان ظهر حيوة يعطى نصيبه وان ظهر موته يكون بمنزلة
 الميت في بيته **والا فمعد في المدة بقتل ماله بين ورثته الموجودين ح**
 والشي لمن مات منهم قبله اذ موته الحكم في ذلك الوقت والحكمي معتبر بالحقبة **وما كان**
موقوفا لاجله من مال مورثه يعطى لمن منع عنه وارثا كان او يوصي له بما زاد على
 الثلث وذلك لانه يحكم بموته في ماله وقت تمام المدة وفي ماله غيره من حين فقده هكذا ذكر
 في كتاب الفقه الاصل في تفصيل مسائل المفقود وان يصح المسئلة على تقدير حيوة
فربما يصح على تقدير وفاته وبما في العلم ما ذكرنا في الحمل يعني نظريتي المسليتي فان
 توافقنا يضرب وفق احدهما في جميع الاخرى وان تبطلنا يضرب جميع احدهما في الاخرى فالبلغ
 على التقديرين تفصيل المسئلة ثم يضرب نصيب من كان له شيء من مسئلة ايقن في مسئلة
 الوفاة او في وفاتها ونصيب من كان له شيء من مسئلة الوفاة في مسئلة ايقن او في وفاتها ثم
 ينظر في الحاصلين من الفريين ايها اقل فيعطى ذلك الوارث اكاه من موقوف حتى يظهر امر
 المفقود فاذا تركت ايضا زوجا واخيتين لابل وام واخالا وام مفقودا فعلي تقدير
 كونه ميتا يكون للزوج النصف وللأختين الثلثان فالمسئلة من ستة لكنها تعول
 الى تسعة وعلي تقدير كونه حيا للزوج نصف غير عايل وللأختين الربع لان اصلها
 ح لثان واحد للزوج وواحد للاختين فلا يتحقق واثم كارب اخوات
 فيضرب الاربع في اصل المسئلة فيبلغ ثمانية اربعة منها للزوج واثنتان للاختين
 آخران للاختين لكل واحدة واحد لموت المفقود خير للاختين من حيوته وذلك لظ
 وحيوة خير للزوج اذ له نصف غير عايل فيعتبر حيوته في حقها فلا يعطى لها الاربع
 المال ويعتبر موته في حقها فلا يعطى الا ثلثه استبعادا ويوقف الباقي وهذه
 المسئلة تنقسم من ستة وثمانين لان مسئلة ايقن من ثمانية ومسئلة الوفاة من تسعة وبينها
 مباينة فيضرب احدهما في الاخرى فيبلغ ستة وثمانين كان للزوج من مسئلة ايقن
 اربعة فاذا ضربت في مسئلة الوفاة وهي تسعة يحصل ثمانية وعشرون وكان له من مسئلة
 الوفاة ثلثة فاذا ضربت في مسئلة ايقن وهي ثمانية يحصل اربعة وعشرون فيعطى للزوج

اقلها وهو النصف العاقل ويوفى من نصيبه اربعة وكان للاختين من مائة اكية اثنا
 فاذ اضر با في السبعة يحصل اربعة عشر وكان لهما من مائة الوفاة اربعة فاذ اضر
 في الثمانية يحصل اثنان وثلاثون فيعطي لهما اقلها وهو سبع اكية والاختين فكل واحدة
 منها سبعة ويوفى من نصيبها ثمانية عشر فان ظهر المفقود حين يدفع الجنازة في
 الاربعة الموقوفه ليم له نصف المال وهو ثمانية وعشرون ويكون الباقي وهو اربع
 عشر للاخت حتى يكون النصف الاخيرين الا في الاختين المذكورتين حفظ الاختين وان
 ظهر ميتا يدفع الي الاختين الثمانية عشر الموقوفه من نصيبها حتى يتم لهما اربع
 اشباع المال وبقي اثنان وثلاثون وامّا الزوج فقد اخذ نصيبه وهو اربع وعشرون
 كاملا **فصل في المرد اذا مات على ارتداده او قتل او كفى بدار**
الحرب وحكم بلحاظه فاما كونه في حال اسلامه فلو رثته المسلمين ان لم
يتنحيه عند حقه بدار الحرب وما كتب في حال رده بوضع في بيت
المال على انه في عنده وعندهما الكتابان جميعا لورثة المسلمين وعند ان دفع
الكتابان جميعا بوضع في بيت المال في احد قوليه بطريق الله في وفي قوله
 الآخر بطريق الله مال ضائع نص المذني على مذهبه في المختصر وجه قولهما
 ان ملك في الكتابين بعد الردة باق ولهما ما يقضي منهما دونهما في الاختلاف في
 كيفية القضا فينتقل موته الي ورثته ويستند الي ما قبل رده اذ الردة
 سبب الموت فيكون تورث المسلم من المسلم ولما لم يكن الاستناد في كتب الامم
 لوجوده قبل الردة ولا يمكن الاستناد في كتب الردة لعدم قبلها ومن شرط
 الاستناد وجوده ثم اغاير رثته من كان وارثا له حال الردة وفيه وارثا وقت
 موته في رواية الحسن عنه اعني ان الاستناد وفي رواية ابي يوسف عنه انه يرث
 من كان وارثا له عند الردة ولا يبطل التحاقه بموت قبل خلافه وارثه لان الردة
 منزلة الموت وفي رواية محمد عنه وهو الاصح انه يعتبر وجود الوارث عند الموت
 لان الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه كالحادث قبل انقضاءه **وما كتب**

بعد الموت بدار الحرب فهو في بالاجماع لانه من كتب اهل الحرب والمسلم للبرث من
 الكافر وكتب المرتبة جميعا اي سواء كان في حال اسلامه او في حال رده فاقبل
 الموت بدار الحرب لورثتها المسلمين بلا خلاف بين اصحابنا لانها الاحزاب منها فلم يوجبه
 سبب الفتي بخلاف المرتبة عند ابي حنيفة ويرهثها زوجها المسلم ان ارتدت وهي
 مريضة مرض الموت لقصد ابطال حقه وان كانت محمية لا يرثها لانها
 لا تقتل عندنا بل تجلس حتى تلم او تموت فلم يتعلق حقه بها لانه بالردة بخلاف المرتبة
 وان لحقت الحرب زال عصمتها في نفسها لانها تترق والاشترق اطلاق حكما
 فتزول عصمتها ايضا ذكره الامام الشرحسي في شرح السير الصغير وقال
 في شرح السير الكبير ان الذي اذا انقض العهد وحق بدار الحرب كان الحكم
 فيه كالحكم في المسلم الذي ارتد ولحق وذلك لانه من اهل دارنا فيجري
 عليه احكام المسلمين **واما المرتبة فلا يرث من احد لان مسلم ولا كافر ولا ان**
يرث مثله لانه ليس من اهل الولاية فلا يرث احد ولا له جان بالردة وهذه
 صلة شرعية واجبا في حق الشرع تحرم هذه الصلة عقوبة كالقاتل بغير
 حق ولانه لاملته له فان المسلمة التي كان عليها قد تركها والتي انتقلت اليها لا يرث
 عليها وفي الميراث يعتبر الملة ولهذا لا يجري التوارث عند اختلاف الملة
 ومو نظير الحكم في نكاحه فانه لا يجوز للمرتدة ان تزوج مودة ولا مسلمة ولا
 كافرة اصلية لان النكاح يعتمد الملة ولا ملته لذكره الشرحسي في شرح كتاب
 الطلاق **وكذلك المرتبة لا ترث من احد لعلته ذكرت في المرتبة الا اذا ارتد اهل**
ناحية باجمعهم في بتوارثون لان دارهم صارت دار حرب بظهور احكام الكفر
 فيها فتقتل رجالهم ونسبهم وذرايعهم كما فعل ابو بكر رضي الله عنه
 لما ارتدوا عن الاسلام واصاب علي من ذلك النبي جارية فولدت له محمد بن
 الحنفية وفعل علي رضي الله عنه بوزيرة بني ناجة لما ارتدوا ثم باعهم من مصقلة بن هبيرة
 بماية الف درهم **فصل في السير حكمه** حكم سير المسلمين في الميراث

عالم بغير دين فيرث ويورث منه لان المسلم من اهل دار الاسلام ايما كان
الا تري ان من وجبة التي في دار الاسلام لا يتين منه فلا تسركا لا يورث في قطع
عصمة النكاح لا يورث ايضا في الميراث فان فارق دينه في حكم المرتد فانه
لا فرق بين ان يرتد في دار الاسلام ثم يلحق بدار الحرب وبين ان يرتد في دار
الحرب ثم يقيم فيها في ان يصير حربيا وان لم يعلم ردة ولا حيوة ولا موة في حكم
حكم المفقود فلا يقيم ماله بين ورثته ولا ينكح من وجبة حتى يعلم حاله او يفي
عليه من المفقود ولا يحكم القاضي على ردة الا بشهادة مسلمين عدلين فان
جاء بالحكم واكسر الردة لا ينفذ الحكم فلا يرث عليه زوجة ولا ماله الا ما كان
قائما بعينه في يد وارثه كما في سائر المرتد اذا جاء تابيا وان جاء منكرا قبل
الحكم بعد تعديل الشهود كان ماله له على حاله واما امراته فقد بانت لان ذلك
حكم يثبت بنفس الردة ولا يعتق مدبره وام ولده لانه حكم يثبت بالموت
ولا يكون للردة حكم الموت الا عند اتصال القضاء به **فصل في**
الغزي اي الغزي الغزي في الماء والحربة اي جميع الحربي بالنار والهدمي
اي الطائفة التي عدم عليهم جدار مثله **والقتلي** اي الجماعة التي قتلتوا في معركة
اذ مات جماعة بينهم قرابة ولا يدري ايه مات **اولا** بالنعيسين سواء علم
ان واحدا منهم مات **اولا** **اولا** جعلوا كل واحد منهم **لونه**
الاحياء ولا يورث بعض الاموات من بعض هذا هو المختار عندنا وموقوف مالك
في الموطا وكذا عندنا في موطا المروني عن ابي بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت رضي الله
عنهم اجمعين **وقال علي وابن مسعود رضي** في احدي الروايتين عنهما يورث بعضهم
اي بعض تلك الاموات من بعض الاموات **كل واحد منهم من صاحبه** فانه لا يرث
منه كمال يلزم ان يرث كل واحد من مال نفسه وبها خذ ابن ابي ليلى والوجه في ذلك
ان شرط استحقاق كل واحد منهم ميراث صاحبه هو حيوة بعد موت صاحبه وقد
علم حيوة يقينا وجب التمسك به وسبب احكامان موته قبل او معه وذلك مشكوك

فيه فلا يثبت احكامان بالشك الا في موضع الضرورة وهو ما ورثه كل منهما من
صاحبه والثابت بالضرورة لا يعذر موضع الضرورة وهو الذي ذكر من
ان اليقين لا يزول بالشك اصل كبير في الفقه كثر في علم كثير منها
من يتيقن بالطهارة وشك في احد ثوابه يخذل باصل يقينه واليقين
الي الشك وفيما نحن ان الشوط المذكور غير معاوم يقينا ومالم يتيقن به لا
يثبت الاستحقاق اذ لا تورث بالشك وتقضي ان الشرط مهمنا بقاؤه
حيث بعد موت مورثه وانما علم ذلك بطريق الظاهر وانما صحاب اكمال
دون اليقين فان الظاهر بقاها كان على ما كان عليه وهذا البقاء لا يعلم
الدليل المزيل لا لوجود المتيقن فيعتبر به في بقاها ما كان لان في اثبات مالم
يكن كحيوة المفقود تجعل ثابتة في نفي التورث عنه لانه استحقاق الميراث
من مورثه وقدره وي خارجة من زيد بن ثابت عن ابيه انه قال امرت
ابوبكر الصديق رضي الله عنه بتورث اهل اليمان من ورثت الاحياء من
الاموات ولم اورث الاموات بعضهم من بعض وامر في عمر رضي بتورث
اهل طاعون عموات وكانت القبيلة تموت باسرها فورثت الاحياء
من الاموات ولم اورث الاموات بعضهم من بعض وهكذا نقل عن علي رضي
في قتلي حرب ايجل وصفين فاذا غرق مثلا اخوان اكبر واصغر وخلف
كل منهما اما بنتا ومولي وترك كل منهما ثوبا في درهما فعندنا يقسم مال
كل منهما فيعطي لامر كل منهما سدس ماله وموقفه عشر ولبيت كل منهما
النصف وموقفه واربعون ومولاه مابق ومثلثون وعلي احدي الروايتين
عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما يورث الاكبر **اولا** فيقسم ماله فللام ان يورث
النصف وللصغير باقي ثم يعتبر بموت الاصغر فيقسم ماله كذلك فقد بقي من كل منهما ثلثون
ومما ورث كل منهما من صاحبه فللام من ذلك الباقي ان يورث النصف والباقي للثلاثين
لان كل منهما اثلاث من صاحبه منه فقد اجتمع للام عشرين ولبيت كل منهما ثلثون وللموقف عشرة

بلغ ستا من اوله الى هنا
عاصم الطاهر